جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث «ل.م.د»
في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد تطبيقي

بعنوان:

أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة «1990-2017»

إعداد الطالب:
* أحمد العيش

إشراف الأستاذ الدكتور:
* بوزيد السايح

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
أ.د. مولاي لخضر عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيساً.
أ.د. بوزيد السايح	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفًا و مقررًا.
أ.د. بن قانة إسماعيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	ممتحناً.
أ.د. بركة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	ممتحناً.
أ.د. أحمد نصير	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	ممتحناً.
د. العقاب محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجلفة	ممتحناً.

السنة الجامعية: 2020/2019

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي والمتمثل بالمربع السحري ل"كالدور" في الجزائر، و بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة ما بين 1990-2017، لتحقيق هذا الهدف استخدمنا في البداية التحليل العاملي الذي توصلنا من خلاله إلى أن المتغيرات ككل لديها ارتباط ضعيف مع الإنفاق العام، ما عدا رصيد الميزان التجاري الذي له ارتباط قوي ومعنوي لكنه سالب، بينت نتائج الدراسة القياسية أن جميع السلاسل الزمنية لا تتميز بالاستقرار إلا بعد أخذ الفروق الأولى، كما دل اختبار "جوهانسن" للتكامل المشترك على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وعند استخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي"VAR" وبالاعتماد على دوال استجابة الدفعية للصدمات الهيكلية، التي من خلالها تبين أن تحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري ل"كالدو ر" أثبتت أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن، وذلك من خلال ملاحظة عدم حدوث آثار إيجابية مستمرة على المدى القصير والمتوسط والطويل لسياسة الإنفاق العام، بل هناك تذبذب كبير حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات التي برمجت في فترة التسعينات، بالإضافة إلى البرامج التنموية التي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة التي كان لها من الآثار الايجابية، لكن ليس عند الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، التوازن الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، التحليل العاملي، نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR.

Abstract:

This study aimed to determine the effect of public spending on the economic balance represented by the magic square of "Kaldor" in Algeria, and by relying on annual data for the period between 1990- 2017. To achieve this goal, we used at the outset the global analysis through which we concluded that the variables as a whole have a weak correlation with public spending, excepting the balance of trade balance, which has a strong significant correlation but is negative. The results of the econometric study showed that all time series are not stable until after taking the first differences. The "Johanssen" test of joint complementarity indicated the existence of a long-term complementary relationship between study variables, and when using the self-regression ray "VAR" and depending on the batch response functions to structural shocks, through which it was found that the analysis of the effect of public spending on the variables of the magic square of "Kaldor" proved that the public spending policy did not have a significant impact on achieving the balance goal, by noting that there are no continuous positive effects in the short, medium and long terms of the public spend ing policy. In fact, there is a great fluctuation in light of the openness to the outside world and the totality of reforms programmed in the 1990s, in addition to the development programs for which huge sums of money were allocated, had positive effects, but not at the goals set by the state.

Key words: public spending, economic equilibrium, Algerian economy, global analysis, VAR models.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أودع الله في قلبها الرحمة .. وتحت قدميها الجنة

والدتي العزيزة حفظهاالله وأمدّ ها بالصحة والعافية على

صبرها،

وإلى معلم الخير والسخاء ...إلى من كان عرقهمداداً لقلمي

الذي أكتب به الحروف والكلمات، إلى من كان وراء كل

نجاح حققته في هذه الحياة ..إلى من كان له الفضل بعد الله

في تربيتي وتعليمي .. إلى والدي العزيز.

إلى إخوتي إسماعيل جمال ،نور الدين،مر اد،زكرياء، و آخر

العنقود إسحاق فبدونكم لن أكون لطالما تطلعتم لنجاحي

بنظرات الأمل . و إلى أخواتي هديل وأم خليل وزوجها محمد

وأولادها ،أم جواد وزوجها محاد صغير وابنها جواد.وكل عائلة

العيش أعمامي وأخوالي كل باسمه ومقامه.

إلى أصدقائي وزملائي خيري عبد الكريم، باكرية علي، كيحل

عبد الباقي، محمد بن سليمان، بن سعدة عبد الحليم،بوشنة عبد

الصمد، عياض عبد الباري، براهيم خويلد.

وإلى أساتذتي الأعزاء وإلى كل من كان سببا في نجاحي.

إلى كل عزيز نسيه القلم في ذكر اسمه.

أحمد

كلمة شكر

لله الحمد والشكر أولاً وأخيراً .

ثم أتقدم بخالص شُكري وبالغ تقديري إلى أستاذي

أ.د "بوزيد السايح"

على سعة صبره، وعلى المجهودات التي بذلها والثقة

التي منحني إياها،

فكان نعم الأستاذ ونعم المشرف.

والشكر موصول إلى لجنة المناقشة على تكرُّمها بمناقشة

هذا العمل بغرض تقويمه، تطويره وتحسينه.

كما أتقدم بشكري وامتناني إلى كل من بذل معي جهداً

ووفر لي وقتاً،

ونصح لي قولاً، أسأل الله أن يجزيهم عني الجزاء الأوفى،

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور سلامي أحمد على كل

المجهودات التي بذلها في إنجاح مشروع التكوين في

الدكتوراه.

كما أشكر عمال مكتبة جامعة الجلفة على منحهم كل

التسهيلات الخاصة بالبحث العلمي.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء:	I
كلمة شكر:	II
فهرس المحتويات:	IV
فهرس الجداول:	VIII
فهرس الأشكال:	IV
فهرس الملاحق:	XIII
مقدمة عامة:	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الإنفاق العام	**001**
تمهيد:	002
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية.....	**003**
المطلب الأول: مفهوم ومبادئ السياسة الاقتصادية	003
المطلب الثاني: أسلوب وأنواع إعداد السياسة الاقتصادية.....	005
المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية.....	007
المبحث الثاني: ماهية الإنفاق العام وتقسيماته.....	**013**
المطلب الأول: مفاهيم ومبادئ سياسة الإنفاق العام.....	013
المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام.....	016
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها.....	018
المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام.....	**021**
المطلب الأول: مفهوم وأهداف ترشيد الإنفاق العام.....	021
المطلب الثاني: عناصر ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام.....	022
المطلب الثالث: المجالات والضوابط المساعدة لترشيد الإنفاق العام.....	024
خلاصة الفصل الأول:	027

الفصل الثاني: التوازنات الاقتصادية الكلية وفعالية السياسة المالية	028
تمهيد:	029
المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي	**030**
المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي.....	030
المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي في مدارس الفكر الاقتصادي.....	033
المطلب الثالث: نماذج التوازن الاقتصادي.....	035
المبحث الثاني: عمل السياسة المالية في إطار التوازن الاقتصادي العام.....	**046**
المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية.....	046
المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS / LM	048
المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج $IS - LM - BP$	054
المبحث الثالث: متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor.....	059
المطلب الأول: لمحة حول المربع السحري لـ"كالدور".....	059
المطلب الثاني: متغيرات المربع السحري لـ"كالدور".....	061
خلاصة الفصل الثاني:	067

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتطور السياسة الإنفاقية ومؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر	**068**
تمهيد:	069
المبحث الأول: الدراسات السابقة.....	**070**
المطلب الأول: الدراسات المحلية.....	070
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....	079
المطلب الثالث: المساهمة البحثية للدراسة الحالية.....	086
المبحث الثاني: تطور السياسة الانفاقية.....	**087**
المطلب الأول: تبويب النفقات العامة في الجزائر.....	087
المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).....	092
المبحث الثالث: تحليل تطور مؤشرات التوازن الكبرى للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-	**097**

2017) من منظور المربع السحري لـ"كالدور".....	
المطلب الأول: تقييم التوازنات الكبرى في الاقتصاد الجزائري للمرحلة (1990-1999).....	097
المطلب الثاني: تقييم التوازنات الكبرى في الاقتصاد الجزائري للمرحلة (2000-2017).....	102
خلاصة الفصل الثالث:	109

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر	**110**
تمهيد:	111
المبحث الأول: الطريقة والأدوات.....	**112**
المطلب الأول: تحليل استقرارية السلاسل الزمنية.....	112
المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ *VECM*.....	116
المطلب الثالث: الانحدار الذاتي للمتجه *VAR* "Vector Auto Regressive".....	120
المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة.....	**124**
المطلب الأول: الخصائص الإحصائية.....	124
المطلب الثاني: طريقة تحليل المركبات الأساسية (*ACP*).....	128
المبحث الثالث: نتائج الدراسة.....	**135**
المطلب الأول: دراسة استقرارية المتغيرات.....	135
المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ *VECM*.....	143
المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (*VAR*) واختبار صلاحيته.....	152
خلاصة الفصل الرابع:	167

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-03)	توزيع الإعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزاريـة.	089
(02-03)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات.....	091
(03-03)	تطور النفقات العامة في الجزائر.....	092
(01-04)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.....	125
(02-04)	نتائج اختبارات شروط تطبيق التحليل العاملي إلى مركبات أساسية.....	131
(03-04)	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.....	131
(04-04)	القيم الذاتية ونسب الجمود.....	132
(05-04)	نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات في المستوى.....	139
(06-04)	نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات في الفرق الأول.....	142
(07-04)	نتائج تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR	143
(08-04)	نتائج إختبارλtrace بين متغيرات الدراسة.....	143
(09-04)	نتائج إختبار Max-Eigen بين متغيرات الدراسة.....	144
(10-04)	نتائج نماذج تصحيح الخطأ.....	147
(11-04)	نتائج تقدير النموذج$VAR\,(1)$ باستخدام طريقة OLS	152
(12-04)	نتائج الجذر الأحادي للبواقي الأخرى.....	157
(13-04)	قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على النمو الاقتصادي.....	160
(14-04)	قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات التضخم.....	161
(15-04)	قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات البطالة.....	162
(16-04)	قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات رصيد الميزان التجاري.....	162

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش.....	006
(02-01)	مسار سياسة التوقف ثم الذهاب.....	006
(03-01)	تمثيل قانون **Wagner** لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة.....	018
(01-02)	اشتقاق منحنى هانس (IS)	038
(02-02)	منحنى عرض النقود.....	039
(03-02)	إشتقاق منحنى "هيكس" (LM)	041
(04-02)	التوازن الكلي المتزامن بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد (IS / LM)	042
(05-02)	توازن ميزان المدفوعات ومنحنى BP	044
(06-02)	منحنى التوازن الاقتصادي الكلي $(IS - LM - BP)$	045
(07-02)	أثر السياسة المالية في حالة وجود فجوة ركودية.....	046
(08-02)	أثر السياسة المالية في حالة وجود فجوة تضخمية.....	048
(09-02)	أثر السياسة المالية في التوازن الكلي العام.....	051
(10-02)	الفعالية النسبية للسياسة المالية التوسعية على مستوى توازن الاقتصاد الكلي.....	053
(11-02)	فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة التامة لرؤوس الأموال.....	055
(12-02)	فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لرؤوس الأموال..	055
(13-02)	فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن (العائم) والحركة التامة لرؤوس الأموال	056
(14-02)	فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن (العائم) والحركة التامة لرؤوس الأموال	057
(15-02)	يوضح العلاقة بين أهداف السياسة الاقتصادية من خلال مربع كالدور.....	060
(01-03)	تطور السياسة الانفاقية خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (**1990-1999**).....	093
(02-03)	تطور السياسة الاتفاقية خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي (**2000-2017**).....	095
(03-03)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (**1990-1994**).....	098
(04-03)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (**1995-2000**).....	100
(05-03)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (**2001-2004**).....	103
(06-03)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (**2005-2009**).....	104
(07-03)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (**2010-2014**).....	106
(08-03)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (**2015-2017**).....	107

(04-01)	التمثيل البياني لتطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1990-2017)	126
(04-02)	التمثيل البياني لتطورات معدل التضخم في الجزائر للفترة ما بين (1990-2017).....	126
(04-03)	التمثيل البياني لتطورات معدلات البطالة في الجزائر للفترة ما بين (1990-2017).....	127
(04-04)	التمثيل البياني لتطورات الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2017)..	127
(04-05)	التمثيل البياني لتطورات الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2017)....	128
(04-06)	تمثيل القيم الذاتية.....	133
(04-07)	التمثيل البياني على المحورين (F2, F1).....	133
(04-08)	الاشكال البيانية ودالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلاسل الاصلية.....	135
(04-09)	الاشكال البيانية ودالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلاسل في الفروقات الأولى.....	140
(04-10)	نتائج اختبار إستقرارية النموذج.....	157
(04-11)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.....	158
(04-12)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....	158
(04-13)	نتائج اختبار مضاعف لاقرانج للإرتباط الذاتي لأخطاء النموذج.....	159
(04-14)	استجابة متغيرات المربع السحري لـ" كالدور" لصدمة تحدث في الإنفاق العام.....	160
(04-15)	تحليل مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي.....	163
(04-16)	تحليل مكونات التباين لمعدلات التضخم.....	164
(04-17)	تحليل مكونات التباين لمعدلات البطالة.....	165
(04-18)	تحليل مكونات التباين لميزان المدفوعات.....	166

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

العنوان	الصفحة
الملحق رقم (01): نتائج الإحصاء الوصفي	189
الملحق رقم (02): نتائج اختبارات شروط تطبيق التحليل العاملي إلى مركبات أساسية	189
الملحق رقم (03): نتائج اختبار ADF للسلسلة GDP	190
الملحق رقم (04): نتائج اختبار ADF للسلسلة INF	190
الملحق رقم (05): نتائج اختبار ADF للسلسلة TCHE	190
الملحق رقم (06): نتائج اختبار ADF للسلسلة BP	190
الملحق رقم (07): نتائج اختبار ADF للسلسلةG	191
الملحق رقم (08): نتائج اختبار PP للسلسلة GDP	191
الملحق رقم (09): نتائج اختبار PP للسلسلة G	191
الملحق رقم (10): نتائج اختبار PP للسلسلة BP	191
الملحق رقم (11): نتائج اختبار PP للسلسلة TCHE	192
الملحق رقم (12): نتائج اختبار PP للسلسلة INF	192
الملحق رقم (13): نتائج اختبار ADF للسلسلة DGDP	192
الملحق رقم (14): نتائج اختبار ADF للسلسلة DINF	192
الملحق رقم (15): نتائج اختبار ADF للسلسلة DTCHE	193
الملحق رقم (16): نتائج اختبار ADF للسلسلة DBP	193
الملحق رقم (17): نتائج اختبار ADF للسلسلة DG	193
الملحق رقم (18): نتائج اختبار PP للسلسلة DGDP	193
الملحق رقم (19): نتائج اختبار PP للسلسلة DINF	194
الملحق رقم (20): نتائج اختبار PP للسلسلة DTCHE	194
الملحق رقم (21): نتائج اختبار PP للسلسلة DBP	194
الملحق رقم (22): نتائج اختبار PP للسلسلة DG	194
الملحق رقم (23): نتائج إختبارλ_{trace}	195
الملحق رقم (24): نتائج إختبارMax-Eigen	195
الملحق رقم (25): تقدير معادلة النمو الاقتصادي	195
الملحق رقم (26): تقدير معادلة البطالة	195
الملحق رقم (27): تقدير معادلة التضخم	195
الملحق رقم (28): تقدير معادلة رصيد الميزان التجاري	195
الملحق رقم (29): اختبار عدم ثبات تباين الخطأ	196
الملحق رقم (30): اختبار لاغرانج للارتباط التسلسلي	196
الملحق رقم (31): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	196
الملحق رقم (32): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	196
الملحق رقم (33): نتائج تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR	196
الملحق رقم (34):نتائج إختبار ADF على بواقي المعادلة الرابعة	197

الملحق رقم (35): نتائج إختبار ADF على بواقي المعادلة الخامسة	197
الملحق رقم (36): نتائج إختبار ADF على بواقي المعادلة الثانية	197
الملحق رقم (37): نتائج إختبار ADF على بواقي المعادلة الأولى	197
الملحق رقم (38): نتائج إختبار ADF على بواقي المعادلة الثالثة	198
الملحق رقم (39): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على النمو الاقتصادي	198
الملحق رقم (40): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات التضخم	198
الملحق رقم (41): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات البطالة	198
الملحق رقم (42): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات رصيد الميزان التجاري	199

مقدمة عامة

تمهيد:

تعد قضية التنمية أحد المحاور الأساسية في الساحة الاقتصادية العالمية، حيث شغلت الفكر الاقتصادي منذ القدم خصوصا للبلدان النامية التي واجهت مشكلات حادة بخصوص بناء تنميتها المستقلة وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، و نظرا لتحولات الاقتصادية التي شهدها العا لم والمتمثلة في تنامي وتيرة العولمة، أصبحت كل الدول تعمل على تعزيز قدراتها الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة ومواكبة التطورات الراهنة من جهة أخرى خاصة الدول النامية، فقد سعت هذه الأخيرة إلى تبني سياسات تساهم في تحقيقالاستقر ار الاقتصادي من خلال التوازنات الداخلية والخارجية، إذ يعتبر التوازن الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية لتحقيق عملية التنمية من خلال جملة من السياسات الاقتصادية، ورغم تفرع السياسة الاقتصادية الكلية للعديد من السياساتالعل ّ أبرزها السياستين النقدية والمالية، إلاأن ّ هذهالأخير ة تعتبر في كثير من الدول أقوى أدوات السياسة الاقتصادية التي تسهم في تصحيح أوجه الخلل على مستوى التوازنات الكلية، بالإضافة إلى استخدامها في توجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم السياسات التنموية والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، حيث أكدت الدراسات والأبحاث على الأهمية البالغة للسياسة المالية وذلك لكونها واحدة من أهم الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني ومعالجة ما يتعرض له من أزمات، وذلك بفضل أدواتها المتعددة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، العجز الموازني) التي تعد من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصصية لهذه الأدوات توجد آثار استقرارية تتمثل في اثر الإنفاق الحكومي والضرائب على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم التأثير على التوازن العام للاقتصاد الوطني.

و يعتبر الإنفاق العام في وقتنا الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من اجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها الإدارية إلا أن حجم الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وقد شهد مفهوم النفقات العامة تطورا كبيرا وذلك تماشيا مع دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

فالجزائر مثلاتعد ّ من بين الدول التي تستخدم السياسة الإنفاقية بشكل مكثف لأجل تصحيح مختلف أوجه الاختلالات التي تشهدها التوازنات الاقتصادية الكبرى خاصة في الفترات التي تتميز بارتفاع أسعار البترول بشكل كبير، حيث أن السلطات تمارس توسعا ماليا في معظم الأحيان وهو ما يتجسد في نمو حجم الإنفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج من 31% سنة 1980 إلى حوالي 48% سنة 2009، وهو النمو الذي كان امتدادا نحو التوسع المالي للدولة الذي يبرز من خلال المخططات والبرامج الإنفاقية المختلفة، ولعل أبرزها برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2000- 2014 الذي تضمن خطة إنفاقية بقيمة أكثر من 21 ألف مليار دينار.

من خلال ما سبق توضيحهبشأنّ اعتماد الجزائر على السياسة المالية بشكل عام والسياسة الإنفاقية بشكل خاص، واتفاق الفكر الاقتصادي الحديث علىضرورة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كل ذلك جعل من الإنفاق العام الأداة الأبرز لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في متغيرات المربع السحري ل"كالدور" (معدل النمو الاقتصادي؛ معدل التضخم؛ معدل البطالة وميزان المدفوعات) وتصحيح الاختلالات التي أصبحت تعصف بالاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

أولا: إشكالية الدراسة

على هذا الأساسفإنّ هذه الدراسة تسعى لاختبار مدىقدرة السياسة الإنفاقية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك من خلال تقدير أثر صدمات في الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري ل"كالدور" وهو المؤشر الذي يعبر عن التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري، ومن هذا المنطلق نصوغ إشكاليتنا العامة تبرز على النحو الآتي:

كيف تساهم السياسة الإنفاقية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

ومن خلال ما يقتضيه البحث وبغية الإجابة عن إشكالية الدراسة والإلمام بها، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تعتبر السياسة المالية ضرورية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؟

2. هل ساهمت السياسة الإنفاقية في علاج المشكلات الاقتصادية ومن ثم المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام؟

3. ما هي الآثار الناتجة عن مسار الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر؟ وكيف انعكست على واقع التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني؟

4. ما هو أثر الإنفاق العام على مؤشرات التوازن في الاقتصاد الجزائري التي يتضمنها مربع كالدور(النمو الاقتصادي؛ البطالة؛ التضخم و ميزان المدفوعات)؟

5. ما هي الآثار الناتجة عن حدوث صدمة هيكلية في الإنفاق العام على مؤشرات المربع السحري ل"كالدور"؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكننا وضع الفرضيات التالية:

1. يعتبر الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة أمام الصدمات الخارجية، وذلك نتيجة ضعف كفاءة وفاعلية السياسة الاقتصادية المنتهجة في البلد؛

2. تؤدي التبعية التامة لتغيرات التي تطرأ على أسعار البترول السلطات الجزائرية لانتهاج سياسة مالية كينزية مسايرة للدورة الاقتصادية، مما يجعل عائقا أمام تحقيق التوازنات الكبرى في الاقتصاد الوطني؛

3. إن المحطات الرئيسية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ستؤدي إلى بروز اختلافات جوهرية في النتائج القياسية لآثار الإنفاق العام على مؤشرات التوازن الاقتصادي.

4. إن الصدمات الموجبة الحاصلة في الإنفاق العام ستولد آثارا موجبة على النمو الاقتصادي؛ التضخم؛ البطالة وميزان المدفوعات.

رابعا: أهمية الدراسة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التمنية الاقتصادية و تظهر الأهمية العلمية لهذا البحث في مدى فعالية السياسة الإنفاقية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وإظهار دورها ومكانتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي، ومنه تنبع أهمية الموضوع من خلال كونه يتناول سياسة اقتصادية مهمة وبارزة على الساحة الاقتصادية وهي السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، حيث يكتسب البحث أهميته من خلال الوظيفة التي تقوم بها سياسة الإنفاق العام وأهم النقاشات الحادة التي بدأت تطفوا إلى السطح حول أهم الأساليب الكفيلة لتسيير الجيد لبرامج الإنفاق العام بما يضمن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في: النمو الاقتصادي، ضمان استقرار المستوى العام للأسعار و تحقيق التشغيل الكامل والتوازن الخارجي.

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من دراستنا هذه إلى تحقيق الأهداف الأساسية للبحث والمتمثلة في:

- الإجابة على الإشكاليةالتحقق من مدى صِ دق الفرضيات المقترحة؛
- معرفة أهم المؤ شرات الرئيسية المحددة لتوازن الاقتصادي في الجزائر؛
- تحليل الجوانب الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام وذلك بإبراز أهميتها و دورها باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية في يد الدولة للقيام بدورها على أحسن وجه.
- إبراز مدى قدرة الأساليب الإحصائية في تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري،وذلك من خلال دراسة التطور ات الحاصلة في السياسة الإنفاقية من جهة وتشخيص التوازنات الكبرى في الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى.
- استخدام الطرق القياسية الحديثة في تحليل الظَّ واهر الاقتصادية باستعمال برنامج *Eviews* 10 .

سادسا: دوافع اختيار موضوع الدراسة

لا يخلوا أي موضوع بحث من دوافع ورغبة الباحث في اختيار موضوعه والخوض في مصادر المعرفة وخلفيات الموضوع، فلقد كانت لنا عدَّة دوافع وجهتنا لموضوع أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر نذكر من بينها:

– الفضول في الخوض في كل ما هو جديد من شأنه إثراء مكتبتنا من جهة، ومن جهة أخرى ميل الباحث لدراسة السياسات الاقتصادية الكلية، ومحاولة التعرف أكثر على أهمية السياسة الإنفاقية ومدى أهميتها في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر؛

– أهمية موضوع التوازنات الكبرى في الاقتصاد الجزائري الذي يبقى يعاني من انعكاسات الصدمات الخارجية النفطية على الأداء الاقتصادي العام رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام، وبالتالي فإنّ قياس أثر هذا الأخير على مؤشرات التوازن الكبرى يمكن أنّ يساعد في تقييم مدى نجاعة السياسة المالية في علاج انعكاسات الصدمات الخارجية على الاقتصادالجز ائري؛

– توفر البيانات حول الموضوع، كذلك الرغبة في التحكم في أساليب المعالجة الآلية للبيانات وتحليلها.

سابعا: حدود الدراسة

يختص هذا البحث في دراسة أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة بين 1990 و2017.

ثامنا: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري الخاص بمتغيرات الدراسة. بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي الاستقرائي من خلال العرض و التحليل، حيث يعتمد هذا المنهج على مبدأ السببية التي تربط ظاهرتين أحدهما سبب والأخرى نتيجة، والتي تكرر حدوثها في الماضي والحاضر ونتوقع حدوثها في المستقبل بنفس النظام والترتيب، ويمثل هذا المنهج في علم الاقتصاد منهج القياس الاقتصادي الذي يجمع بين الرياضيات كمنهج استنباطي (استنباط النتائج)، وبين الإحصاء كمنهج استقرائي الذي يمثل معالجة للبيانات معالجة إحصائية وكأداة للملاحظة الأوضاع الاقتصادية، وذلك لقياس أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي، وهذا من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية التي توفرها لنا مبادئ النظرية الإحصائية والتحليل الاقتصادي الكمي، بالاستعانة ببعض البرامج الإحصائية منها: *Eviews* 10.

تاسعا: خطة الدراسة

للإلمام بأهم جوانب الموضوع عَمَدنْا إلى تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول كما يلي، يتم التركيز في الفصل الأول على استعراض " **مفاهيم عامة حول الإنفاق العام** "، حيث يعمل هذا الفصل على توضيح أهمية السياسة الإنفاقية في الاقتصاد الكلي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، يتناول المبحث الأول المفاهيم المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، من خلال التعريف بالسياسة الاقتصادية الكلية والتطرق لأهم أشكالها، وتحديد مراحل إعدادها، مع شرح لأبرز أهدافها .بينما يركز المبحث الثاني على الإنفاق العام، حيث يبدأ بعرض تطور مفهومه وبيان المسار التاريخي لتطوره، مرورا ببيان الأهداف التي يسعى لتجسيدها، بينما يتناول المبحث الثالث الإطار النظري لترشيد الإنفاق العام.

كما سنتناول في الفصل الثاني " **التوازنات الاقتصادية الكلية وفعالية السياسة المالية** " حيث تم تقسيم هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة مباحث رئيسية، بحيث يتناول المبحث الأول المفاهيم المتعلقة بموضوع التوازن الاقتصادي، حيث يركز المطلب الأول منه على مفهوم التوازن الاقتصادي وأنواعه، بينما يشرح المطلب الثاني التوازن الاقتصادي الكلي في مدارس الفكر الاقتصادي، بينما يهتم المطلب الثالث بالبحث في أهم نماذج التوازن الاقتصادي، وقد جاء المبحث الثاني بعنوان آلية عمل السياسة المالية في إطار التوازن الاقتصادي العام، أما المبحث الثالث فسيتم من خلاله شرح وإعطاء لمحة حول المربع السحري لكالدور.

في الفصل الثالث تناولنا "**دراسة تحليلية لتطور السياسة الإنفاقية والتوازن الاقتصادي في الجزائر**" من خلال ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لتطرق إلى أهم الدراسات السابقة لموضوع بحثنا بدءا بالدراسات المحلية ثم الدراسات الأجنبية وانتهاء بتقييم الدراسات السابقة، أما المبحث الثاني فقد اشتمل على تحليل تطور السياسة الإنفاقية في الجزائر وذلك خلال الفترة (1990- 2017)، أما المبحث الثالث فيهتم بتسليط الضوء على تطور المؤشرات الممثلة للتوازنات الكبرى في الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة.

وتم تخصيص الفصل الرابع لـ "**دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر**" من خلال ثلاث مباحث، حيث يركز المبحث الأول على الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة، ثم يستعرض المبحث دراسة وصفية تحليلية للمتغيرات، فقد تم استخدام التحليل العاملي بالاستعانة بطريقة المركبات الأساسية *ACP* أما المبحث الأخير فسيتم من خلاله تحليل لأهم نتائج التقدير المتوصل إليها من معطيات الدراسة، حيث تستعرض الدراسة في المبحث الثالث تقدير نموذج الانحدار الذاتي *VAR* من أجل الحصول على نتائج أدق حول العلاقة الديناميكية، وذلك بعد معرفة خصائص المتغيرات المستعملة في النموذج من حيث دراسة الاستقرارية والتكامل مع بعضها في عينة خلال فترة الدراسة، مع القيام بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها ومناقشتها باستخدام مختلف الأدوات الإحصائية.

مفاهيم عامة حول الإنفاق العام

الفصل الأول

تمهيد:

تحتل السياسة المالية موقعا متميزا بين السياسات الاقتصادية التي اعتمدت لحل المشاكل المتزايدة بشكل عام وخاصة منذ بداية القرن العشرين، حيث تم التعريف بهذه السياسة من خلال مراحل تطورها وأهدافها وأدواتها، وباعتبار أن الإنفاق العام أداة من أدواتها، لا يزال حكومات اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية تتخذه كأداة سريعة التنفيذ في برامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات.

ولهذا فإن استخدام مصطلح الإنفاق العام بكثرة في التحليل الاقتصادي يعتبر من المتغيرات الهامة على المستوى الكلي لأي بلد كان، بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من استخدام هذا المصطلح إلا أنه لا يزال هذا الغموض مستمرا ولذلك يجب فهمه بصفة أدق من خلال عرض مختلف النظريات الاقتصادية، وكذا ذكر أهم عناصر النقاش والجدل الفكري المتعلق به.

بناءً على ما سبق وللإلمام بالإطار النظري للسياسة الإنفاقية،تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية؛

المبحث الثاني: مفاهيم ومبادئ سياسة الإنفاق العام؛

المبحث الثالث: الإطار النظري لترشيد الإنفاق العام.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية

تمثل السياسات الاقتصادية الإجراءات العلمية التي تتخذها الدولة بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية،[1] وتعتبر السياسة الاقتصادية أداة الدولة للتدخل في مواجهة الاختلالات وتحقيق التوازنات المطلوبة داخل المنظومة الاقتصادية، لذلك أصبحت الحاجة تشتد في وقتنا الحاضر إلى إيجاد سياسات اقتصادية كلية تستوعب كل التحولات والتحديات التي تطبع اقتصاديات العالم.

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ السياسة الاقتصادية

أولا. مفهوم السياسة الاقتصادية: تعرف السياسة الاقتصادية بأنها "وسيلة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحديد اتجاهاته؛ وتشمل السياسات الاقتصادية، عددا من السياسات الأخرى، لكل منها درجة من الأهمية تختلف عن الأخريات، وفقا للنظرية أو وفقا لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل المسئولين والمنفذين للسياسات الاقتصادية".[2]

والمتأمل في مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية يجد أنها لا تخرج عن كونها" مجموعة من القواعد والمسائل والأساليب والإجراءات والتدابير، التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.[3]

كما تعرف السياسة الاقتصادية الكلية على أنها مجموعة من القواعد و الأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة.[4]

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية الكلية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وعليه فإن مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية لا يتعدى كونه أهداف + أدوات + زمن، ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى أخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق اكبر عدد من الأهداف.[5]

---

[1] أحمد شعبان محمد على، **علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي**، ط 1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 133.

[2] فوزي محيريق، **ضمان نجاح السياسة الاقتصادية المرتكزة على التكامل المحكم بين السياستين النقدية والمالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، ص 127.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 292.

[4] محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر – المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي (2014/2010)**، مجلة كلية العلوم لاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص 266.

[5] عدنان العربيد، حسين وقاف، **دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(36) العدد(5)، 2014، ص 546.

ثانيا. مبادئ السياسة الاقتصادية الكلية: عند تصميم أي نموذج من نماذج السياسة الاقتصادية الكلية لابد من مراعاة مجموعة من المبادئو الاعتبارات للوصول إلى إعداد إطار فعال للسياسة الاقتصادية، حيث تبرز أهم المبادئ فيما يلي:

أ. ضرورة التساوي العددي بين الأدوات والأهداف: لتحقيق عدد معين من الأهداف يتعين أن يكون لدى صانع السياسة الاقتصادية العدد نفسه من الأدوات ولا يجب وضع عدد من الأهداف اكبر من عدد الأدوات المتاحة، هذا المبدأ لا ينطبق على كل الأحوال فهو ليس دائما بالشرط الضروري لأن بعض الأهداف قد تتحقق تلقائيا نتيجة تحقيق أهداف أخرى، وليس دائما بالشرط الكافي لأن بعض الأهداف تكون بعيدة المنال في كافة الأحوال.[1]

ب. كفاءة الأداة بالنسبة للهدف: ينسب هذا المبدأ إلى الاقتصادي"روبيرت مندل" الذي أشار إلى صناع قرار السياسة لاقتصادية، عليهم أن يختاروا في سبيل تحقيق كل هدف من أهداف السياسة لاقتصادية الأداة المناسبة والأكثر قدرة على ذلك مقارنة ببقية الأدوات.[2]

ج.مراعاة الواقع الاقتصادي: لا يمكن الوصول إلى فعالية السياسة الاقتصادية إذا ما كان إعدادها يهدف إلى تحقيق جملة أهداف بعيدة على ما يميله الواقع لاقتصادية المحلي والعالمي من ظروف وخصائص، إذ انه وكما تؤثر العوامل والأجواء المحيطة بسير الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي نظرا للترابط الموجود بين مختلف اقتصاديات العالم في عصر العولمة، فإن موارد الاقتصاد المحلي تحدد قدرات النشاط الاقتصادي على التطور والازدهار، وبالتالي فإن واقعية أهداف السياسة الاقتصادية تساعد على الحكم على مدى كفاءة الأدوات المتبعة حاليا ومن ثم في طبيعة قرارات السياسة الاقتصادية المستقبلية.[3]

د. مركزية ولامركزية الأدوات: منطلق هذا المبدأ أنا صانع السياسة الاقتصادية الكلية من الصعب عليه الجمع بين جميع المواد وتحديدها وتنسيقها مركزيا، وكمبدأ فإن القول بأن الأدوات التي لها تأثير على كثير من الأهداف ينبغي أن تستخدم مركزيا، بينما الأهداف المؤثرة على عدد قليل من الأهداف يمكن إلى حد كبير جعلها تعمل بصورة لامركزية، أي يطبق عليها اللامركزية.[4]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، مرجع سابق**، ص 307.

[2] Gérard Duthil et WilliamMarois: **« politiques économiques »**, edition ellipses, France, 1997, p 27-28.

[3] بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001–2014**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، ص10، 2015، ص 12-13.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل الكلي)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 30.

المطلب الثاني: أسلوب وأنواع إعداد السياسة الاقتصادية

أولا. أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية: بمجرد أن تكون أهداف الاقتصاد الكلي قد أصبحت مميزة، ويتعلق الأمر ما ذا كان النظام الاقتصادي قادرا على تحقيق هذه الأهداف، فإذا لم يكن ذلك، فيجب تشكيل السياسات الاقتصادية القادرة على تفضيل النتائج المرجوة، ويكون بين أيدي المسؤولين الاقتصاديين حزمة من السياسات مثل السياسة النقدية، السياسة المالية سياسةالصرف والسياسة التجارية وغيرها من السياسات، ويكون من المهم الفهم والتقدير الصحيحين لمجموعة الآثار لكل سياسة معطاة قبل اختيار سياسة بديلة أخرى أو توقيفها لغرض الوصول إلى أهداف متعددة.

والواجب لواضع هذه السياسة أن يتبع خطوات معينة لضمان نجاعتها نذكر منها:[1]

أ. تحديد الهدف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها؛

ب. تحديد البدائل: بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة، وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر؛

ت. اتخاذ القرار: عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات، يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي ومدى نجاعتها، حتى يتمكن من تقييم التوقعات على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعد على الاستمرار في تبني سياسة معينة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

ثانيا. أنواع السياسة الاقتصادية: يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية:[2]

أ. سياسة الضبط: تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل هذا بالمفهوم الضيق.

أما المفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للازمة)؛

ب. سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض.... الخ، وهذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي" والتي تهدف إلى رفع من الطلب الكلي الفعال،والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبعة الرمال، ولاية الوادي، الجزائر، 2020، ص 06.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 31-32.

الشكل رقم (01-01): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش

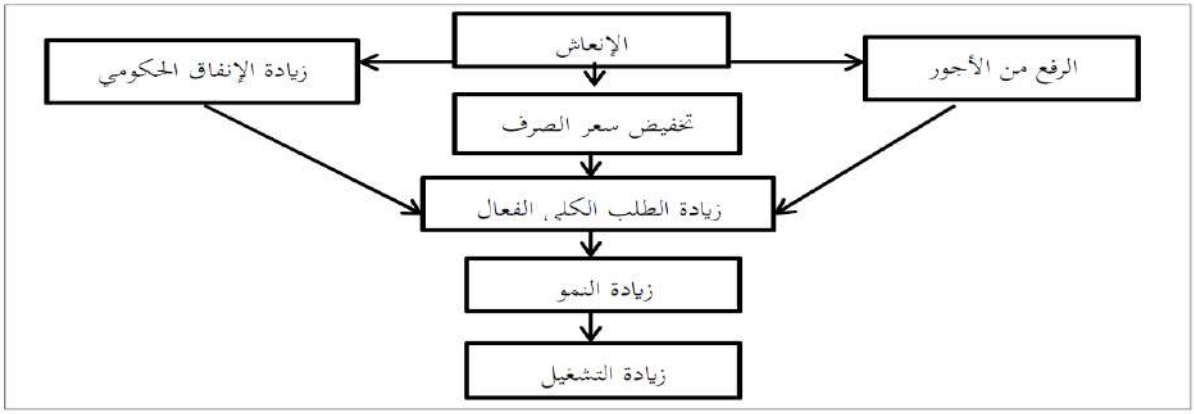

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الاتفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)**، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، 2010، ص 79.

ت. **سياسة الانكماش:** هي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

ث. **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** تعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولويةلقطاعات المصدرة كذلك تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصاديو التشغيل.

ج. **سياسة التوقف ثم الذهاب:** هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش والانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

الشكل رقم (01-02): مسار سياسة التوقف ثم الذهاب

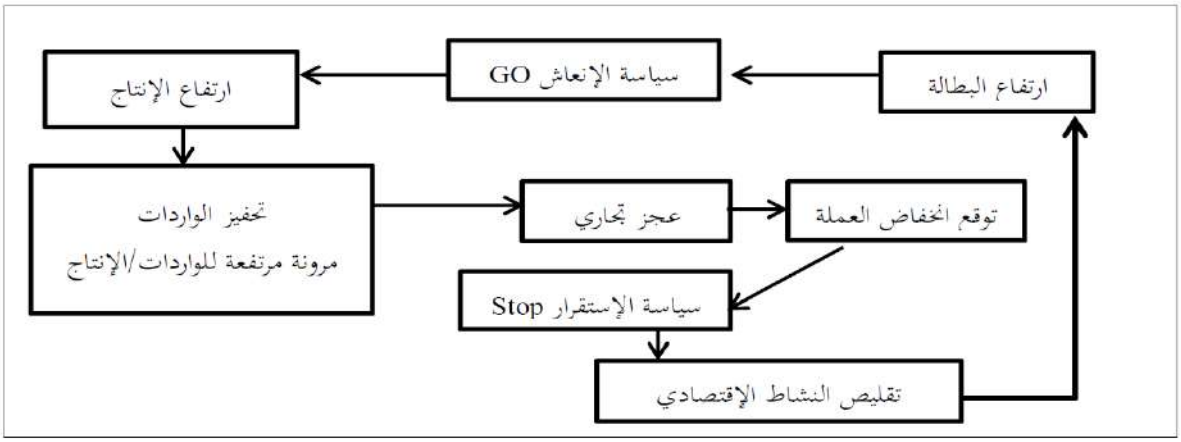

المصدر: عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص33.

المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية

أولا. أهداف السياسة الاقتصادية: إن أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جملة متغيرات يسعى صناع القرار لاستهدافها تتميز بالتنوع سواء باختلاف النظام الاقتصادي التي يسير وفقه النشاط الاقتصادي أو باختلاف الأفق الزمني لهذه الأهداف ورغم هذه الاختلافات والتعدادات في أهداف السياسة الاقتصادية فإنها على العموم تشترك في توليفة من المتغيرات الرئيسية التي تعكس التطور الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدولة بشكل حقيقي، يمكن تلخيصها كما يلي:

أ. تحقيق النمو الاقتصادي: يعتبر ارتفاع النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لأغلب السياسات الاقتصادية للدول وذلك انطلاقا من أنه يعبر عن تطور القدرة الإنتاجية في الاقتصاد، حيث أنه يعتبر المؤشر الأكثر دلالة على مدى فعالية السياسة الاقتصادية خصوصا إذا ما تمت مقارنته مع معدل النمو الممكن، وبالتالي توضح ما حققه الاقتصاد المحلي مقارنة مع ما يتوفر عليه من موارد. وتكمن أهمية النمو الاقتصادي بصورة اكبر فيما يعكسه من قيم تراكمية لحجم الناتج الحقيقي ومن ثم لنصيب الفرد منه بشكل يعكس إلى حد كبير درجة التفاوت الاقتصادي بين الدول، ونظرا لتلك الأهمية التي يحوزها النمو الاقتصادي كهدف رئيسي للسياسة الاقتصادية، فقد شهد الفكر الاقتصادي على العديد من النظريات والنماذج التي تسعى إلى تفسير عملية النمو الاقتصادي.[1]

ب. الاستخدام الكامل (ارتفاع حجم العمالة): يمكن التعبير عنه من خلال التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، خصوصا وأن زيادة حجم العمالة من جهة في الجانب الاقتصادي على تدعيم القدرة الإنتاجية وتعظيم معدلات النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى في الجانب الاجتماعي يعمل على الحد من التفاوت في حجم الدخل، وبالتالي تدعيم الاستقرار الاجتماعي. إذ يتوجب في هذا الصدد تصحيح معدل البطالة وذلك بأن يضاف لحجم العمالة العاطلة حاليا ما يسمى ب"حجم العمالة غير الظاهرة" قصد الحصول على الحجم الفعلي للعمالة العاطلة عن العمل وبالتالي تعزيز فعالية السياسة الاقتصادية في الحد من معدل البطالة.[2]

ج.استقرار المستوى العام للأسعار: إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثّر على مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية، بعبارة أخرى فإن التضخم يؤثر سلبيا على القدرة الشرائية للأفراد وكمحصلة لذلك المستوى العام للرفاهية، وعلى ذلك يمثل ضبط التضخم والتحكم في مستويات الأسعار من صميم السياسات الاقتصادية المخطط لها والمنتهجة من طرف الدولة.[3] حيث يتفق الاقتصاديون وصناع القرار بأن التضخم يعتبر ظاهرة غير مرغوب فيها للسير الحسن للنشاط الاقتصادي بسبب ما يترتب عنها من تكاليف اقتصادية واجتماعية، حيث

---

[1] بالتصرف عن: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الاتفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)**، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، 2010، ص 82-83.

[2] Irvin B. Tucker, **Economics for Today**, South-Western Cengage Learning, Ohayow, USA,7th Edition, 2011, P446.

[3] عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق**، ص 05.

يساهم في الحد من الادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي، كما أنه يساهم إذا كان غير متوقعا في الحد من السيولة و التأثير سلبا على آلية السعر ومن ثم خفض الكفاءة الاقتصادية.[1]

د. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصاديات، حيث يؤدي اختلال ميزان المدفوعات و الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز إلى زيادة المديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها إلى تدهور قيمة عملتها.[2] وبالتالي فإن هدف السياسة الاقتصادية يتبلور في الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات، وتخفيض تكلفتها وذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق توازن ميزان المدفوعات مثل مشكلة المديونية وتخفيض قيمة العملة.

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها في إطار سياساتها الاقتصادية الكلية رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية، ويعني هذا الهدف باختصار: تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم. أي التوصل إلى اكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الوطني الحقيقي أي أعلى المستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد الوطني (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع) وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تحقيق التوازنات الخارجية.

هـ. أهداف اقتصادية أخرى: إلى جانب الأهداف الاقتصادية الرئيسية المشتركة في معظم السياسات المطبقة في الدول، يمكن أن نجد عددا من الأهداف الاقتصادية الرئيسية الأخرى المتفرقة من أهمها:[3]

- تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل؛
- أن يحقق كل من الناتج القومي والاستهلاك المتوسط نمو مضطردا؛
- رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الحاضر والمستقبل، حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة وهو هدف مرغوب؛
- إشباع الحاجات الاجتماعية حيث يصبح من المرغوب فيه تحسين الاستهلاك الجماعي للمواطنين، بتوفير كثير من الخدمات والمرافق العامة؛
- حماية البيئة من التلوث، وهو أحد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها حديثا وخاصة في المجتمعات النامية وقد لخص "Kenneth Bulding" كل هذه الأهداف في أربعة أهداف هي: التقدم والاستقرار والعدالة والحرية.

---

[1] Roberto M. Billi and George A. Kahn: **«What Is the Optimal Inflation Rate?** », federal reserve bank of Kansas city, economic review, SECOND quarter, 2008, p 7.

[2] قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص41.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، مرجع سابق**، ص 300.

ثانيا. أدوات السياسة الاقتصادية الكلية: إن تعدد مستويات الدولة اتجاه الحياة الاقتصادية يتطلب وجود سياسة اقتصادية قوية ومدروسة ومبنية على معطيات علمية من أجل ضمان التوازن الاقتصادي ككل بجميع متغيراته، ومن أجل تحقيق نتائج إيجابية لابد من توفر جملة من الأدوات المتعددة لسياسة الاقتصادية الكلية. حيث يكاد يجمع علماء الاقتصاد على أن هناك أربع سياسات اقتصادية رئيسية فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي في كل حلقاته على مستويين الكلي أو الجزئي، وهذه السياسات هي:

أ. السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق الأهداف المنشودة، وكذلك تصحيح الاختلالات الاقتصادية، حيث يستخدم البنك المركزي هذه السياسة من أجل تنفيذ وتحقيق السياسة الاقتصادية العامة للدولة. فالسياسة النقدية هي أحد مكونات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بغية تحقيق جملة من الأهداف والتي تختلف من دولة لأخرى تبعا لحالتها الاقتصادية ولنظامها الاقتصادي والاجتماعي السائد، وظروفها واحتياجاتها.

حيث يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان المصرفي وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"،[1] وتعرف أيضا بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتبعها السلطات النقدية للسيطرة على عرض النقود من خلال إحداث تغيرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع) أو عرض النقود بما يتلاءم وظروف البلد الاقتصادية، حيث تسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إلى حقن الاقتصاد بالكمية النقدية المرغوب فيها أو تسريب أو وامتصاص الكمية النقدية غير المرغوب فيها.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات النقدية والمصرفية التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بالكتلة النقدية في المجتمع من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وتعتمد السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات والمتمثلة بالاحتياطي القانوني، عمليات شراء وبيع السندات الحكومية (عمليات السوق المفتوح)، إضافة إلى أداة سعر الخصم (سعر إقراض البنوك)كأدوات أساسية تنتقل تأثيراتها عبر الأدوات الوسيطية (قنوات انتقال آثار السياسة النقدية) والمتمثلة في سعر الفائدة والعرض النقدي واحتياطي البنوك التجارية بهدف التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الأساسية (النمو الاقتصادي،

[1] Alexis jacquemin et l'autres, **fondements de l'économies analyse macro-économique et analyse économiques internationale**, édition payes bleues internationales, paris, 2001, p 86.
[2] Joseph G. Nellis, David Parker**, Principles of Macroeconomics, Financial Times Managemen**t, First published, 2004, P 451.

البطالة، التضخم، سعر الصرف)، ويتحكم البنك المركزي (بنك الحكومة) في السياسة النقدية باعتباره ممثلا للسلطة النقدية في الدولة.[1]

ب.السياسة التجارية: تعرف السياسة التجارية على أنها "مجموع الإجراءات التي تستخدمها الدولة في علاقتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي، أسعار الصرف والاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة الاقتصادية والسياسة العامة للمجتمع.[2]

كما يمكن تعريفها على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[3]

ج.سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي: تعرف بأنها تلك "الحزمة من القواعد، الأدوات، الإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة، والتي تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة تصب في إعادة التوازن خلال فترة زمنية معينة.[4]

د. السياسة المالية: تهتم السياسة المالية بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي، والمتمثل في الإنفاق، الإيراد وميزانية الدولة، وكيفية استخدامها لهذه الأنشطة في التأثير على الوضع التوازني على مستوى الاقتصاد الوطني.

د.1. مفهوم السياسة المالية: يمكن تعريفها على أنها " كافة الإجراءات التي تتخذها الدولة والمتعلقة بإيراداتها ونفقاتها من أجل تحقيق الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال هذه السياسة، والتي من أهمها ضمان القيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسعها، في إطار تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي بعيدا عن التضخم أو الكساد".[5]
وتعرف أيضا بأنها " مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني، بهدف المحافظة على استقراره العام وتنمية ومعالجة مشاكله، وكذلك مواجهة كافة الظروف المتغيرة".[6]

---

[1] محمد عوامر، **دور صدمات السياسة المالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980– 2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتنمية مستدامة، جامعة خميس مليانة، 2019/2018، ص 6-7.

[2] أحمد شعبان محمد علي، **مرجع سابق**، ص 479.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي، مرجع سابق**، ص 396.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية، مرجع سابق**، ص 211.

[5] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 293.

[6] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 190.

وتعرف كذلك على أنها " أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها الأربعة والمتمثلة في المربع السحري ل Kaldor والتي تعكس الاستقرار الاقتصادي في البلد.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة المالية هي أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تؤثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها، وذلك عن طريق أدواتها و المتمثلة في إيراداتها ونفقاتها.

د.2. أدوات السياسة المالية: تستعمل السياسة المالية لأجل تحقيق أهدافها عددا من الأدوات، ومن بين هذه الأدوات نجد:

✓ **السياسة الضريبية:** تعتمد الحكومات على هذهالسياسة كأداة مهمة لتحقيق أهداف السياسةالمالية المنتهجة، كونها لم تعدمجرد آلية لتحصيل الموارد العمومية إنما لما لها من أدوار أخر ى اقتصادية، اجتماعية وسياسية...ألخ.

حيث يمكن تعريفها على أنها "مجموع التدابير والإجراءات ذات الطابع الضريبي التي تنتهجها الحكومات قصد إحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة، سعيا لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.[2]

وتعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية "بالإنفاق الضريبي"، وهي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية، وتصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الجبائية (الضريبية) إلى:[3]

- **التخفيضات الضريبية:** تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط؛

- **الإعفاءات الضريبية:** هي إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سداده، مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة؛

- **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات المقبلة:** وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة؛

- **تأجيل مواعيد الدفع.**

✓ **سياسة العجز الموازني:** يعتبر العجز الموازني من بين المشكلات الاقتصادية التي تعرقل النمو الاقتصادي لأي بلد، باعتباره مؤشرا مهما على تزايد أو تناقص الإنفاق العام، ومن ثم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

---

[1] Claude JESSUA, Christian LABROUSSE, Daniel VITRY: **Dictionnaire des sciences économiques**, P.U.F, Paris. 2001, p 77.

[2] فاطمة محفوظ، **أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري ل Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة البويرة، 2019/2018، ص 37.

[3] بالتصرف عن: عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 172-175.

ويمكن تعريف العجز الموازني على أنه " تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، قد يكون هذا العجز مقصود نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام و/ أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون هذا العجز غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك، ولقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات والنفقات، وهو أمر صعب الحصول.[1]

تباينت الآراء حول عجز الموازنة العامة للدولة باختلاف الفكر الاقتصادي السائد في كل مرحلة من مراحل التاريخ، فعجز الموازنة العامة للدولة يبين لنا انعكاسا لكل فكر من الأفكار الاقتصادية ابتداء من الفكر التقليدي والرأسمالي ثم الاشتراكي والإسلامي.

وهناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الموازنة، وهذه العوامل قد تكون عوامل سياسية أو عوامل اجتماعية أو اقتصادية، ولكن السبب الرئيسي يرجع للعوامل الاقتصادية، فنمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة من الأسباب الرئيسية لبروز العجز الموازني في الميزانية العامة.[2]

✓ **السياسة الإنفاقية:** تعرف على أنها "مجموعة القواعد والإجراءات والتعليمات الخاصة بالإنفاق العام، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتمنية الاقتصادية، فهي عبارة عن الطريقة التي تسعى من خلالها السلطات العامة باستخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

حيث يعد الإنفاق الحكومي الأداة الأهم للدولة في مواجهة تداعيات تراجع أداء الاقتصاد العالمي، حيث تسعى إلى استخدام الإنفاق الحكومي كمنهج سريع ووحيد لمساعدة اقتصادياتها للخروج من الأزمات.

ويعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي ضروري لما له من دور وتأثير في الدفع إلى تحقيق انتعاش اقتصادي، كونه الدعامة الأساسية لتحريك عجلة النموالاقتصادي ّ ، وحماية القطاعات الحساسة من الانهيار، ومن ثمَّ حماية الاقتصاد ككل.[3]

سوف نفرد لهذه السياسة زيادة من التفصيل كونها السياسة محل البحث في المباحث القادمة.

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 201.

[2] للتفصيل أكثر في سياسة العجز الموازني أنظر:

- لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر– تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014.

- سعد أولاد العيد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2013.

[3] بالتصرف عن: ليلية غضابنة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة "1990–2012"**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص 71.

المبحث الثاني: مفاهيم ومبادئ سياسة الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام في وقتنا الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من اجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها الإدارية إلا أن حجم الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وقد شهد مفهوم النفقات العامة تطورا كبيرا وذلك تماشيا مع دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام وتقسيماته

أولا. مفهوم الإنفاق العام: عرفت النفقة عدة مفاهيم بحسب الزاوية التي ينظر إليها وأنها مختلفة من حيث الألفاظ لكن متفق عليها من حيث المضمون، حيث تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها "مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة".[1]

من خلال التعريف انه لا بد من توافر عناصر ثلاثة لوجود النفقة العامة، استعمال مبلغ نقدي (الصفة النقدية) والشخص القائم على الإنفاق، وان يكون الغرض من هذه النفقة تحقيق منفعة عامة.[2]وفي ما يلي شرح لكل عنصر من العناصر السالفة الذكر:

✓ **الصفة النقدية:** تقسم النفقات العامة في المجتمعات الحديثة بصفة أساسية في شكلها النقدي إذ تقوم الدولة بصرف مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لسد الحاجات العامة للأفراد.[3]

✓ **النفقة العامة تصدر من الذمة المالية للدولة أو أي شخص معنوي عام:** العنصر الثاني من الأركان المحددة للنفقة العامة هو صدورها من الذمة المالية للدولة أو أي شخص معنوي عام (يخضع للقانون العام) أو أي هيئة عمومية (أو مفوض عنها).[4]

أما النفقات التي تتعلق بالأفراد أو المشروعات الخاصة لا تعتبر من قبيل النفقات العامة، حتى وان كان من أهدافها تحقيق النفع العام، مثل تبرع احد الأفراد من أجل إقامة مشروع عام كمدرسة.[5]

---

[1] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان –الأردن، 2015، ص105.

[2] سالم محمد الشوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن،ط1، 2015،ص23.

[3] عبد الباسط علي جازم الزبيدي، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دراسة مقارنة**، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، 2015، ص30.

[4] علي سيف علي المزروعي، الياس نجمة، **آثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990– 2009م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 616.

[5] محمد بن عزة، **ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص19.

واعتمد الفكر المالي في سبيل تفريق النفقة العامة عن النفقة الخاصة معيارين، أحدهما قانوني والآخر وظيفي وهما:[1]

- **المعيار القانوني:** يستند هذا المعيار للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام سواء أكانت الدولة أم المؤسسات العامة ألأخرى؛

- **المعيار الوظيفي:** يستند هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية التي يصدرها النشاط العام بغض النظر عن المعيار القانوني الذي يقوم بالإنفاق فإذا كانت النفقة قد أنفقت في سبيل تحقيق مصلحة عامة فهي نفقة عامة أما إذا أنفقت بعكس ذلك فهي نفقة خاصة.

✓ **الغرض من النفقة:** أن يكون الغرض من الإنفاق إشباع حاجة عامة، فيجب أن تهدف النفقة العامة إلى تحقيق نفع يعود على مجموع المواطنين وليس على فرد أو أفراد بالذات، ويقوم هذا الشرط على ثلاث دعائم:[2]

- تبرير النفقة العامة بتوجيهها لتلبية الحاجات العامة والتي تتولى الدولة أو أحد الأشخاص العامة إشباعها؛

- المنفعة المراد تحقيقها مشروعة وفق ما نظمته الأحكام التشريعية والتنظيمية؛

- المساو اة بين المواطنين في النفع العام كنتيجة للمساواة بينهم في تحمل الأعباء العامة.

ثانيا. تقسيمات النفقات العامة: بالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي الذي تظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين:

1. المعيار الاقتصادي:[3] وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد لمجموعة من المعايير أهمها:[4]

أ. معيار طبيعة النفقة العامة: ويمكن تقسيمها إلى:

- النفقات الحقيقية: هي النفقات التي تنفقها الدولة فعليا لأجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة للعمل الإداري وتسيير المرافق العامة كرواتب مستخدمي الدولة وكذا النفقات الموجهة لاقتناء المعدات والآلات.

- النفقات التحويلية: تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطني وذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية من الخاضعين لها ليعاد توزيعها على فئات أخرى مثل نفقات الإعانات الخيرية، النفقات الاجتماعية كضمان الاجتماعي وغيرها.

---

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **مرجع سابق**، ص31.

[2] بن داود ابراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص54-55.

[3] التقسيم الاقتصادي (العلمي): يقصد بالتقسيمات العلمية هي التقسيمات النظرية التي تناولها علماء المالية العامة، والتي تعتمد على التكرار أو الدورية أو حسب أهدافها أو حسب نطاق سيرانها أو أثارها الاقتصادية.

[4] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي و الضريبي**، ج1، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص72.

ب. معيار دورية النفقة العامة: هي عملية دور النفقة العامة في تكوين رؤوس الأموال المنفقة ويمكن تقسيم النفقات العامة للدولة إلى نفقات جارية (عادية) و نفقات رأسمالية (استثمارية) كما يأتي:[1]

– النفقات الجارية: هي النفقات التي تصرف لضمان سير المرافق العامة (الأجور والرواتب) أي نفقات تصرف في سبيل تغطية الحاجة اليومية للدولة والمحافظة على جهازها الإداري وليس في سبيل زيادة رأس المال المادي كنفقات الملبس والمأكل.

– النفقات الرأسمالية: هي النفقات التي تصرف لزيادة الإنتاج الوطني(السلعي والخدمي) أي تخصصها الدولة للحصول على المعدات اللازمة لضمان زيادة الإنتاج القومي.

ج. معيار الغرض من النفقة العامة: تنقسم النفقات العامة حسب الغرض أو الوظيفة المخصصة لها ويمكن أن تظهر هذه النفقات كما يأتي:[2]

– **النفقة العامة الاقتصادية:** تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي، مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الاقتصادية، التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية كالطاقة، النقل....الخ.

– **النفقة العامة العسكرية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب وشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة.

– **النفقة العامة المالية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة من اجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

– **النفقة العامة الاجتماعية:** جميع هذه النفقات يغلب عليه الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، واستنادا إلى ذلك فان غالبية نفقات الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل: إعانات الفقراء، إعانات الرعاية الصحية...الخ.

– **النفقة العامة الإدارية:** والتي تتضمن كافة النفقات العامة الأزمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية وتشمل هذه النفقات المرتبات والأجور ومصاريف التمثيل الدبلوماسي وكل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفتها العادية.

---

[1] عبد الباسط علي جازم الزبيدي، **مرجع سابق**، ص37.

[2] بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، **ترشيد النفقات العامة (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، ص178.

2. التقسيم الوظيفي أو العملي للإنفاق العام: تقسم كل دولة نفقاتها العامة في ميزانيتها إلى أقسام متعددة والهدف دائما هو تسهيل عملية الرقابة ولتحديد طرق التمويل، وهذه التقسيمات تختلف بطابع الحال عن التقسيمات النظرية، وقد طرأ تطور كبير على التقسيمات الوضعية نظرا لتطور علم المالية الذي ارتبط بتطور الدولة والمهام الموكلة لها،[1] ومن بين أهم التقسيمات نجد:

- **التقسيم الإداري:** يقوم التقسيم الإداري للنفقات العامة على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق حيث يتم توزيعها حسب الوزارات، كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها.[2]

- **التقسيم الوظيفي:** يستند على المهام والوظائف الموكلة للدولة وبالتالي وجهة النفقات التي تصرفها والوظائف التي تؤديها، وبهذا يوضع كل قطاع على حدا وبالتالي تحدد نوعية النفقة حسب القطاع مثلا: قطاع القضاء، الدفاع، الأمن، العلاقات الدولية،...الخ.[3]

- **التقسيم الاقتصادي:** هو تقسيم يبنى على أسس اقتصادية إذ تتحدد نوعية النفقة والقسم الذي تندرج فيه حسب الأثر أو الهدف الاقتصادي الذي تؤديه هذه النفقة تجاه الاقتصاد الوطني أو الحياة الاقتصادية للأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة.[4]

وقد جرى تقسيم النفقات من حيث وجهتها الاقتصادية إلى:[5]

- نفقات التسيير: هي الموجهة لتسيير الأجهزة الإدارية ومختلف المصالح العامة؛

- نفقات التجهيز والإنشاء: هي في منطلقها تتسم بكونها منتجة وتزيد في معدل الدخل القومي بخلاف نفقات التسيير؛

- نفقات التوزيع: أو النفقات المحولة وهي التي تؤدي إلى تحويل قسم من الدخل الوطني من فئة إلى أخرى بإعادة توزيع الثروة بواسطة الموازنة للمساعدات الاقتصادية والاجتماعية على اختلاف مستوياتها.

المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام

يخضع تحديد النفقات العامة للدولة لعدد من القواعد والضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها من أجل أن تحقق سياسة الإنفاق العام الهدف الأساسي المرجو منها هو إشباع الحاجة العامة، حيث اجمع أغلب الكتاب على أن هناك ثلاث قواعد يجب مراعاتها وهي:

---

[1] بن داود إبراهيم، **مرجع سابق**، ص59.

[2] طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2016، ص60.

[3] عادل العلي، **مرجع سابق**، ص78.

[4] تومي سلامي، **مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية....نحو ترشيد الإنفاق العمومي**، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، العدد 17، 2012، ص157.

[5] محمد عباس محرزي، **اقتصادية المالية العامة**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص66-68 بالتصرف.

1. قاعدة المنفعة: يجب أن يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، ولا يتحقق ذلك إلا بتوجيه الإنفاق لإشباع حاجة عامة، حيث أن الحاجات العامة التي يحددها القرار السياسي والاقتصادي فهي تختلف من دولة لأخرى و في ذات الدولة من وقت لآخر، وبعبارة أخرى فان مبدأ المنفعة العامة يتحقق إذا اتجه الإنفاق العام إلى إشباع حاجة عامة إذ لا تكتسب هذه الحاجات عموميتها إلا إذا كان إشباعها يحقق منفعة عامة.[1]

2. قاعدة الاقتصاد: تتضمن هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر له وان هذه القاعدة ضرورية لتحقيق قاعدة المنفعة القصوى فتحقيق أقصى منفعة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق اكبر عائد بأقل نفقة ممكنة.

إن تطبيق هذه القاعدة يتطلب أولا وجود وعي لدى الأفراد المجتمع عموما والموظفين خصوصا بأهمية الإنفاق الحكومي وان ثروات الدولة هي لجميع أفراد المجتمع وان الموارد الاقتصادية محدودة وبالتالي لابد من الكفاءة في استخدام هذه الموارد.[2]

كما أن قاعدة الاقتصاد تتطلب وجود أجهزة رقابة تتولى المتابعة والإشراف على الإنفاق العام ولها صلاحية الكاملة لضبط أي إنفاق عام غير مبرر، والرقابة يمكن أن تمارسها ثلاث جهات وهي:[3]

- ✓ **الرقابة الإدارية:** هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين الموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، فالرقابة هنا تعتبر رقابة سابقة على الإنفاق.
- ✓ **الرقابة السياسية (البرلمانية):** هي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية ودور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتماد المقررة في الميزانية العامة للدولة، بل يتوسع ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه.
- ✓ **الرقابة المحاسبية المستقلة:** وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني، وفيما نص عليه قانون المالية[4] والقواعد المالية السارية، وقد تكون الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها.

3. قاعدة الترخيص: وتعني هذه القاعدة عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بالحصول على الإذن بذلك من الجهة المختصة،[5] وهذه القاعدة تعني أن كل حالة من حالات الصرف:[6]

- لا يمكن أن تتم إلا بعد أخذ الموافقات اللازمة على صرفها من الجهات الخاصة بالتشريع؛
- إن تطبيق هذه القاعدة كما هو معروف يحد كثيرا من عمليات الإسراف والتبذير في النفقات العامة؛

---

[1] عادل العلي، **مرجع سابق**، ص44.

[2] محمد حصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015، ص54.

[3] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص85-86.

[4] للتفصيل أكثر حول الرقابة على النفقات انظر: إبراهيم بن داود، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

[5] عادل العلي، **مرجع سابق**، ص45.

[6] أحمد الجبير، **المالية العامة والتشريع المالي**، الطبعة الأولى، الأفاق المشرقة ناشرون، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، 2011، ص184-185.

– تعد هذه القاعدة إحدى مظاهر الاختلاف بين المالية العامة والمالية الخاصة، حيث تتم عمليات الصرف مباشرة وبموافقة المسؤول المباشر عن مالية المؤسسة الخاصة أو الشركة الخاصة التي لا تتطلب أخذ الموافقة من أحد.

المطلب الثالث:ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة أصبحت من الظواهر المألوفة لمالية الدولة، حيث مع تطور دور الدولة الاقتصادي وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلص الاقتصاديون اعتمادا على الإحصاءات في مختلف الدول أن جعلوا هذه الظاهرة "قانونا عاما"من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولقد تعرض الفكر الاقتصادي لتحليل ظاهرة نمو الإنفاق العام من أجل تفسيرها وتبيان الأسباب المؤدية إليها، وظهرت عدة نظريات تحاول تفسير سلوك الإنفاق العام أهمها قانون "فاجنر".[1]

حيث أول من قام بدراسة وتحليل وتفسير هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني "فاجنير A. Wagner"، لما تطرق في دراسة له تتعلق بالنفقات العامة وتزايدها في بعض الدول الأوربية خرج فيها بنتيجة محتواها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة مع التطور الاقتصادي للنمو.[2] ولقد انطلق في تحليله من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصة الإنفاق الحكومي في الدخل الوطني وبالتالي فان التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإرادات العامة، الهياكل الاقتصادية، التربية، التدخل الاجتماعي[3]، وبالتالي استنتج العلاقة التبعية بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي حيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أن معدل نمو نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي[4]،وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1–3): تمثيل قانون Wagner لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة

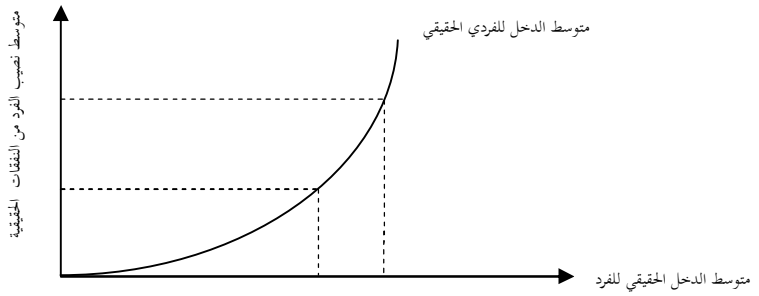

المصدر: دراوسي مسعود، **مرجع سابق**،ص169.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص55.

[2] محرزي محمد عباس، **مرجع سابق**، ص90.

[3] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص15.

[4] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص56.

وقد ارجع "فاجنر" زيادة الإنفاق العام إلى ثلاث أسباب رئيسية وهي:[1]

1. التقدم التكنولوجي: يعد التقدم التكنولوجي أول أسباب تزايد الإنفاق العام، فمثلا: إذا قامت الدولة باقتناء أنظمة دفاعية حديثة متطورة أو حصلت على معدات طبية عالية الجودة، فانه سيترتب على هذا ارتفاع في حجم النفقات العامة.

2. الزيادة في التصنيع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي: إن التصنيع وهيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي على حساب نشاط الدولة، سيؤدي إلى ارتفاع حجم النفقات العامة بهدف تنظيم الاقتصاد، إضافة إلى ما قد يترتب عن ذلك من آثار سلبية على مختلف المستويات.

3. الزيادة السكانية: حيث إنها تقود إلى ارتفاع العديد من النفقات العامة، كالبني التحتية، التعليم والمرافق الصحية...الخ.

إلا أن هذه الزيادة في حجم النفقات العامة لها أسباب، ويرى مفكري المالية العامة بأن هذه الأسباب تميز بين الزيادة الظاهرية في النفقة العامة، والزيادة الحقيقية في النفقة العامة،[2] حيث تنقسم إلى قسمين رئيسيين:

✓ **الأسباب الظاهرية:** بمعنى الزيادة في مقدار النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة الحقيقة للخدمات العامة أو الزيادة في عبئ التكاليف العامة.[3] وترجع الأسباب المؤدية إلى ارتفاع النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

- **انخفاض قيمة النقود:** يؤدي انخفاض القدرة الشرائية للنقود إلى أن تدفع الحكومة مبالغ أكبر من أجل الحصول على الكمية نفسها من الخدمات العامة، وبالتالي فان الزيادة في النفقات العامة تعود إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي تحققها النفقات العامة،[4] ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.[5]

- **اختلاف طرق المحاسبة المالية (الحكومية):** قد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى التغيير في الفن المالي وتغيير طريقة قيد الحسابات المالية، ففي الماضي كانت الميزانية العامة تحضر طبقا لمبدأ الناتج الصافي (الموازنة الصافية) التي تقوم أساسا على قاعدة تخصيص الإيرادات العامة، حيث تقوم بعض المرافق العامة بإجراء مقاصة في موازنتها بحيث تطرح نفقاتها من الإيرادات التي ستقوم بتحصيلها مما يجعل النفقات العامة الواردة في الموازنة أقل من

---

[1] إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2011)**، أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015، ص51.

[2] سالم محمد الشوابكة، **مرجع سابق**، ص45.

[3] محرزي محمد عباس، **مرجع سابق**، ص91.

[4] محمد حصاونة، **مرجع سابق**، ص68.

[5] محرزي محمد عباس، **مرجع سابق**، ص92.

حقيقتها، ومع إتباع قاعدة الوحدة في إعداد الميزانية العامة والذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الموازنة العامة، أدى ذلك بطبيعة الحال لتزايد حجم النفقات المعلنة بصورة ظاهرية.[1]

- **زيادة مساحة الإقليم أو عدد السكان:** إن اتساع الأقاليم له الدور الكبير في زيادة النفقات الواضحة في موازنة الدولة ظاهريا، ويمكن معرفة ذلك من خلال معرفة نصيب الفرد من النفقات العامة وبالتالي من الخدمات المقدمة من قبل الدولة،[2]وللوصول إلى تحديد المعدل الحقيقي للزيادة في النفقات الحكومية إلغاء أثر الزيادة في عدد السكان في النفقات العامة من خلال تقسيم النفقات العامة الحقيقية على عدد السكان في كل فترة من الفترات.[3]

✓ **الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:** يقصد بالنمو الحقيقي للإنفاق العام أن هناك توسع في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة أو تحسين مستوى الخدمات القائمة، ومن ثم زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات لشخص معين بذاته خلال فترتين زمنيتين مختلفتين، ويمكن لهذه الزيادة أن تشير إلى حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة.[4]
ومن أبرز أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة نجد:[5]

- **أسباب اجتماعية:** وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل؛
- **أسباب اقتصادية:** الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني مما يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة؛
- **أسباب سياسية:** وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام؛[6]
- **أسباب عسكرية:** تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام؛
- **أسباب إدارية:** إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى التطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

---

[1] دنان راضية، **ترشيد الإنفاق العام ضمن سياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة الجزائر(1990–2014)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص43.

[2] محمود حسين الوادي، **مرجع سابق**، ص119.

[3] محمد حصاونة، **مرجع سابق**، ص69.

[4] دنان راضية، **مرجع سابق**، ص44.

[5] دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص171.

[6] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي(تحليل كلي)**، **مرجع سابق**، ص57.

المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم الاقتصادية والعقلانية المرتبطة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل وبالرغم من الاختلافات المفاهيمية والتطبيقية لترشيد الإنفاق العام إلا أنه هناك اتفاقا واسعا حول أهمية مبدأ الترشيد وضروریاته خصوصا في ظل التحولات والأزمات الاقتصادية التي تدور حولنا.

ويعتبر ترشيد الإنفاق العام وسيلة للخروج من المعضلة في ظل قصور وشح مصادر التمويل من خلال تخصيص أمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة، ضمن الميزانية العامة باعتماد أحدث التصنيفات، مع التقيد التام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي ترغب فيها كل دولة.

وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومبرراته، ومختلف مقومات ومتطلبات نجاحه.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف ترشيد الإنفاق العام

أولا. مفهوم ترشيد الإنفاق العام:المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.[1]

يقصد بترشيد النفقات العمومية الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق وبتفادي الإسراف والتبذير، فترشيد النفقات العمومية يتضمن ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها مع تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق أكبر ما يمكن.[2]

من خلال التعاريف السابقة يقصد بترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.

وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار ترشيد الإنفاق العام انه يعني تخفيضه وذلك استنادا إلى عاملين، الأول هو تطور الدور الوظيفي للدولة وتدخلها باستعمال كافة الأدوات والوسائل الممكنة بما في ذلك أدوات السياسة الإنفاقية لتحقيق أهداف المجتمع، والثاني هو ارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها خاصة في الدول النامية وأهم هذه العوامل زيادة الاستثمار العام، سياسات التوظيف والأجور، الإنفاق العسكري وغيرها من النفقات العامة يصعب في الكثير من الحالات تخفيضها بعد تقريرها.[3]

---

[1] حراق مصباح، **فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، ماي 2012، ص12.

[2] صادق جميلة، دربال عبد القادر، **إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، جوان 2019، ص 60.

[3] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر– (2000–2010)**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2011–2012.

ثانيا. أهداف ترشيد الإنفاق العام: يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق ما يلي:[1]

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات؛
- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب النفسية، ودراسة الدوافع والاتجاهات؛
- خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، المساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتحديد مشروعات البنية الأساسية؛
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها؛
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام؛
- تجنب مخاطر المديونية وآثارها خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعاني من مشكلة تسديد ديونها.

المطلب الثاني: عناصر ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

إن عملية ترشيد الإنفاق العام ليست بالسهلة، لكنها خطوة ضرورية، وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى توفير ضمانات ومتطلبات كي يمكن انجازها على أحسن وجه.

أولا. عناصر ترشيد الإنفاق العام: تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام مجموعة من العناصر ومن أهمها ما يلي:

1. التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل: يتحقق ذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للإنفاق، وتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام يتوقف مجموعة من الاعتبارات من بينها القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة اتجه المجتمع، وكذلك النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم بالإضافة إلى الظروف البيئية التي يمر بها المجتمع؛[2]

2. توجيه النفقات العامة نحو النفع العام: ويقصد به ضرورة أن تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة ويعتبر ذلك ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة ويتطلب هذا عدم تخصيص النفقات العامة لتحقيق المصالح الخاصة ببعض الأفراد أو الفئات لما يتمتعون به من نفوذ خاص، وبهذا فالنفقة الهادفة هي التي تتجه مباشرة لتلبية الحاجات العامة؛[3]

3. إتباع مبدأ الأولوية: تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وان احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية

---

[1] كزيز نسرين، حميدة مختار، **ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة –دراسة حالة الجزائر–(2007–2017)**، مجلة الإبداع، المجلد 08، العدد 01، ص 114.

[2] شعبان فرج، **مرجع سابق**، ص90.بالتصرف.

[3] بن داود إبراهيم، **مرجع سابق**، ص32.

البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع حاجات سكانية متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا؛[1]

4. توافر المعلومات المالية: يجب توافر جملة المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة عن أوجه الإنفاق المختلفة وأن تكون هذه المعلومات معالجة وقابلة للاستعمال، مما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية إلى جانب الإدراك التام بقدرة الجهات المعنية على التحصيل والصرف حيث إن مهمة تحقيق كلمن النفقات والإيرادات مهمة أعقد من القدرة على دراسة التنبؤات المختلفة والقيام بإعداد وتصميم مشروعات يصعب تنفيذها.[2]

ثانيا. متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: تحتاج عملية ترشيد الإنفاق العام توفير متطلبات يمكن تحقيق أهدافها على أحسن وجه ونشير فيما يلي إلى أهم هذه المتطلبات:[3]

✓ **ضرورة توفر بيئة سليمة للحكم:** إن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام، أي أن الالتزام بمبادئه ضروري جدا لعملية ترشيد الإنفاق العام، إذ لابد على الإدارة الجيدة أن توفر الشفافية والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، وكذا السماح بمشاركة جميع أطياف المجتمع في رسم سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها؛

✓ **التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة:** ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به؛

✓ **إرادة سياسية قوية:** حيث انه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة أو إعادة النظر في قرارات الترخيص وعليه فان وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد؛[4]

✓ **توفر نظام رقابي فعال:** حيث تعتبر المراقبة على التنفيذ هي الوسيلة الفعالة لتتبع الأموال العامة إنفاقا والتأكد من أن تتم الصورة المطلوبة وفي الحدود المقررة، وعلى هذا الأساس لابد من توفر نظام رقابي فعال يضمن توافق

---

[1] بوزينة نسيمه، **ترشيد النفقات العمومية بتفعيل آليات إدارة الصفقات: نحو نموذج ابرام الصفقات العمومية بالادارة الالكترونية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك ونقود، جامعة البليدة 02، 2018-2019، ص 46.

[2] طارق قدوري، **مرجع سابق**، ص130.

[3] شعبان فرج، **مرجع سابق**، ص93، بالتصرف.

[4] ضيف أحمد، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2014-2015، ص 100.

التنفيذ مع ما سبق التخطيط له، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية[1] إلى الرقابة التقييمية[2]، بحيث يسمح هذا النظام على التعرف على كل عمليات الإنفاق ومجالاته ويقوم بمراقبة وتقييم كل العمليات الانفاقية وتقديم نشرات دورية حول النشاط المالي للدولة، بحيث يمكن للجمهور الاطلاع عليها، وتقديم اقتراحاتهم حول عملية ترشيد الإنفاق العام.[3]

المطلب الثالث: المجالات والضوابط المساعدة لترشيد الإنفاق العام

أولا. المجالات الأساسية لترشيد الإنفاق العام: من الضروري أن نفرق في هذا المجال بين النفقات العامة بحسب أغراضها، لأنه من الصعب تطبيق قواعد الترشيد بصورة إجمالية على كل أنواع النفقات العامة، لذا يجب التفرقة بين ثلاث مجالات للإنفاق العام، نوجزها فيما يلي:

1. مجال الخدمات العامة: توقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية والإيديولوجية السائدة في الدولة، فهناك الدولة التي تنادي بالحرية والدور الريادي للقطاع الخاص وبالتالي تقل خدماتها، أما الدولة المتدخلة فان حجم الخدمات متزايد بصورة ملحوظة، هناك الدولة حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتي تتميز بضخامة الخدمات المتقدمة، وتتلخص الأساليب والطرق ضمن ترشيد النفقات العامة في مجال الخدمات العامة في الاقتصاد في نفقة الخدمة العامة ما أمكن دون المساس بأدائها.[4]ولتحديد مواطن الضعف واتخاذ الإجراءات المناسبة وجب:[5]

- إعادة تنظيم مرافق الخدمات وتوزيع الاختصاصات بينها،و التنسيق بين أعمالها المتنوعة؛
- محاربة بعض التصرفات المنحرفة للمسيرين؛
- الضغط على بعض النفقات المظهرية غير الأساسية.

2. مجال الأشغال العامة الإنشائية: تواجه الحكومة عند وضع برنامج المشروعات الأشغال العامة الإنشائية التي تسندها في المستقبل بمشكلة تحديد أكثر لهذه المشروعات تعظيما للنفع العام، وبالتالي فان الحكومة تواجه أعدادا كبيرة من المشروعات التي تعتقد من الواجب تنفيذها، إلا أن قلة المتاح من الموارد العامة يضطرها للمفاضلة واختيار البعض منها، وتدخل هذه المفاضلة في نطاق الدراسة الاقتصادية إذ يتعلق الأمر ببيان كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى قدر من النفع العام[6] بالاعتماد على قاعدتين أساسيتين هما:[7]

---

[1] **الرقابة المستندية:** هي التي تعتمد على فحص المستندات والتأكد من صحتها وفقا للإجراءات المقررة.

[2] **الرقابة التقييمية:** هي عملية التقويم والرقابة على المستندات.

[3] دنان راضية، **مرجع سابق**، ص138.

[4] بوزينة نسيمة، **مرجع سابق**، ص53.

[5] بلقاسم رابح، **محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية –دراسة مقارنة–**،دراسة ماجستير، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1998، ص126.

[6] بن عزة محمد، **مرجع سابق**، ص78.

[7] كريز نسرين، **دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر– (2007–2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، 2018-2019، ص140.

– الإنفاق الأمثل على هذه المشروعات يتحقق بتساوي المنفعة الحدية[1] الاجتماعية في كل وجه من أوجه الانفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له؛[2]

– مقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لكل مشروع مع التكلفة والمنفعة الحدية لمشروع آخر ويطلق على هذا الأسلوب تحليل المزايا والتكاليف.

3. مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية: تختلف قواعد ترشيد الإنفاق العام الخاصة بهذا المجال عن تلك السابق ذكرها وذلك لأنه من السهل قياس إنتاجية المنفعة العامة في هذه المشروعات وذلك باستخدام معايير اقتصادية واضحة، وكقاعدة عامة يمكن تنظيم الإنفاق العام في هذه المشروعات بالاعتماد على الأساليب المتبعة في القطاع الخاص كالاستعانة بجهاز السوق أو استخدام لنظام الحوافز أو التحكم في التنظيم والتسيير.[3]

– **بالنسبة للاستعانة بجهاز السوق:** إذ يتم تحديد حجم الإنفاق والإنتاج على ضوء معيار الربحية وحده، وهناك مشروعات عامة أخرى لا يمكن تحديد حجم إنفاقها وإنتاجها على هذا النحو في حالة التزامها بتحقيق أهداف اجتماعية معينة، إذ يلزم حينئذ تقدير العائد الاجتماعي للمشروع والحكم بعد ذلك على إنتاجية المشروع على ضوء مقارنة نفقاته بعائده الإجمالي.

– **بالنسبة للحوافز الفردية:** من المعروف أنها هي التي تدفع المشروعات الخاصة لتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين مستواه ونظرا لانتفاء هذه الحوافز في حالة المشروعات العامة فانه مكن غير المؤكد أن تسعى بدورها لضغط الإنفاق وتعظيم الناتج، على أنه من المتصور وعن طريق إشراك العاملين في هذه المشروعات في الأرباح التي تحققها وربط الترقيات والمكافآت التي تنفق لهم بالكفاءة التي يظهرونها في العمل.[4]

ثانيا. الضوابط المساعدة على ترشيد الإنفاق العام: تقتضي متطلبات الترشيد تبني سياسة واضحة وتدابير محددة وعملية في مجال ترشيد الإنفاق العام وما يرتبط به من جوانب، على غرار ترشيد الاستهلاك الفردي والكلي وإرساء ثقافة الترشيد كسلوك دائم شامل لجميع المجالات عند اختلاف الأعوان الاقتصاديين،[5] وترتبط عملية ترشيد النفقات العامة بضابطين ينبغي الاعتماد عليهما أولهما ضرورة توجيه النفقات العمومية نحو تعظيم النفع العام، والثاني وجوب تجنب التبذير والإسراف.

---

[3] **المنفعة الحدية الاجتماعية للإنفاق العام**: مقدار ما يعود على مجموع أفراد المجتمع من منافع اضافية نتيجة ممارسة الدولة لنشاطها.

[2] **التكلفة الاجتماعية الحدية**: يقصد بها مقدار ما يضحي به الأفراد من نشاط ناتج خاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط عوض عنهم.

[3] بلقاسم رابح، مرجع سابق، ص127.

[4] بن عزة محمد، **مرجع سابق**، ص80.

[5] لمين بليلة، **ترشيد الإنفاق العام بهدف الإقلال من ظاهرة الفقر مع الإشارة إلى واقع الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص 232.

1. **توجيه النفقات العمومية نحو تعظيم النفع العام**: ويتطلب ذلك:[1]

– عدم تخصيص النفقة لتحقيق المصالح الخاصة؛

– توزيع نفقات الدولة على أساس نظرة إجمالية وشاملة لاحتياجات مختلف المرافق العامة بحيث تحدد أولويات واضحة للإنفاق بحسب الأهمية النسبية لخدمات التي يقدمها كل مرفق منها.

2. **وجوب تجنب التبذير والإسراف**: يمكن ضبط تجنب التبذير والإسراف لعدم ضياع الأموال العامة في إنفاق غير مجدي، وتظهر صور الإسراف والتبذير في ما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة؛
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي؛
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة؛
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات؛
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي.

[1] بوزينة نسيمة، **مرجع سابق**، ص49-50.

خلاصة الفصل الأول:

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن السياسة المالية أصبحت من أهم السياسات الاقتصادية الكلية المعاصرة نظرا لما شهدته من تطورات جوهرية في بنيتها عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحيادية والتدخل في جميع المجالات، وهذا نتيجة تعاقب الأزمات والإختلالات التي تعصف باستقرار الاقتصاد الوطني من حين إلى أخر.

رغم اختلاف مفهوم وأهداف السياسة المالية بحسب مدى تطور المجتمعات، إلا أنه انه يمكن القول بصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمحور في كيفية الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

السياسة المالية تمتلك أدوات ذات أهمية بالغة والمتمثلة في السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية بالإضافة إلى الموازنة العامة، فهي أداة مالية في يد الدولة للقيام بدور فعال وقوي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث تستطيع استخدامها للتأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم الوصول إلى الوضع المرغوب الذي تستهدفه الدولة.

السياسة الإنفاقية من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية و المالية حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة سعيا و راء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن كما أن تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات العمومية أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها؛أنو اعها؛ تقسيماتها والقواعد التي تحكمها والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

ترشيد الإنفاق العام يعتبر وسيلة هامة في يد الدولة للخروج من المعضلة التي تعاني منها في ظل قصور وشح مصادر التمويل من خلال تخصيص أمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة، وذلك باعتماد أحدث التصنيفات ضمن الميزانية العامة مع التقيد التام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي ترغب فيها كل دولة حيث أن إنفاق مبلغ من المال على مشروع معين لم يعد انجازا في حد ذاته وإنما الإنجاز هو مدى تحقيقه للأهداف المحددة من خلال إنفاق نفس المبلغ.

الفصل الثاني

تمهيد:

لقد تعدى إطار مفهوم التوازن من موازنة الدولة التي كانت تقتصر على إقامة التعادل بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات من جهة أخرى ليشمل التوازن العام على المستوى الكلي الذي يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، كما أن التوازن الكلي يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية، والتي يتم الربط والتنسيق بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أكد "كينز" بأن وضع التوازن بالنسبة للاقتصاد الكلي لا يمكن أن يستمر لوقت طويل، حيث أنه سرعان ما تتخلله أوضاع من الاختلالات التي تكون نتيجة لتقلبات الطلب الكلي، كما أوضح بأنه بإمكان السياسات الاقتصادية المساهمة في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي، و تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، وبالرغم من هذه الاختلافات في مضمون السياسات الاقتصادية بين الدول، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بينها يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لـ"كالدور".

بناءً على ما سبق وللإلمام بالإطار النظري لتوازن الاقتصادي،تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي؛

المبحث الثاني: آلية عمل السياسة المالية في إطار التوازن الاقتصادي العام؛

المبحث الثالث: متغيرات المربع السحري لـ (Nicholas Kaldor).

المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي

لقد تعدى إطار مفهوم التوازن من موازنة الدولة التي كانت تقتصر على إقامة التعادل بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات من جهة أخرى ليشمل التوازن العام على المستوى الكلي الذي يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، كما أن التوازن الكلي يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية، والتي يتم الربط والتنسيق بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي

للتوازن الاقتصادي مفاهيم عدة، تختلف فيما بينها في حدود وعناصر التوازن، وتتفق في التكامل والشمولية، فقد تباينت المفاهيم بين المفكرين التقليديين (الكلاسيكيين) والحديثين من حيث النوع المرغوب فيه والأدوات المستعملة لتحقيق ذلك.

أولا. تعريف التوازن الاقتصادي: من الصعب وضع تعريف شامل ودقيق لتعبير "التوازن" فالتوازن مصطلح"نسبي"، أي يعرف بالاستناد إلى وضع سابق وظرف دولي معين، وهو "إجمالي" لأن المقصود بالتوازن توازن الاقتصاد بصفته متضمنا مستوى من الملائمة بين مجموع القطاعات لاسيما الاجتماعية منها، ولهذه الأسباب فهو تعبير "معقد" لأنه يرتبط بتحقيق كثير من التوازنات الرئيسية التي تسهم في الحفاظ على التوازن الكلي. ويشار عادة إلى أن التوازن ليس بالمساواة أو المعادلة الرياضية لمكون أو لعدد من المكونات الإجمالية، فمثل هذه المساواة لا يمكن لها أن تتحقق إطلاقا في جهاز حي كالاقتصاد.[1]

أما التوازن في المفهوم التقليدي فقد عرف على أنه: التوازن الموجود بين القوى الاقتصادية والذي من شانه أن يجعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية تسير بشكل جيد لتقي المجتمعات من الأزمات، ويمكن العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التوازن في: الاستقرار النسبي للأسعار، توازن العرض والطلب، توازن ميزان المدفوعات، توازن عروض وطلبات العمل، التوازن بين الادخار والاستثمار، التوازن النقدي، التوازن الجغرافي لمختلف المنشآت الاقتصادية.[2]

ويقصد بالتوازن الاقتصادي أن يتحقق توازن كلي أي تعادل العرض مع الطلب على مستوى الاقتصاد وتوازن بين الناس بحصول كل فرد منهم على نصيب عادل من الدخل يتناسب مع جهده المبذول، وفي إطار الاقتصاد الإسلامي تتفاوت الدخول بسبب التفاوت في المواهب والقدرات متمثلة في العمل والملكية، فاغتناء الناس وتفاوتهم ورفع بعضهم فوق بعض في الدرجات يكون بقدر ما يبذلون من جهد وعمل والتفاوت في الدخول والثروات يعد أمرا طبيعيا وحافزا على الجد والعمل، ويشترط أن يكون منضبطا ومتوازنا بالقدر الذي لا

---

[1] رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص79.

[2] فوزي محيريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي، دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص55.

يكون المال متداولا بين فئة قليلة من الناس أو أن تستأثر أقلية المجتمع مما يفقده توازنه، خاصة وأن العالم اليوم يسعى جاهدا إلى ضرورة حفظ التوازن الاقتصادي.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التوازن الاقتصادي هو "وضع استقرار تام يتحقق حينما لا تظهر فيه أي واحدة من المتغيرات الاقتصادية التي أدت إلى أي نوع من التغير"، وكذلك فالتوازن الاقتصادي يرمز إلى أسواق السلع والخدمات والنقد والعمالة، أي انه إذا تحقق توازن في هاته القطاعات يمكن القول أن الاقتصاد في حالة توازن عام وهذا ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية.

ثانيا. أشكال التوازن الاقتصادي ومجالاته: للتوازن الاقتصادي أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والهدف المنشود لتحقيقه من جهة ثانية، كما يأخذ التوازن الاقتصادي مجالين أساسيين هما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي.

1. أشكال التوازن الاقتصادي: يزخر الأدب الاقتصادي بنماذج مختلفة للتوازن الاقتصادي، ومن بين هذه الأشكال نذكر:

✓ **التوازن الكلي والتوازن الجزئي:** تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية كالناتج القومي والدخل القومي والاستثمار والادخار والطلب الكلي والعرض الكلي،[2] فالتحليل الاقتصادي الكلي يهتم بدراسة القضايا الكلية، ويتعامل مع الموضوعات الاقتصادية الرئيسية والمشاكل المعاصرة التي تؤثر في أداء الاقتصاد المحلي والوطني.[3]

أما النظرية الاقتصادية الجزئية فهي تبحث في السلوك الاقتصادي على المستوى الفردي وهذه ينطوي على أن الأفراد يتصرفون بطريقة متماثلة اتجاه الظواهر الاقتصادية المختلفة.[4] فالاقتصاد الوحدوي يهتم بدراسة الأسواق وبالوحدات الاقتصادية التي تدخل في هذه الأسواق، وبالتحديد المنتجين والمستهلكين، أي انه يتناول دراسة نظرية السعر على مستوى الوحدات الاقتصادية ونظرية المستهلك، وتوازن المنتج في الأسواق المختلفة،[5] و يتحقق توازن الفرد عندما تتعادل مستخدماته مع منتجاته.

✓ **التوازن الاقتصادي قصير الأجل والتوازن الاقتصادي طويل الأجل:** التوازن قصير الأجل هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغير المخزون لاحقا، الذي يعمل على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل، أي

---

[1] عقبة عبد اللاوي، إلياس شاهد، **دراسة تحليلية لآليات عمل السياسة النقدية وفق نموذج التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد08، العدد 01، جانفي 2017، ص185.

[2] نعيم الظاهر، **مدارس الفكر الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص08.

[3] عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبعة الرمال، ولاية الوادي، الجزائر، 2020، ص 04.

[4] محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**،ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،2009،ص32.

[5] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 08.

أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية لضالتها نسبيا مقارنة مع الحجم الكلي للسلع.[1] أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة مع جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها.[2] وللمحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما مع ادخار الأمس.[3]

✓ **التوازن الساكن والتوازن الحركي:** قد يكون عنصر الزمن هو أساس التقسيم، ففي هذه الحالة فانه يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع:

- **التحليل الساكن:** هو التحليل الذي لا يكون لعامل الوقت أي أثر في الدراسة، فهو التحليل القائم على أساس الدراسة في لحظة معينة فعند دراسة أثر السعر على الكمية المطلوبة فإننا لا نأخذ في اعتبارنا سوى اثر السعر في لحظة معينة ولا نهتم بالسعر في الماضي أو السعر في المستقبل؛[4]

- **التحليل الساكن المقارن:** فهو الذي يتناول دراسة حالة التوازن والانتقال إلى حالة توازن أخرى، دون أن يتعرض إلى العوامل التي تؤثر في الظواهر الاقتصادية خلال فترة الانتقال من التوازن الأول إلى حالة التوازن الثانية؛[5]

- **التحليل الديناميكي (الحركي):** هو التحليل الذي يأخذ في اعتباره عامل الزمن، حيث يتبع مسارات التغير الزمنية، ويعد هذا التحليل أكثر فائدة، فهو يهتم بحالات الاختلال والأوضاع البعيدة عن التوازن والتغيرات الحادثة فيها، أي أنه يهتم بدراسة الحركة و التغير، ومن ثم يهتم بحركة المتغيرات المستمرة وكيفية وصولها من وضع توازني إلى وضع آخر.[6]

2. مجالات التوازن الاقتصادي: للتوازن الاقتصادي مجالين أساسيين وهما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي:

✓ **التوازن الاقتصادي الداخلي:** إن من أهم مظاهر اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي هو اختلال بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني، فالاستهلاك أكبر من الإنتاج وهو ما يعني وجود اختلال بين الادخار الوطني

---

[1] قيجاتي عبد الحميد، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي–دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر(1980/2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2016-2017، ص86.

[2] دراوسي المسعود، **مرجع سابق**، ص105.

[3] فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص78: نقلا عن مسعود دراوسي، **مرجع سابق**، ص105.

[4] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2006، ص31.

[5] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص12-13.

[6] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص14.

والاستثمار حيث أن الادخار المحلي لا يجاري الاستثمار، وهو ما يقود إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية من مساعدات وقروض لتمويل الاستثمار.[1] ويتحقق هذا التوازن عند تحقق التوازنات التالية:[2]

- **توازن الادخار والاستثمار**: والذي يعتبر شرطا أساسيا للتوازن الداخلي ويحصل الاختلال عند حدوث عدم التعادل بين الاستثمار والادخار؛

- **توازن الإنتاج والاستهلاك**: حتى يحصل هذا التوازن يجب أن لا يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي (العام والخاص) نمو العرض من السلع لتفادي التضخم؛

- **توازن الموازنة العامة**: يتحقق هذا التوازن عندما تكون هناك تعادل بين الإيرادات والنفقات وعند غياب هذا التوازن يحدث بما يسمى العجز أو الفائض؛

- **التوازن النقدي**: يتحقق عند تعادل الكمية المعروضة من النقد للأعوان الاقتصاديين.

✓ **التوازن الاقتصادي الخارجي**: يقصد بالتوازن الخارجي التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموع التزامات الاقتصاد القومي تجاه العالم الخارجي مع حقوقه على هذا العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وهو ما يبينه ميزان المدفوعات والذي تسجل فيه كل المتحصلات وكل المدفوعات مع العالم الخارجي. فإذا ظهر عجز في ميزان المدفوعات فان هذا يعني أن المدفوعات تفوق المتحصلات مع العالم الخارجي.[3]

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي في مدارس الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، فلم يظهر مفهوم التوازن الاقتصادي في الوهلة الأولى بالشكل الذي هو عليه الآن، من خلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا، وعليه سوف نحاول إبراز أهم تطورات نظريات التوازن.

أولا. التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيكيين: إن ظهور الفكر التقليدي أو الكلاسيكي في القرن الثامن عشر أحدث تطورا كبيرا في الدول الأوربية في مختلف النواحي، حيث افترض توازن بين القوى المختلفة والذي أصبح يسمى اقتصاد التوازن، ويقوم على أن العلاقة الأساسية بين صاحب العمل والعامل، وبين الأرض ورأس المال والعمل، وهي العلاقة التي لا يمكن أن تتغير أبدا.[4]

واستنادا لمبادئ المدرسة الكلاسيكية التي تؤمن بدور اليد الخفية التي تحقق التوازن بين العرض والطلب وفق آلية السعر، وقانون المنافذ لـ"ساي"، فان العرض والطلب في سوق المنافسة الكاملة يكلفان استمرار التقدم

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص61.

[2] قيجاتي عبد الحميد، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي–دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر(2014/1980)** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2016-2017، ص 88.

[3] مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014،ص19.

[4] عبد الرحيم فؤاد فارس، وليد إسماعيل السيفو، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2015، ص105-123 (بتصرف).

والعمالة الكاملة والتوازن الاقتصادي، وبالتالي فان الركود أو البطالة وانخفاض الأسعار والأجور ظواهر وقتية، وآليات السوق قادرة على تصحيحها وان تدخل الدولة قد يطيل ويؤخر التوازن الجديد.[1]

أما على مستوى التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات فانه طبقا لحرية التجارة التي نادى بها الكلاسيكيون فان التفسير الكلاسيكي لأساس التجارة الدولية يقوم على مبدأ الميزة التنافسية الذي صاغه الاقتصادي الانجليزي "دافيد ريكاردو" في سنة 1817،[2] حيث اكتفوا بضرورة التوازن التلقائي الذي يتحقق بواسطة حركات خروج ودخول الذهب، وان الاختلالات تصحح ذاتها بواسطة التضخم والانكماش.[3]

ثانيا.التوازن في الفكر "الكينزي": أدى حدوث الكساد العالمي في الثلاثينات من القرن الماضي إلى زعزعة الثقة في النظرية الكلاسيكية وبالسياسات الاقتصادية التي بنيت على أساسها وخاصة لأنها اعتبرت مشكلة البطالة ظاهرة مؤقتة وأن اقتصاد السوق الحر قادر على معالجة هذه المشكلة بشكل تلقائي بعكس ما كان الاقتصاد العالمي يمر به من ارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من 25% وانخفاض الإنتاج والدخل لعدة سنوات وما رافق ذلك من نتائج اجتماعية سلبية تركت آثارها على المجتمعات الأوربية والأمريكية وأنذرت بانهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي.

لقد هيأت أزمة الكساد العالمي الفكر الاقتصادي لتقبل نظرية جديدة كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أحدثت انقلابا جذريا في السياسة الاقتصادية وامتدت أثارها إلى جميع الأجيال اللاحقة. إن هذه النظرية الجديدة هي التي أطلق عليها اسم النظرية "الكينزية".[4]

إن من بين الأفكار الأساسية التي تقوم عليها النظرية "الكينزية"،[5] يمكن تلخيصها فيما يلي:[6]

– من العبث الاعتقاد بان النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يعرف إلا حالة توازن الاستخدام الكامل، بالعكس من ذلك، يبين كينز بأن الحالة العادية، أو على الأقل الأكثر وقوعا هي حالة التوازن غير الكامل، هذا ويمكن أن يعرف الاقتصاد حال توازن الاستخدام الكامل إلا أن هذه الأخيرة حالة عرضية وغير دائمة كما يمكن أن يعرف حالة توازن الاستخدام الزائد؛

---

[1] ضياء محمد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص47-49 (بتصرف).

[2] فوزي محيريق، **مرجع سابق**، ص73.

[3] خبابة عبد الله، **الوقائع الاقتصادية:العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2009، ص91.

[4] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006، ص144.

[5] النظرية الكينزية:

[6] محمد شريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن** منشورات برتي، دالي إبراهيم، الجزائر، 1994، ص36-39 (بتصرف).

– لإظهار هذا التوازن (توازن الاستخدام غير الكامل)، يكفي اختيار وعزل عدد محدود من المتغيرات الكلية الهامة وبعض الفئات من الوحدات الاقتصادية وإعطاء الأفضلية لبعض العلاقات السلوكية، وهي منهجية النظرية الاقتصادية الكلية؛

– تركيز التحليل على الفترة قصيرة الأجل، بعكس الكلاسيك الذين يعتبرون الأمد الطويل، وفي هذا الإطار لا يهم لا مشكلة التراكم ولا مشكلة التوزيع ولا تشكل وتحرك الأسعار النسبية، كل ما يشغل باله هو تشكل الدخل الكلي وتقلبات النشاط الاقتصادي، والاستخدام أو تفسير البطالة، لقد مكنه هذا الاختيار المنهجي من رفض الآليات الكلاسيكية في تسوية العمليات الاقتصادية؛

– رفض كينز رفضا باتا فكرة حيادية النقود التي تتخلل التحليل الكلاسيكي، ويعتبر بأن النقد نشيط ويؤثر على الحركة الاقتصادية، أي على المتغيرات الحقيقية، وبالتالي فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي، أي عند كينز يتم توازن القطاعين في آن واحد؛

– والفكرة الخامسة والهامة هي أنه على عكس النظرية الكلاسيكية الجديدة، تخلص نظرية Keynes إلى ضرورة تدخل الدولة بشكل فعال، وذلك بواسطة سياسة اقتصادية نشيطة لإرجاع الاقتصاد إلى حالة توازن الاستخدام الكامل.

يرى "كينز" بان التوازن الاقتصادي الكلي العام في النظرية الاقتصادية يتحقق من خلال تحقيق التوازن في كل من سوقي الإنتاج والخدمات والنقود، وينطلق كينز من التوازن في سوقي الإنتاج والخدمات والنقود ليصل إلى التوازن في سوق العمل الذي يتحقق عنده التوازن بين عرض العمل والطلب عليه عند مستوى توازني من الدخل الوطني، ثم التوازن في ميزان المدفوعات ومن ثم الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي العام.[1]

المطلب الثالث: نماذج التوازن الاقتصادي

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية، ويتمثل في مجموعة من المعادلات والقواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادي ونمط المعدل أدائه من أجل استخدامها في دراسة مختلف التطورات المحتملة بناء على فروض معينة توطئة لتحديد السياسات واجبة الإتباع لتحقيق الأهداف الاقتصادية، ويربط النموذج الاقتصادي ما بين الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية، كما يمكن من تقدير وضع ما على أساس وضع آخر وذلك دائما مع تبسيط الواقع المعقد.[2]

إن تصميم النماذج الاقتصادية لا يعتبر هدفا في حد ذاته بل وسيلة للقيام بالتنبؤات المستقبلية، وكذا تحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها وتجنيب الاقتصاد المشاكل والاختناقات بتقديم أحسن الطرق لمعالجتها، لكن عندما يصبح النموذج غير قادر على تفسير الظاهرة المعينة يجب التخلي عنه وبناء نموذج جديد ولهذا يرتكز

1 GIUSEPPE FONTANA, **" Mr. Keynes and the classics Again:A Methodological Enquiry**, Atlantic Economic journal, 34(02)February 2006, p163.

[2] عبد الرحمن محمد السلطان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى محدثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2018، ص 04.

كل نموذج على ملاحظات معينة حول الظاهرة هذا ما يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر من نموذج لدراسة نفس الظاهرة.[1]

أولا. نموذج IS / LM : في سنة 1937 رد أبرز العلماء الكلاسيك بنموذج جديد فحواه احتواء النموذج "الكينزي" وذلك عن طريق مقال نشره "**جون هيكز**" *"John Hicks" تحت عنوان "السيد "كينز" والكلاسيك: تفسير مقترح" أطلق العنان لمجموعة من الأفكار التي سمحت بإعادة صياغة الأفكار الكينزية واحتواءها في نموذج كلاسيكي جديد يعرف بـ IS / LM.[2]

1. الإطار العام لبناء التوازن العام وفق نموذج IS / LM : إن نماذج التوازن لدى كينز (توازن سوق النقد – توازن الدخل/ الإنفاق) لم تظهر آلية الترابط بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي في التوازن بناء على ذلك تم تطوير نموذج يجمع بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي يسمى بنموذج "هيكس هانس" نسبة إلى الاقتصاديين John Hicks وAlvin Hansen، أو ما يطلق عليه نموذج IS / LM وهو نموذج يخلص إلى تحديد مستوى الدخل وسعر الفائدة في ظل التوازن الآني في سوق النقود وسوق السلع والخدمات،[3] ويمكن أن نشرح هذا النموذج من خلال:

أ. التوازن الحقيقي (سوق السلع والخدمات IS): يحدث التوازن في السوق الحقيقية عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار، وبالنسبة للادخار نجد أنه يرتبط بكل من الدخل وسعر الفائدة بعلاقة طردية. فالزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة كمية الادخار ونقصان الدخل يؤدي إلى انخفاضها.كذلك فان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الادخار وانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الادخار.

بالنسبة للاستثمار الذي يمثل العنصر الثاني في تحقيق التوازن في السوق الحقيقي نجد أن العلاقة بينه وبين سعر الفائدة علاقة عكسية، وأن التوازن في السوق الحقيقية يتحقق عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار عند مستوى معين من الدخل ومستوى معين من سعر الفائدة.[4]

- منحنى "هانس" لتوازن سوق السلع والخدمات(IS) : يمثل هذا المنحنى جميع التوليفات من مستويات الدخل ومعدلات الفائدة، والتي تتحقق عند التساوي بين الادخار والاستثمار، ومنحنى(IS) ذو ميل سالب

[1] قيجاتي عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص95.

[2] للتفصيل أكثر انظر:

- J.R.Hicks, mr Keynes and the classics, A Suggested Interpretation, Econometrica, Vol 5, N 2, (apr.1937), P- P 147-159.
- Daniel. B. Klein, ideological profiles of the john hicks economics lameates ECO journal Watch, vol N10, September 2013, P-P 366-377.

*John Hicks ولد عام 1904في انجلترا، في بدايته عمل كأستاذ بجامعة مانشستر، ثم بعد ذلك ساهم في عدة فروع من الاقتصاد النظري، أيضا كتب "هيكس" عن المال والتجارة الدولية والنمو والتقلبات وقدم أيضا بعض الأعمال في الاقتصاد التطبيقي، توفي عام 1989.

[3] Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie**, Pearson Education, France, 2001, p157.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص116-117.

لان مستوى الناتج المرتفع يؤدي لزيادة المسحوبات وبذلك تنخفض الفائدة لتحفز الإضافات كي تتساوى مع المسحوبات.[1]

- **معادلة منحنى "هانس"** (IS) : يمكن صياغة المعادلة الرياضية في سوق السلع المتمثلة لدالة (IS) كما يلي:[2]

$$C = a + by_d .....(01) \qquad I = I_0 - gi .....(02)$$

$$G = G_0 ...(03) \qquad T = T_0 + ty ...(04) \qquad I = I_0 - gi ....(05)$$

$$M = M_0 + my .....(06)$$

بما أن التوازن في سوق الإنتاج يحدث عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، فان: الطلب الكلي يساوي العرض الكلي، ومنه:

$$Y = C + I + G + (X - M) .....(07)$$
$$Y_d = (Y - T)$$

وبتعويض المعادلات $(1.2.3.4.5.6)$ في المعادلة 07 نجد:

$$Y = a + by_d + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0 - my .....(08)$$
$$Y = a + b(Y + T_0 - TY) + I_0 - gi + G_0 + X_0 - M_0 - my .....(09)$$

وبنقل المتغيرات الداخلية $(i; y)$ في جانب واحد، بينما المتغيرات الخارجية والبارومترات في الجانب الثاني نحصل على:

$$Y - by - bty + my + gi = a - BT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 .....(10)$$
$$y(1 - b - bt + m) + gi = a - BT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 .....(11)$$
$$y^* = (1 - b - bt + m) + gi = a - BT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - (1/1 - (1 - b + bT + m))gi .....(12)$$

المعادلة (12) هي معادلة منحنى (IS) هذه المعادلة توضح العلاقة العكسية بين كل من الدخل وسعر الفائدة.

- **اشتقاق منحنى "هانس"** (IS) : يمكن اشتقاق منحنى (IS) بيانيا بأربع علاقات أساسية هي:[3]

- ✓ علاقة سعر الفائدة بالاستثمار؛
- ✓ علاقة الاستثمار بالادخار؛
- ✓ علاقة الادخار بالدخل؛
- ✓ علاقة الدخل بسعر الفائدة.

يتم اشتقاق المنحنى من خلال تغير سعر الفائدة، حيث يؤدي الانخفاض إلى ارتفاع الطلب الاستثماري، ومن ثم ارتفاع و زيادة الطلب الكلي ليتحدد مستوى جديد للدخل أعلى من المستوى السابق، وبتوصيل نقاط التوازن في الشكل $(02-01)$ نحصل على منحنى (IS) ، والذي يمثل الطلب الكلي على السلع والخدمات مع

[1] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص30.

[2] عمر صخري، **مرجع سابق**، ص198-199.

[3] رفاه شهاب الحمداني، **مرجع سابق**، ص 221.

ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة، وهو منحنى سالب الميل، دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل،[1] والشكل رقم (02-01) يبين العلاقات الأربع السابقة في الأشكال (أ، ب، ج، د) على التوالي، ليتكون لدينا منحنى(IS) :

الشكل رقم (02-01) اشتقاق منحنى هانس (IS)

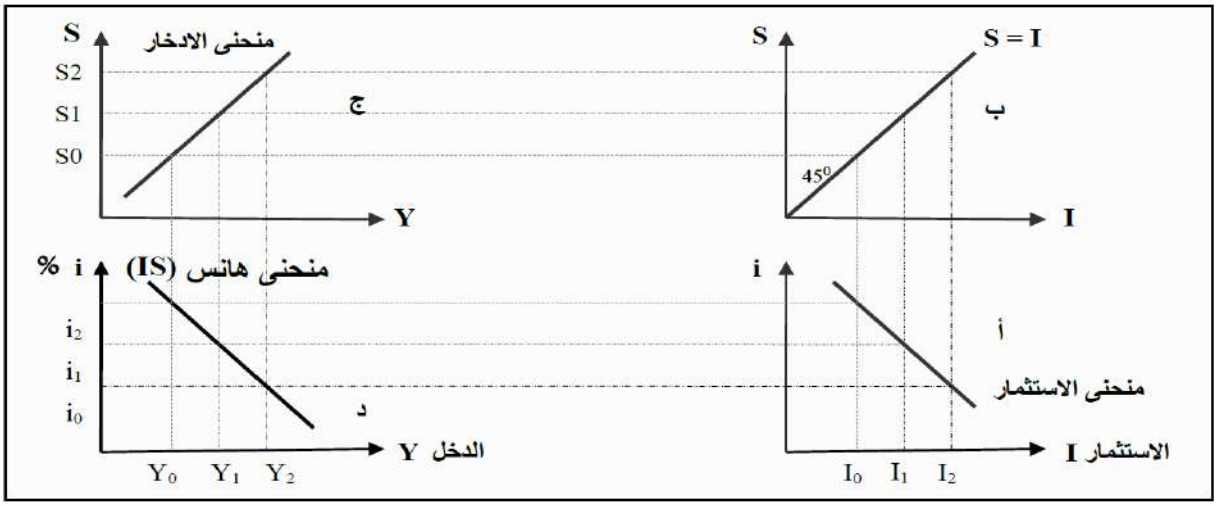

المصدر: رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص221، (بتصرف).

ب. التوازن النقدي (السوق النقدي): يحدث التوازن في السوق النقدي عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها، ويتحقق ذلك عند مستوى معين من دخل الأفراد، وعندما يتجه مستوى الدخل إلى أعلى تزداد كمية السلع والخدمات، وبالتالي تزداد كمية النقود المطلوبة لدافع المعاملات، ومن ثم الكمية الكلية المطلوبة من النقود، وعند عرض معين للنقود (عرض النقود ثابت)،[2] أي أن التوازن النقدي يتم عندما يتساوى الطلب على النقد بعرضه:[3] $Md = Ms$

✓ **عرض النقود**: لا يختلف "كينز" مع الكلاسيك في تفسير دالة عرض النقود، حيث يرى "كينز" أن كمية النقود المعروضة متغير خارجي، ومستقل تحدده السلطات النقدية حسب النشاط الاقتصادي، وعليه فان عرض النقود لا يرتبط بالتغيرات في سعر الفائدة ولهذا فان منحنى دالة العرض يرسم بخط مستقيم عمودي موازي لمحور التراتيب وعليه يمكن توضيح دالة عرض النقود كما يلي: $Ms = Mo$ حيث:

Ms : يمثل دالة العرض النقدي؛ Mo : تمثل الكمية المعروضة للنقود.

[1] طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004، ص 100.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص224.

[3] محمد شريف إلمان، **مرجع سابق**، ص244.

ومن خلال المعادلة فان كمية النقود المعروضة لا ترتبط بأي متغير وهي محددة قيمتها من طرف البنك المركزي.[1] بيانيا منحنى عرض النقود m^s هو رأسي على محور كمية النقود الحقيقية ويعبر عن الزيادة في عرض النقود بانتقال m^s إلى اليمين،[2] كما في الشكل (02-02).

الشكل رقم (02-02): منحنى عرض النقود

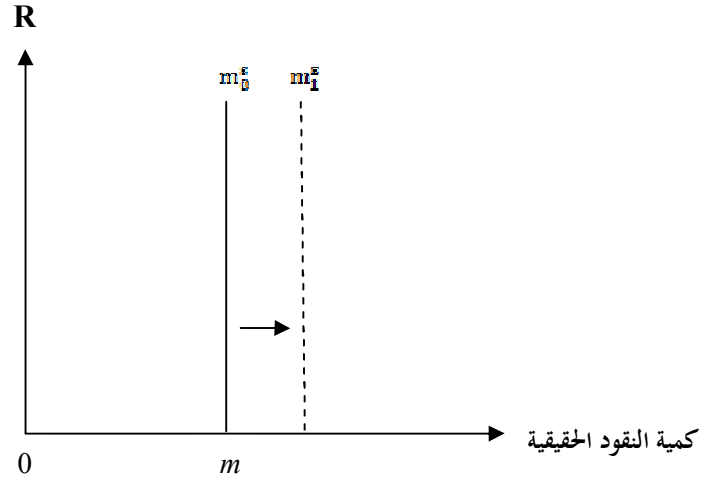

المصدر: عبد الرحيم فارس، وليد إسماعيل السيفو، **مرجع سابق**، ص236.

✓ **الطلب على النقود**: حسب "كينز" الطلب على النقود يكون للأسباب التالية:

- الطلب على النقود بدافع المعاملات يتحدد بمستوى الدخل القوي وفقا للمعادلة التالية:

$$Md_1 = F(y) = \alpha_1 y$$

- الطلب على النقود بدافع الاحتياط، ينشا الطلب على النقود بدافع الاحتياط للظروف الطارئة عن رغبة الأفراد في الاحتفاظ بمزيد من النقود أكثر من المطلوب للمعاملات الجارية تحسبا لأية ظروف طارئة، وهو دالة تابعة للدخل حيث يتناسب طرديا مع الدخل، ويتناسب عكسيا مع سعر الفائدة، ويأخذ شكل المعادلة التالية:

$$Md_2 = F(y : i) = \alpha_2 y$$

- الطلب على النقود بدافع المضاربة، ويقصد بالمضاربة قيام الأفراد بالاحتفاظ بجزء من ثرواتهم في شكل نقود سائلة بغرض اقتناص أي فرص مربحة من شراء الأصول سواء كانت أصول حقيقية أو أصول مالية، هنا تعني المضاربة الشراء بغرض إعادة البيع وتحقيق أرباح من ذلك،[3]العلاقة بين سعر الفائدة i وسعر السندات علاقة عكسية، وبالتالي هناك علاقة عكسية بين الطلب على السيولة أو الاحتفاظ بالنقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة السائد في السوق، ويمكن تمثيل ذلك رياضيا بالصيغة التالية:[4] $Md_3 = F(i) = -\beta i$

---

[1] طارق رقاب، **مرجع سابق**، ص109.

[2] عبد الرحيم فؤاد فارس، وليد إسماعيل السيفو، **مرجع سابق**، ص235.

[3] بتصرف عن: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، **مرجع سابق**، ص96-97.

[4] يحياوي عبد الحفيظ، **مرجع سابق**، ص75.

✓ **معادلة منحنى هيكس**(LM): لقد جمع "كينز" بين النقود بدافع المعاملات وبدافع الاحتياط في معادلة واحدة وذلك كما يلي:

$$Md_2 + Md_2 = \alpha_1 y + \alpha_2 y$$
$$= (\alpha_1 + \alpha_2) y$$

حيث: $(\alpha_1 + \alpha_2) = \alpha$ $\qquad Md_2 + Md_2 = \alpha y$

بما أن الطلب الكلي على النقود ما هو إلا مجموع الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط والمضاربة أي أن:

$$Md = Md_1 + Md_2 + Md_3$$
$$= (Md_1 + Md_2) + Md_3$$
$$= \alpha y + (-\beta i)$$

$$Md = \alpha y - \beta i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

بما أن التوازن في السوق النقدي يحدث عندما يتساوى طلب النقود مع عرضه أي $Md = Ms$ ومنه:

$$\rightarrow Md = Ms \qquad Ms = \alpha y - \beta i \ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

ومنه المعادلة (14) تمثل معادلة سوق النقد (LM)، ويمكن صياغة معادلة (LM) على الشكل التالي:

$$Ms = \alpha y - \beta i$$
$$\alpha y = Ms + \beta i$$
$$y = Ms/\alpha + \beta/\alpha i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

ومنه المعادلة (15) تمثل معادلة (LM) والتي توضح العلاقة الطردية بين كل من سعر الفائدة والدخل.

✓ **اشتقاق منحنى "هيكس"** (LM): يتم اشتقاق منحنى (LM) بأربع علاقات أساسية وهي:[1]

- علاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المضاربة؛
- علاقة الطلب على النقود بدافع المضاربة بالطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات؛
- علاقة الطلب على النقود بدافع الاحتياط والمعاملات بالدخل؛
- علاقة الدخل بسعر الفائدة.

ويمثل منحنى (LM) منحنى التوازن بمعنى انه عبارة عن مجموعة من التوليفات التي تمثل كل منها توليفة معينة من الدخل وسعر الفائدة يتحقق عندها التوازن في السوق النقدي بحيث $Md = Ms$ ويبين المنحنى العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة، بمعنى أن أي تغير في سعر الفائدة يعني الانتقال من نقطة إلى أخرى على المنحنى أما تغير الدخل فيعني انتقال المنحنى بأكمله جهة اليمين في حالة زيادة الدخل والى اليسار في حالة انخفاضه، والشكل التالي يوضح علاقات السوق النقدي واشتقاق منحنى (LM).

[1] رفاه شهاب الحمداني، **مرجع سابق**، ص223.

الشكل رقم (02-03): إشتقاق منحنى "هيكس" (LM)

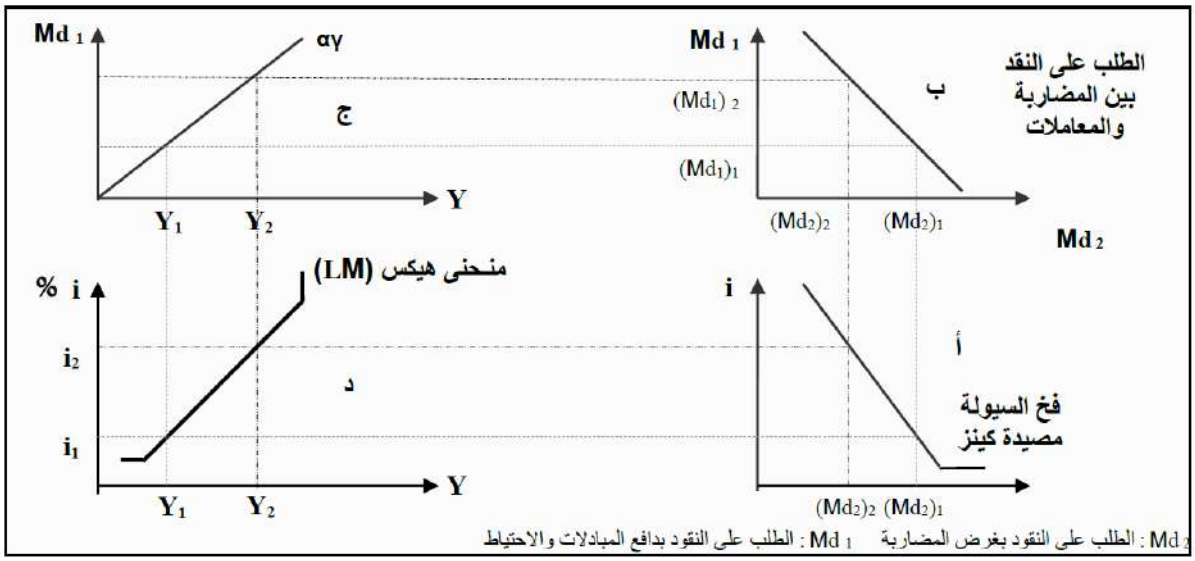

Source:Michel Bialès, Rémi Leurion, Jean-Louis Rivaud, **L'Essentiel sur l'Économie**, 4ème Edition, copyright BERTI Éditions, Alger 2007, p312.

ج. التوازن الكلي وفق نموذج IS / LM : يتحقق التوازن في السوق النقدي، والتوازن في السوق الحقيقية من خلال توليفات مختلفة من عرض وطلب النقود من ناحية، ومن الادخار والاستثمار من ناحية أخرى، وذلك عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة غير أن حدوث توازن نهائي في سوقي النقود والسلع لا يمكن أن يتحقق إلا مرة واحدة، وعندما يتحقق هذا التوازن يكون هناك مستوى معين يتقابل عنده كل من الدخل وسعر الفائدة، وعندما هذا المستوى فقط يتساوى الدخل مع الاستثمار(IS) كما تتساوى كمية النقود المطلوبة مع الكمية المعروضة منها(LM)، وهنا يمكن القول أنه قد يتحقق توازن نقدي وسلعي عند مستوى معين من الدخل وسعر الفائدة، وهو سعر التوازن النهائي.[1]

ومن الناحية البيانية، فان ذلك يعني تقاطع المنحنيين IS / LM عند النقطة E مثلا، حيث يتحدد الدخل التوازني y^* وسعر الفائدة التوازني I^* و الشكل رقم (02-04) يمثل التوازن الكلي بين سوقي النقد والسلع IS / LM.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سابق**، ص117.

الشكل رقم (02-04): التوازن الكلي المتزامن بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد (IS / LM)

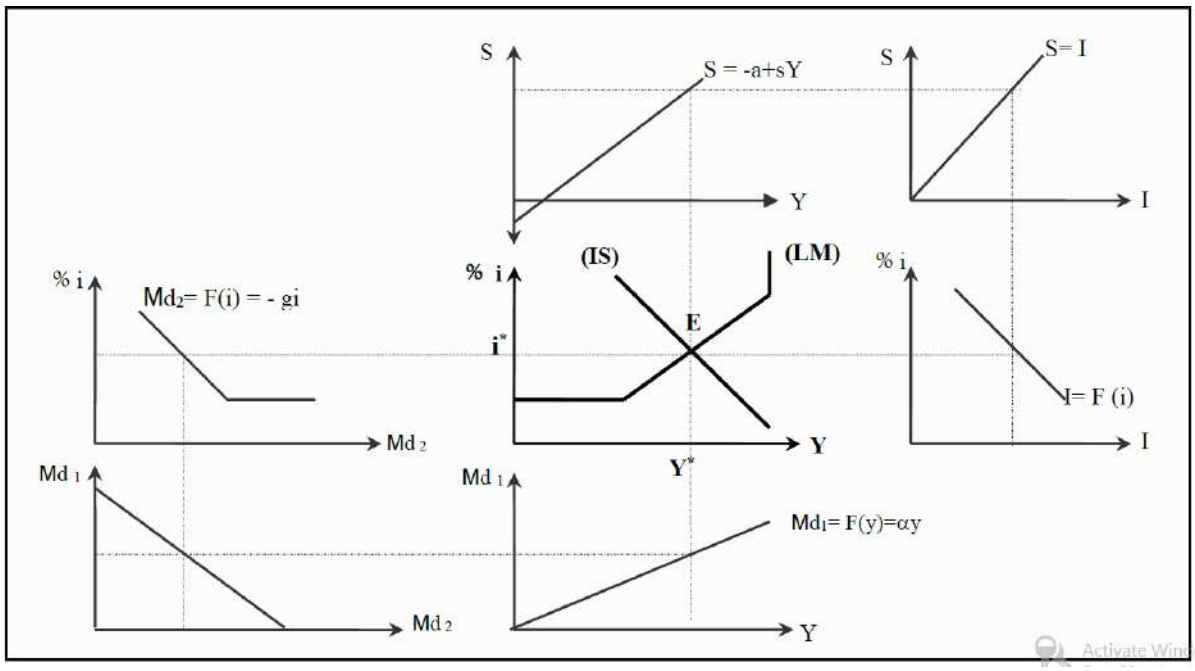

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، **مرجع سابق**، ص 195.

قد يختل هذا الوضع التوازني نتيجة لاختلال أحد الأسواق:

- سوق السلع والخدمات يختل نتيجة لتغير العوامل الحقيقية المتمثلة في الاستثمار والسياسة المالية، فهذه الأخيرة تؤثر على منحنى (IS)؛

- سوق النقد يختل نتيجة لتغير العوامل النقدية المتمثلة في كمية النقود، والسياسة النقدية وتؤثر على منحنى (LM). كذلك يتأثر الوضع التوازني بالسياسات التوسعية والانكماشية.

ثانيا. نموذج ($IS . LM . BP$) توازن سوقي الإنتاج والنقود وميزان المدفوعات

1. توازن ميزان المدفوعات "BP": يعتبر ميزان المدفوعات من أهم السجلات الاقتصادية للدول، حيث يتم من خلاله تسجيل وتدوين كافة المعاملات الاقتصادية والمالية للدولة مع العالم الخارجي، كما يعد مؤشرا بالغ الأهمية إذ يبرز المكانة الاقتصادية للدولة ومدى اندماجها في الاقتصاد العالمي، لذا تحاول الدول المحافظة على توازن هذا الميزان وتعمل على استعادة توازنه في حالة اختلاله من أجل الحفاظ على التوازنات الخارجية مستخدمة جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية.[1]

ولقد تعددت التعاريف الخاصة بميزان المدفوعات سواء عن الهيئات الدولية أو تلك الصادرة عن المفكرين الاقتصاديين حيث هو "عبارة عن سجل حسابي تسجل فيه الدولة قيم المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها (المقيمين) وبين الدول الأخرى (غير المقيمين)"[2]، و يتم التسجيل في الميزان وفقا لقاعدة القيد المزدوج.

[1] زاهد محمد ذيري، **إدارة الأعمال الدولية**، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 243.

[2] ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2007، ص309.

2. الإطار العام للتوازن الاقتصادي الإجمالي $IS - LM - BP$: تنتج الوضعية الاقتصادية الكلية من ثلاث علاقات توازن وهي توازن السوق السلعي، التوازن النقدي وتوازن ميزان المدفوعات، ولقد تم تطوير أهم نموذج يفسر هذا التوازن الإجمالي وهو نموذج $IS - LM - BP$ من قبل الاقتصاديين"Mendel–Fleming" في سنة 1961، وذلك بتبني نموذج IS / LM في الاقتصاد المفتوح حيث يعتمد هذا التحليل في مضمونه على الفكر "الكينزي"، حيث لفتح الاقتصاد يبدأ نموذج IS / LM ويدخل في التحليل عنصرين جديدين:

- ظهور معادلة إضافية، تمثل التوازن الخارجي للاقتصاد تتمثل في الحصول على منحنى جديد يسمى بـ BP ، فيصبح النموذج متكون من ثلاث منحنيات $IS - LM - BP$ ؛
- يتم تعديل منحنيات IS / LM المعروفة في النظام المغلق.[1]

وتختلف شروط توازن ميزان المدفوعات، باختلاف نظام الصرف المتبع و ذلك من خلال:[2]

- في ظل نظام الصرف المرن يكون $\Delta Rc = 0$ ، نظرا لعدم تدخل السلطات النقدية في الأسواق للعمل على استقرار سعر الصرف e في قيمته الرجعية، وعليه ففي ظل هذا النظام فان e متغير داخلي.
- يتغيير $\Delta Rc = 0$ في ظل نظام الصرف الثابت بسبب تدخل السلطات النقدية للدولة في أسواق الصرف للحفاظ على سعر صرف ثابت، ويكون ΔRc هو المتغير الداخلي و e هو المتغير يتم اختياره من قبل السلطات.

يمكن أن يترجم التوازن في ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المرن كتوازن في سوق الصرف، وهو يوافق الوضعية التي لا تتغير فيها الاحتياطات الرسمية $(\Delta Rc = 0)$.

وبافتراض أن $\Delta Rc = 0$ فإن الشرط $Bc + Bk + \Delta Rc = 0$ يصبح $Bc + Bk = 0$

إن خط ميزان المدفوعات "BP" بيانيا هو عبارة عن تجميعات من سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في حساب عمليات الاحتياطي الرسمي، فرصيد هذا الحساب يكون صفرا، أي في حالة – توازن– عندما الصادرات بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الدخل تساوي الواردات.[3] ويمكن تمثيل ميزان المدفوعات بيانيا كما يلي:

[1] قيجاني عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص115.

[2] ايت يحي سمير، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014/2013، ص133.

[3] فوزي محيريق، **مرجع سابق**، ص115.

الشكل رقم (02-05) توازن ميزان المدفوعات ومنحنى BP

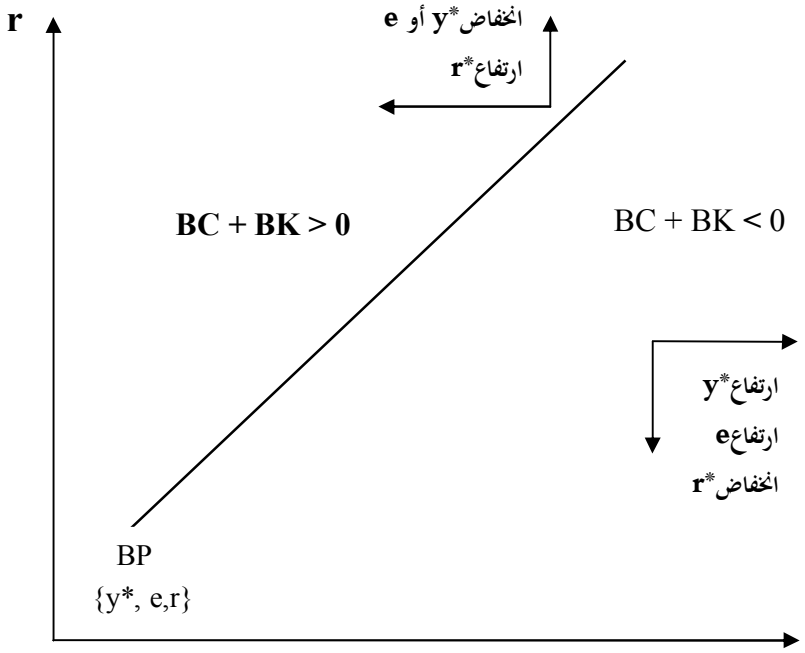

المصدر: ايت يحي سمير، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014/2013، ص 134.

إن المنحنى BP هو منحنى متزايد (ذو ميل موجب)، ويتوقف على مرونة الطلب على الواردات بالنسبة لتغيرات الدخل، وكذا مدى حساسية تدفق رؤوس الأموال لتغيرات أسعار الفائدة المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية.

3. التوازن في نموذج $IS - LM - BP$:

أ. العلاقة بين التوازن الاقتصادي الكلي (IS / LM) وتوازن ميزان المدفوعات: إن الطريقة المثلى التي يشتغل بها نموذج ($IS.LM.BP$) لتحديد التوازن تكون أكثر تعقيدا من تحليل نموذج IS / LM لوحده، حيث أنه إذا كان تقاطع منحنى(IS)مع منحنى(LM) يقع فوق منحنى(BP)يكون هناك فائضا في ميزان المدفوعات، وبالتالي يرتفع مخزو ن النقود؛

إن الزيادة أو الارتفاع في مخزون النقود يؤدي لتحرك منحنى (LM) لليمين بحيث أن الدخل سيزداد وينخفض معه سعر الفائدة، ويتوسع الاقتصاد عبر منحنى (IS)، ويستمر التحرك في(LM) إلى أن تتقاطع المنحنيات الثلاثة أين ينعدم الفائض في ميزان المدفوعات وإذا كان ميزان المدفوعات يعاني عجزا يعني أنه يكون بيانيا تحت منحنى ($IS - LM$)، وهو ما سيحدث العكس تماما إلى أن يتطابق المنحنيات الثلاثة[1].

[1] فوزي محيريق، **مرجع سابق**، ص 116-117.

ب. التمثيل البياني لنموذج التوازن الاقتصادي الكلي $(IS - LM - BP)$

بالجمع بين منحنى التوازن الاقتصادي الكلي IS / LM والتوازن في ميزان المدفوعات نحصل على التوازن في نموذج $(IS - LM - BP)$ وذلك كما يلي:

الشكل رقم (02-06) منحنى التوازن الاقتصادي الكلي $(IS - LM - BP)$

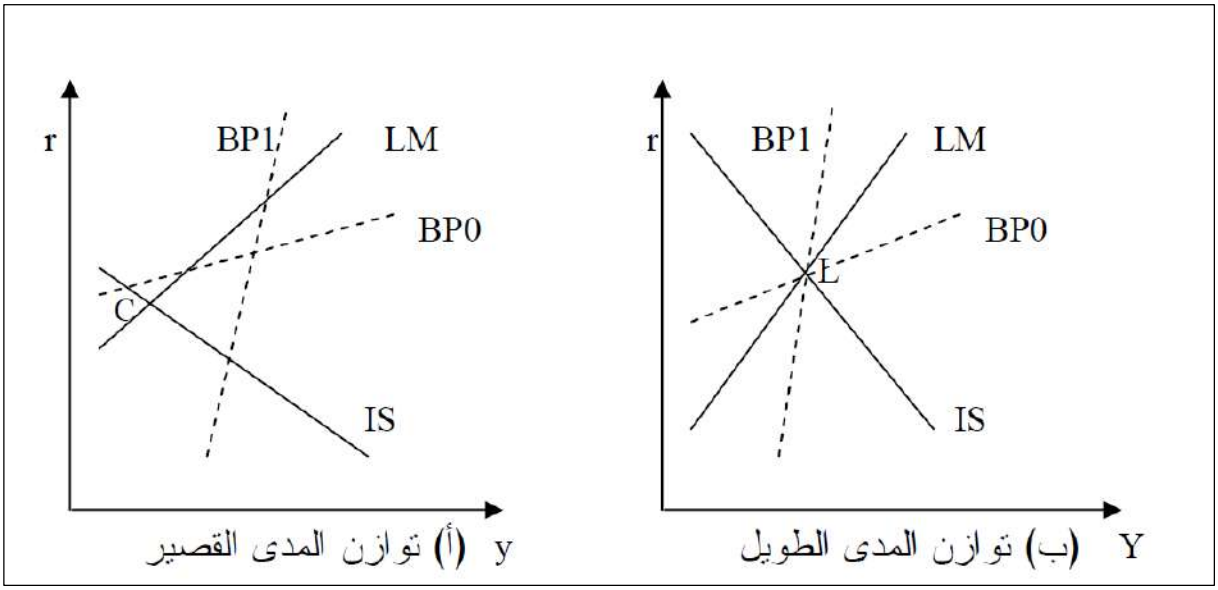

المصدر: ايت يحيى سمير، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014/2013، ص135.

المبحث الثاني: عمل السياسة المالية في إطار التوازن الاقتصادي العام

أكد "كينز" بأن وضع التوازن بالنسبة للاقتصاد الكلي لا يمكن أن يستمر لوقت طويل حيث أنه سرعان ما تتخلله أوضاع من الاختلالات التي تكون نتيجة لتقلبات الطلب الكلي، كما أوضح بأنه بإمكان السياسات الاقتصادية المساهمة في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي، من خلال هذا المبحث سوف نبين آلية عمل السياسة المالية ومدى فعاليتها في إطار نموذج التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية

تظهر الاختلالات على مستوى النموذج بما يعرف بفجوات الناتج الكلي، حيث أنه يمكننا التمييز بين نوعين من الفجوات، الفجوة التضخمية التي تظهر عندما يكون مستوى إجمالي الناتج الفعلي أقل من مستواه الممكن، والفجوة الانكماشية التي تظهر عندما يتجاوز إجمالي الناتج الفعلي مستوى الناتج الممكن[1]. ويمكن توضيح آلية عمل السياسة المالية كالآتي:

أولا. في حالة وجود فجوة ركودية: ففي حالة الركود والكساد الاقتصادي تعمد الحكومات إلى زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية أو استخدام الحالتين معا وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية توسعية "Expamsionary Fiscal.policy" حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، هذا يعني إن زيادة معينة في مستوى الدخل أو الناتج، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل (02-07):

الشكل رقم (02-07): أثر السياسة المالية في حالة وجود فجوة ركودية

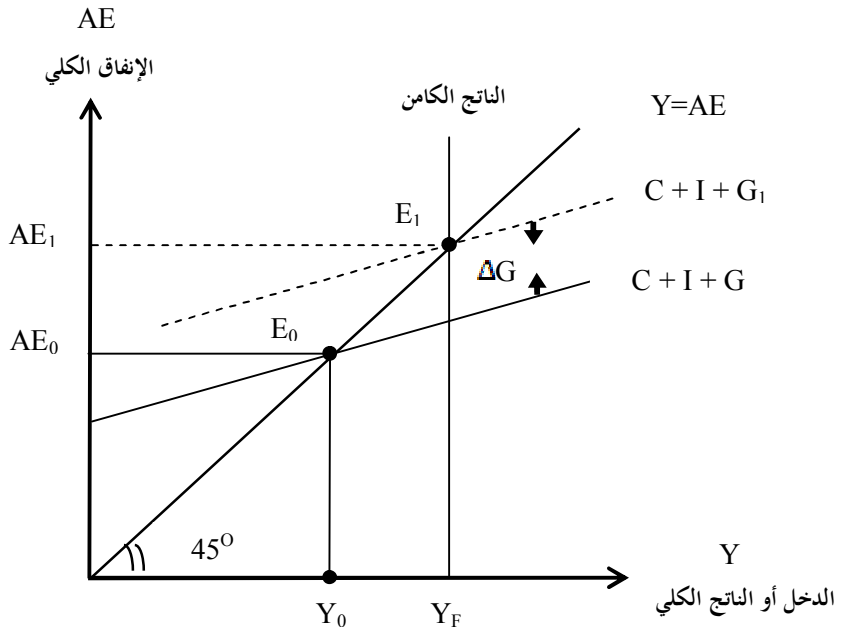

المصدر: نزار سعد الدين، **مرجع سابق**، ص305.

[1] محمد عوامر، **دور صدمات السياسة المالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي والتنمية المستدامة، جامعة خميس مليانة، 2019، ص103.

نلاحظ من خلال الشكل إن الاقتصاد يتوازن في النقطة E_0 بتساوي الإنفاق الكلي AE_0 مع الناتج الكلي Y_0 عند تقاطع دالة الإنفاق الكلي مع خط 45°، وهذا يعني أن مستوى الناتج Y_0 أقل من مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن) Y_F مما يعني وجود فجوة ركودية وهذا يتطلب زيادة الإنفاق الكلي ليصل إلى النقطة E_1 التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج Y_F وهذا يمكن أن يتحقق بزيادة الإنفاق الحكومي من G إلى G_1 كما هو مبين في الشكل، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من Y_0 إلى Y_F وهذه زيادة مماثلة للإنفاق الكلي AE_0 إلى AE_1 حيث التغير في مستوى الناتج ΔY هو أكبر من التغير في الإنفاق الحكومي كنتيجة لتأثير المضاعف، حيث المضاعف X في الإنفاق الحكومي يساوي التغير في مستوى الإنتاج أي $\Delta Y / \Delta G = 1/1 - Mpc$ كما هو الحال بالنسبة لمضاعف الاستثمار.

كذلك يمكن رفع مستوى الطلب الكلي عن طريق تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية مما يؤدي إلى تزايد الدخول المتاحة وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة مستوى الإنفاق الكلي[1].

ثانيا. في حالة وجود فجوة تضخمية: هنا تستخدم سياسة مالية انكماشية "cantractionary fiscal Policy" وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار وهنا تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك و بالتالي الحد من ارتفاع الأسعار أو معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخول المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي ويمكن استخدام مزيج من الحالتين أي خفض الإنفاق من ناحية وزيادة معدلات الضرائب من ناحية أخرى[2]. والشكل التالي يوضح أثر تراجع مستوى الطلب الكلي بفعل السياسة المالية الانكماشية عندما يواجه الاقتصاد فجوة تضخمية:

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق**، ص225-230، (بتصرف).

[2] محمدي فوزي أبو السعود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2015، ص216-217، (بتصرف).

الشكل رقم (02-08): أثر السياسة المالية في حالة وجود فجوة تضخمية

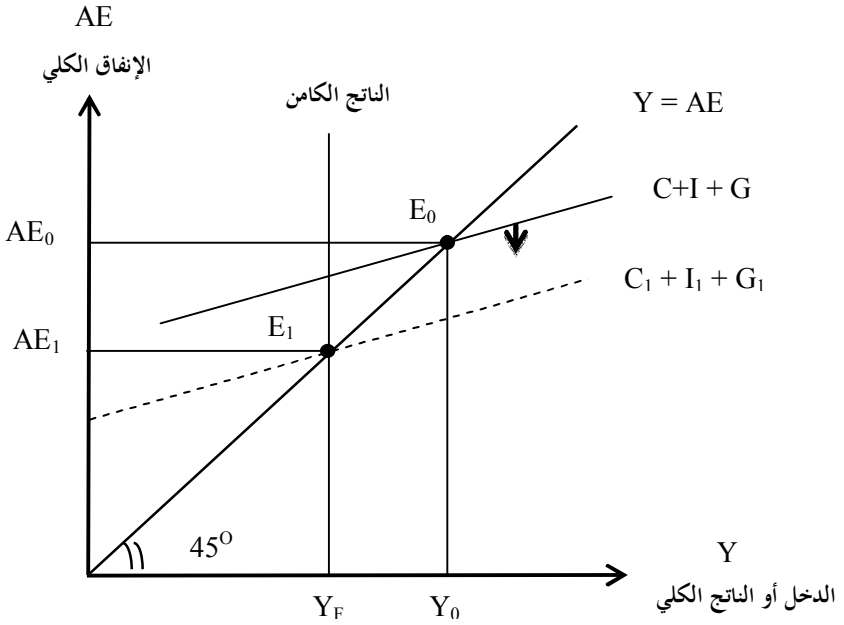

المصدر: نزار سعد الدين، **مرجع سابق**، ص306.

نلاحظ أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة E_0 وهذا يعني أن مستوى الإنفاق الكلي الاستخدام الكامل (الناتج الكامن) Y_F مما يعني وجود فجوة تضخمية، وبالتالي لابد من تراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة E_1 وهنا تستخدم أدوات السياسة المالية إما برفع معدلات الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك (C) وكذا الاستثمار (I) أو تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي (G) أو كلاهما معا وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية.

المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS / LM

تؤثر الميزانية العامة تأثيرا كبيرا على التوازن الاقتصادي بحجمها من جهة، وبنوع النفقات وواردات الضرائب من جهة أخرى،[1] فالميزانية العامة تؤثر من خلال المتغيرات الكلية التي تحكم التوازن الاقتصادي، أي أنها تؤثر من خلال الضرائب والإنفاق الحكومي....الخ، كما أنها تؤثر من خلال ما يعرف بدورة الدخل، أي من خلال ما يعرف بدورة الدخل، أي من خلال عمل (المضاعف) الذي يبين أثر أدوات السياسة المالية على الطلب الكلي.

ويعد نموذج المضاعف نظرية اقتصادية تستعمل لتفسير الطريقة التي يتحدد بها الإنتاج في المدى القصير، وكلمة مضاعف Multiplicateur ناتجة من تغير قيمة كل وحدة من الإنفاق مثل الاستثمار وأدت إلى تغيير قيمة الناتج المحلي، ويهدف المضاعف إلى تبيان كيف أن الصدمات التي تقيس الاستثمار أو التجارة الخارجية أو السياسة المالية والنقدية تؤثر على الإنتاج والتشغيل في اقتصاد سالم لم يصل إلى حالة التشغيل الكامل[2].

[1] ب.برنيه، اسيمون، **أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة**: عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية، القاهرة، مصر، ط1، 1989، ص374-378.

[2] قيجاني عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص102.

ويعرف Samuelson* المضاعف على أنه[1]:" العدد الذي يضاعف التغيير في الاستثمار للحصول على التغيير في الناتج المحلي الخام وتعتمد نظرية المضاعف على فرضية أساسية تتمثل في أن الأسعار والأجور ثابتة في المدى القصير".

ولتوضيح فكرة المضاعف سنفترض وجود اقتصاد ما يتألف من ثلاث وحدات اقتصادية، وذلك لتبيان أثر المضاعف للمتغيرات التي تستعمل في إطار السياسة المالية ويمكن أن يمثل بخمس معادلات:[2]

$$Y = C + I + G$$
$$C = a + bY_d \quad ; \quad Y_d = Y - T + R \quad ; \quad G = G_0 \quad ; \quad I = I_0$$
$$Y = bY_d + a + I_0 + G_0$$
$$Y = b(Y - T + R) + a + I_0 + G_0$$
$$Y = (1/1-b)(a - bT + bR + I_0 + G_0)\text{..........................*}$$

تدل المعادلة، على أن الدولة تستطيع أن تستعمل ثلاث متغيرات لضبط الأحوال: النفقات (G)، الضرائب (T)، إضافة إلى التحويلات (R).

1. أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي: تساهم الدورة الاقتصادية في رسم حدود سياسة الإنفاق الحكومي ضمن السياسة المالية في ضوء مستوى الطلب الفعلي، والطلب الفعلي يجب أن يتحدد عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، فيجب على الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام السعي إلى الحفاظ عليه عن طريق التأثير في الطلب الفعلي سواء كان الاقتصاد في حالة انكماش أو في حالة تضخم[3].

- **أثر مضاعف النفقات على الدخل الوطني:** إذا أردنا استخراج صيغة مضاعف النفقات العامة، فإننا نلجأ أي المعادلات التالية التي تؤدي إلى معرفة تغير مستوى الناتج الكلي نتيجة قيام الدولة بزيادة نفقاتها العامة حيث مقدار الزيادة قيمة تعادل ΔG:[4]

$$Y + G = (1/(1-b))(a - bT + bR + I_0 + G_0)\text{..........................(01)}$$
$$\Delta Y = 1/(1-b).\Delta G$$

وبطرح المعادلة (01) من المعادلة (*) نجد:

أي أن تغيير في حجم النفقات يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار زيادة الإنفاق مضروبا في مضاعف الإنفاق، حيث أن قيمة المضاعف(بسيط) هي $K = 1/(1-b)$، أي أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي يرتبط

---

[1] خالدواصف الوز ني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014، ص207-208.

[2] يحياوي عبد الحفيظ، **مرجع سابق**، ص102.

[3] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص123.

[4] مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط1، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص478-479.

بحجم الإنفاق الكلي، وبما أن الإنفاق الحكومي يمثل أحد مكونات هذا الإنفاق، فانه من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي بهذه التغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي[1].

وتظهر أهمية الإنفاق الحكومي من خلال الإنفاق الاستثماري، الذي يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تقوم الدولة بتنفيذها، أما الإنفاق التحويلي فبعمل على توجيهه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي إلى آخر بهدف إحداث التنمية المتوازنة، عموما يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية عبر مراحل الدورة الاقتصادية.

ففي حالة الفجوة الانكماشية، والتي ترجع إلى طلب كلي غير كافي، تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي، حيث يزداد الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج المحلي.[2]

أما في حالة الفجوة التضخمية، والتي ترجع إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، فان الحكومة تقوم بخفض الإنفاق العام، والذي يخفض بدوره الطلب الكلي، ومن ثم يعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى التشغيل الكامل.[3]

2. أثر مضاعف الضريبة: إن للحكومة دورا فعالا في جانبالإنفاق كأحد أركان سياستها المالية التوسعية في حالة الزيادة، فلها أيضا دورا هاما ومحوريا في تحقيق أغراض انكماشية من خلال سياستها المالية معتمدة في ذلك على استخدام الضرائب* لمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المجتمع[4].

- أثر مضاعف الضرائب على الدخل الوطني: تسبب الضريبة تغيرا في الناتج بقيمة ΔYيمكننا أن نكتب المستوى الجديد للناتج بعد التغيير الذي حدث بسبب زيادة الضريبة، حيث هنا نحرك الضريبة كقيمة ثابتة وليس كنسبة، فنزيدها بقيمة ΔT ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة $(R.I.G)$ كما يلي[5]:

$$Y+\Delta Y=(1/(1-b))(a-b(T+\Delta T)+bR+I_0+G_0)$$

$$Y+\Delta Y=(1/(1-b))(a-bT+bR+I_0+G_0)-b\Delta T$$

$$=(1/(1-b))(a-bT+bR+I_0+G_0)-(1/(1-b))b\Delta T.....(02)$$

بطرح المعادلة (02) من المعادلة $(*)$ نحصل على: $\Delta Y=(-b/(1-b)).\Delta T$

ومنه قيمة مضاعف الضرائب هي: $K=(-b/(1-b))$

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص129.

[2] يحياوي عبد الحفيظ، **مرجع سابق**، ص104.

[3] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص144.

[4] حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2005، ص217.

*الضرائب: هي جباية تفرضها الحكومة على دخل الأشخاص والمنشآت التجارية أو تفرض على الإنفاق وتأخذ نوعين ضريبة مباشرة وضريبة غير مباشرة.

[5] مصطفي يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص479.

نلاحظ أن إشارة هذا المضاعف سالبة، بمعنى أن زيادة الضرائب تؤدي إلى تراجع الدخل الوطني بنفس زيادة الضرائب مضروبا في مضاعف الضرائب، والعكس صحيح، فعند انخفاض الضرائب فان ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل بنفس قيمة تخفيض الضرائب مضروبا في مضاعف الضرائب.

3. أثار كل من السياسة الاتفاقية والضريبية على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS/LM) : تلجأ الدولة عادة إلى تغطية العجز في موازنتها العامة الناتج عن زيادة الإنفاق العام عن طريق محاولة زيادة حصيلتها الضريبية، هنا نستطيع الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية (ضريبية واتفاقية) التأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي مع الاحتفاظ في نفس الوقت، بتوازن الموازنة العامة.

باستخدام النتائج السابقة نستطيع حساب التغير في الدخل الوطني (ΔY) على النحو التالي:[1]

$$\Delta Y = (1/(1-b))\Delta G + (-b/(1-b))\Delta T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث:

ΔY : مقدار التغير في الدخل الوطني بزيادة؛

$1/(1-b)$: مضاعف البسيط(مضاعف الإنفاق)؛

ΔG :الزيادة في الإنفاق الحكومي؛

$-b/(1-b)$: المضاعف الضريبي؛

ΔT : مقدار تغير الحصيلة الضريبية بالزيادة.

وحيث $\Delta T = \Delta G$ فانه يمكننا كتابة المعادلة السابقة (1) على النحو التالي:

$$\Delta Y = (1/(1-b) + (-b)/(1-b))\Delta G = (1 - b/(1-b))\Delta G \ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

أي أن التغيير في الدخل الوطني يكون معادلا للتغيير في الإنفاق العام، و تفسير ذلك أن المضاعف في هذه الحالة يكون مساويا للواحد الصحيح، في هذه الحالة يمكن أن يطلق على هذا المضاعف (بمضاعف توازن الميزانية).

الشكل رقم (02-09): أثر السياسة المالية في التوازن الكلي العام

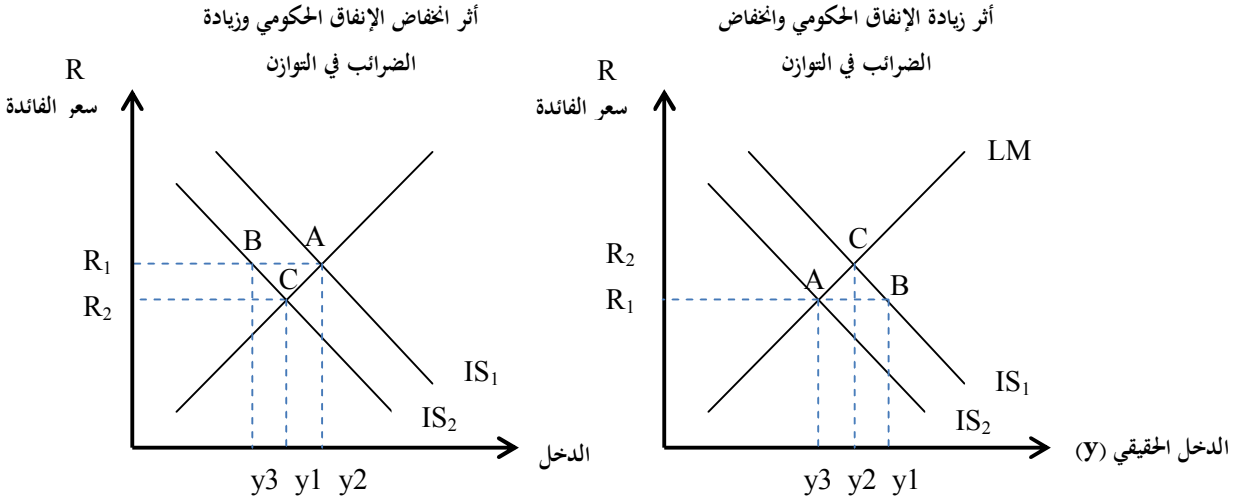

المصدر: عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص76.

[1] مصطفي يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص481.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) من (IS_1 إلى IS_2) والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع القيم التوازنية كسعر الفائدة من $R_1 - R_2$ مع ارتفاع الدخل الحقيقي من Y_1 إلى Y_2، ولكن إذا كان الهدف من التوسع في الإنفاق الحكومي يستهدف الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع، فان هذا لا يتطلب إحداث تغير في سعر الفائدة، لأن الدخل يرتفع Y_1 إلى Y_2، إلا إن عند النقطة B يصبح سوق النقود في وضع عدم التوازن وتكون هناك حالة عجز في التوازن العام، لان الزيادة في الدخل تتطلب زيادة في الطلب على النقود من أجل إتمام معاملات التبادل الإضافية، وحتى يتناقص الطلب على النقود لابد أن ترتفع المكافأة المقدمة لمن يقلل الطلب عليها (سعر الفائدة)، ويأتي هذا من خلال ارتفاع سعر الفائدة من $R_1 - R_2$ ويترتب على ذلك الارتفاع والانخفاض في مستوى الإنفاق الخاص على الاستهلاك ومن ثم مستوى الاستثمار ويكون ذلك في النقطة(C) التي يعود فيها سوق النقود إلى التوازن(مع الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع على طول المنطقة ما بين $B.C$ على منحنى(IS). وفي نهاية المطاف يتناقص الدخل الحقيقي$(Y_3 - Y_2)$ نتيجة تناقص الاستهلاك والاستثمار الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة، إلا أن Y_3 يبقى أكبر من Y_2، وتعنيان إتباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والإنتاج الكلي ومن ثم تنشيط الاقتصاد، إلا أنه يمكن ملاحظة مسألة مهمة جدا، وهي أن السياسة المالية التوسعية زاحمت القطاع الخاص على المدخرات المالية، الأمر الذي يترتب عليه رفع سعر الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا يتطلب إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة الزيادة في سعر الفائدة، ولا يمكن افتراض السياسة النقدية ثابتة، بمعنى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية تعمل بكفاءة ودقة عالية في إحداث حالة التوازن العام، ويمكن أن نتصور العكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية، والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليسار نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي وزيادة معدل الضرائب.[1]

4. فعالية السياسة المالية في ظل التنسيق مع السياسة النقدية: إن دراسة تأثير السياسة المالية بشكل معزول على مستوى نموذج IS / LM لا يعطي الصورة الكاملة في ظل وجود أثر مزاحمة تحدثه السياسة النقدية التي تلعب دورا هاما في التأثير على التوازن الكلي للاقتصاد بجانب تأثير السياسة المالية، ففي واقع الحال فان كلا من السياستين تستخدمان معا وبشكل متزامن، وتسمى التوليفة التي تضم كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية بالسياسة المختلطة مالية– نقدية، حيث تستخدم كلا السياستين لتحقيق نفس الهدف، فعلى سبيل المثال يمكن استخدام سياسة نقدية توسعية لأجل إلغاء الانحرافات التي تحدث على مستوى الطلب الكلي من السلع والخدمات عندما يتم تبني انكماش مالي، وهو ما حصل بالفعل في الواقع الاقتصادي المعاش، حيث طبقت

[1] عباس كاظم الدعمي، **مرجع سابق**، ص76-77.

* **أثر المزاحمة:** يتمثل في مقدار النقص في الاستثمار الخاص الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة، الذي يرجع بدوره إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

الولايات المتحدة سنة 1990 السياسة المختلطة لأجل السماح بإيجاد دعم يسمح لها بخفض مستوى الموازنة العامة وفي نفس الوقت السماح بنمو الناتج الكلي.[1]

ويهتم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الأجل القصير باستقرار الأسعار، وإدارة الدين العام بينما يهتم في الأجل الطويل بتصميم برنامج متوازن من السياسات النقدية والمالية له القدرة على حفظ مسار النمو الاقتصادي متوازنا، والتحكم في مستويات التضخم، والتخفيف من حدة البطالة، وتحسين الوضع المالي لتقوية النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تخفيض العجز المالي عند المستوى الذي يمكن تمويله من خلال أسواق المال، بدون تشوهات في الاقتصاد، ودون الاعتماد على البنك المركزي في تدبير التمويل اللازم، وبدون التوجه للافتراض من الخارج بدرجة كبيرة.[2]

الشكل (02–10) الفعالية النسبية للسياسة المالية التوسعية على مستوى توازن الاقتصاد الكلي

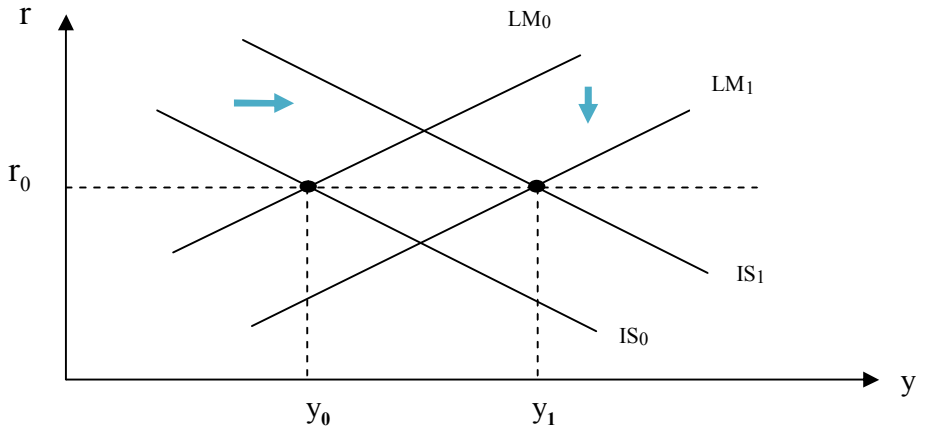

Source: Olivier Blanchard et Daniel Cohen, **Macroéconomie**, 4e édition, Pearson Education, Paris, France, 2007, P 285.

عند استخدام السياسة المالية والنقدية يشكل متزامن فانه يمكن تعزيز التوازن الاقتصادي الكلي من دون إحداث أثار غير مرغوبة على متغيرات الاقتصاد، فإذا ما قررت الحكومة إحداث توسع مالي فان ذلك سيؤدي إلى توليد زيادة في الدخل الكلي بمقدار مضاعف الإنفاق الحكومي، لكن في ظل وجود أثر المزاحمة الذي تحدثه السياسة النقدية فان هذه الزيادة في الدخل الكلي ستكون غير تامة بسبب ارتفاع سعر الفائدة الذي يعيق عمل آلية المضاعف الإنفاق الحكومي، وهنا تظهر أهمية التنسيق بين السياستين، حيث أن إتباع البنك المركزي (الذي يفترض أنه يدير السياسة النقدية) لسياسة نقدية توسعية سيؤدي إلى تثبيت سعر الفائدة عند مستواه الأصلي r_0 وهذا ما يسمح في الأخير للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها كاملا على الدخل التوازني (تأثير مضاعف الإنفاق

[1] محمد عوامر، **مرجع سابق**، ص106.

[2] شليق عبد الجليل، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر "خلال الفترة 1990–2014"**، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة ورقلة، 2018، ص51.

الحكومي يكون كاملا)، وتبقى هذه الحالة واحدة من بين عدة حالات أخرى يمكن من خلالها أن يؤدي التنسيق بين السياستين المالية والنقدية* أن يخدم التوازن الكلي للاقتصاد.[1]

المطلب الثالث: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج $IS - LM - BP$

تكون دراسة فعالية السياسة المالية في ظل هذا النموذج على حالتين: الحالة الأولى وهي تبني الحكومة نظام سعر الصرف الثابت أما الحالة الثانية فهي أن البنك المركزي يدع أسعار الصرف تتغير وتعتدل بحرية وفقا لتغيرات الظروف الاقتصادية (نظام سعر الصرف العائم) ويتفرع عن كلتا الحالتين نقطتين رئيسيتين، النقطة الأولى وهي تحرك تام لرؤوس الأموال، أما النقطة الثانية فهي انعدام تحرك رؤوس الأموال، كما يلي:

1. حالة سعر الصرف الثابت: تتم الموائمة في ظل نظام الصرف الثابت عن طريق الكميات، حيث أن العجز الخارجي يؤدي الى تخفيض قيمة العملة، وبما أن الدولة تتبع نظام الصرف الثابت يقوم البنك المركزي بالتدخل على مستوى سوق الصرف لمنع هذا الانخفاض من خلال شراء العملة الوطنية مما يقلص الكتلة النقدية الداخلية، حيث ينتقل منحنى (LM) الى اليسار مما يخفض الدخل ويكبح الواردات ويرفع سعر الفائدة، الأمر الذي يحفز على دخول رؤوس الأموال ويحسن من وضعية ميزان المدفوعات.[2] في هذا الجزء يمكننا أن نفرق بين أثر السياسة المالية عندما تكون حركة تنقل رؤوس الأموال تامة، وعندما تكون حركة رؤوس الأموال غير تامة:

أ. الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال: إن السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال هي عالية الفعالية، حيث أن الإنعاش الاقتصادي المتولد من زيادة النفقات الحكومية، سيدفع بمعدلات الفائدة المحلية إلى الارتفاع نحو الأعلى، وهو ما يحرض دخول رؤوس الأموال الأجنبية، هذه الأخيرة سينتج عنها فائض في حساب رأس المال، ومن ثم ميزان المدفوعات، إن هذه الوضعية سينجر عنها ضغوط في أسعار الصرف، وهنا سيتدخل البنك المركزي من خلال ضخ المزيد من الكتلة النقدية إلى غاية رجوع معدلات الفائدة المحلية إلى الوضعية التي كانت عليها، والتي تتوافق مع معدلات الفائدة الأجنبية $r_0 = r_f$، وهو ما يوضحه الشكل رقم (02-11).

* للتفصيل أكثر حول التنسيق بين السياسة المالية والنقدية أنظر:

- شليق عبد الجليل، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر "خلال الفترة 1990-2014"**، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة ورقلة، 2018.

[1] محمد عوامر، **مرجع سابق**، ص107.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص139.

الشكل رقم (02-11): فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة التامة لرؤوس الأموال

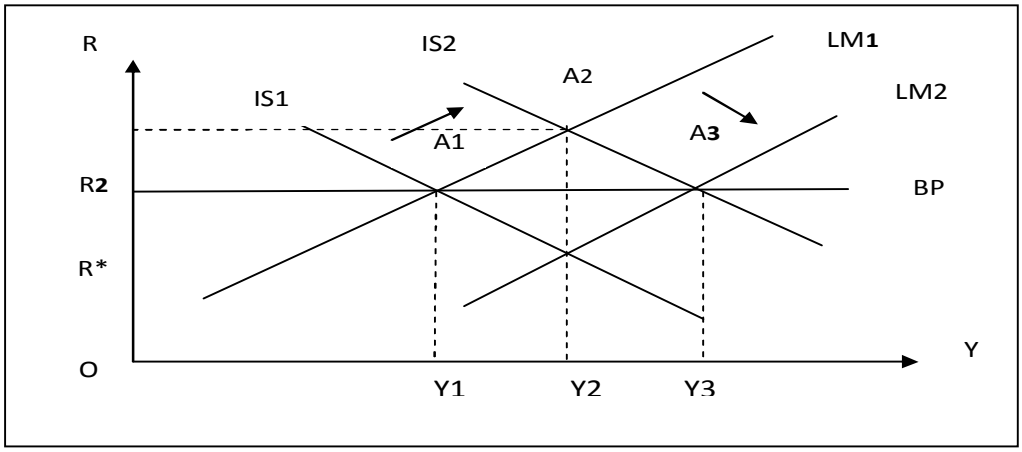

Source: Pierre Guillaume Méon**, Introduction à la macroéconomie**, ibid, 2014, p 290.

إن تطبيق سياسة مالية توسعية أدى بانتقال منحنى IS_1 باتجاه IS_2 أين أصبحت نقطة التوازن B وذلك في ظل اقتصاد مغلق والتي تتناسب مع وجود فائض في ميزان المدفوعات، إن التوسع في الإصدار النقدي تولد عنه انتقال منحنى LM_1 إلى LM_2، حيث أصبحت نقطة التوازن في اقتصاد مفتوح هي C.[1]

ب. انعدام تحرك رؤوس الأموال: تؤثر حركة رؤوس الأموال غير تامة على منحنى ميزان المدفوعات الذي يكون أقرب إلى المستوى العمودي منه مقارنة بالمستوى الأفقي الذي يكون عليه عندما تزداد قوة تنقل رؤوس الأموال، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (02-12):

الشكل رقم (02-12): فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لرؤوس الأموال

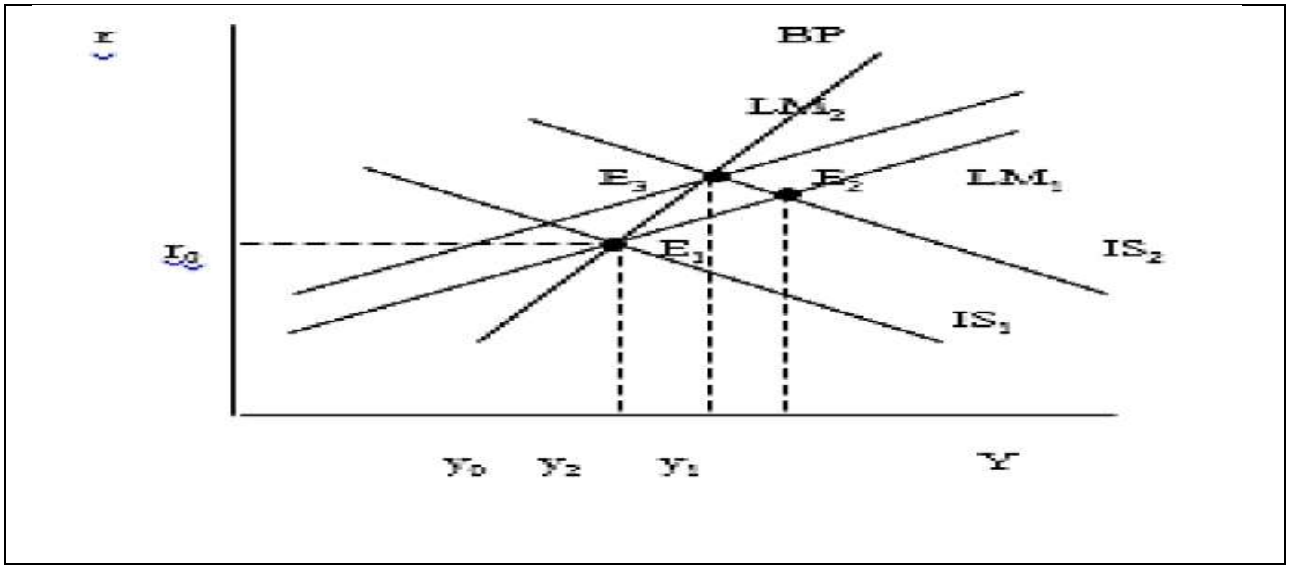

المصدر: تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق**، ص 224.

[1] إدريس عبدلي، **فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1964-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة المدية، 2016/2015، ص87-88.

تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 وهو التوسع الذي يرتفع الدخل التوازني من Y_0 إلى Y_1 ليتوازن الاقتصاد في الأجل القصير عند النقطة E_2 حيث يتقاطع منحنى IS_2 مع LM_1، لكن يمكننا أن نلاحظ بأن نقطة التوازن الجديدة في الأجل القصي E_2 بأنها تقع أسفل منحنى Bp وهذا ما يعني بأنه يسجل هذا عجزا بسبب التراجع المسجل في صافي الصادرات (NX) الناجم عن ارتفاع الدخل المحلي، وفي ظل ضعف تدفقات رؤوس الأموال من والى الداخل بسبب تقييد حركتها من قبل السلطات النقدية فانه يتوجب على هذه الأخيرة أن تتبع انكماشا نقديا في الأجل الطويل ينقل منحنى LM_1 إلى LM_2 ومعه ينتقل التوازن الاقتصادي الكلي إلى النقطة E_3 حيث تتقاطع المنحنيات الثلاث.[1]

2. حالة سعر الصرف المرن(العائم): تتم الموائمة في ظل نظام الصرف المرن من خلال الأسعار، وتتم الموائمة آليا حيث أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية وهذا ما يمنح ميزة تنافسية للسلع الوطنية فتزيد الصادرات وتنخفض الواردات، وهذا ما يعبر عنه بانتقال منحنى IS إلى اليمين، وكما في حالة نظام الصرف الثابت فإننا نميز بين حالتين:[2]

أ. الحركة التامة لرؤوس الأموال: تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى نقل IS_1 إلى IS_2، كما ترتفع معدلات الفائدة المحلية، وهذا من شأنه أن يستقطب رؤوس الأموال الأجنبية، مما سيحدث ارتفاعا في أسعار الصرف، يليه انخفاض في حجم الصادرات–وجود علاقة عكسية– يستمر هذا الانخفاض في حجم الصادرات إلى غاية تعادل العجز في الميزان التجاري مع الفائض المسجل في حساب رأس المال[3]، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02–13): فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن (العائم)و الحركة التامة لرؤوس الأموال

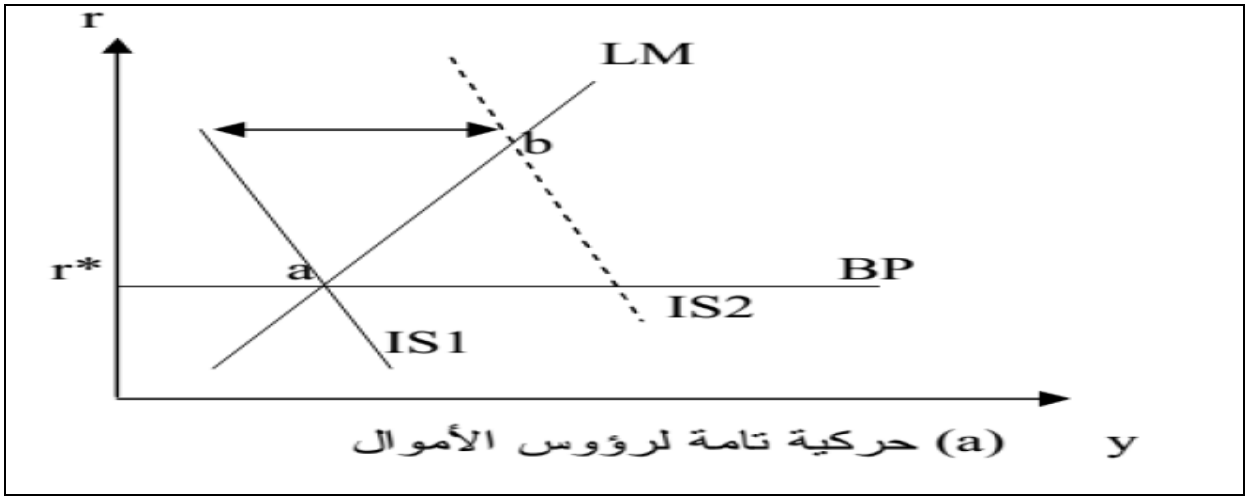

المصدر: قيجاتي عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 119.

[1] محمد عوامر، **مرجع سابق**، ص114.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص195-196.

[3] ادريس عبدلي، **مرجع سابق**، ص89.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه إن إتباع سياسة مالية توسعية يؤدي إلى انتقال IS_1 نحو IS_2 وتكون نقطة التوازن الداخلي هي النقطة b هي نقطة تقاطع LM مع IS_2 وتقع هذه النقطة فوق منحنى Bp ، مما يعني وجود فائض في الطلب على العملة الوطنية في سوق الصرف نتيجة دخول لرؤوس الأموال لأن $r \geq r^*$ ، إن ارتفاع قيمة العملة الوطنية يفقد الاقتصاد تنافسيته (انخفاض الطلب الأجنبي على السلع الوطنية سوف تتصدى للأثر الأولي للإنعاش الطلب الخارجي) وبالتالي ينتقل IS_2 إلى الأسفل فيعود تدريجيا إلى وضعيته الأولية IS_1 ليجد في النهاية النقطة a في هذه الحالة يمكن القول أن السياسة المالية عديمة الفعالية.[1]

ب. في حالة الحرية غير التامة لانتقال رؤوس الأموال: في ظل دالة العرض "الكينزية"، وأسعار الصرف المرنة والحركة غير التامة لرؤوس الأموال الدولية، تعتمد فعالية السياسة على كل من الناتج والعمالة على مدى تجاوب المنحنى$(Bp = 0)$ لفروقات سعر الفائدة المحلي والخارجي بالمقارنة مع منحنى(LM) ، فلما تكون الدالة $(Bp = 0)$ اقل تجاوبا من (LM)لسعر الفائدة، تكون السياسة المالية أكثر فعالية في التأثير على الكلب الكلي، لما يضغط التغير في أسعار الصرف، و المستحث بواسطة السياسة المالية أثره على الطلب الكلي،[2] الشكل التالي يوضح أثر السياسة المالية التوسعية على التوازن الكلي في ظل سعر صرف مرن وحركة غير تامة لرؤوس الأموال.

الشكل رقم (02-14):فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن (العائم) والحركة التامة لرؤوس الأموال

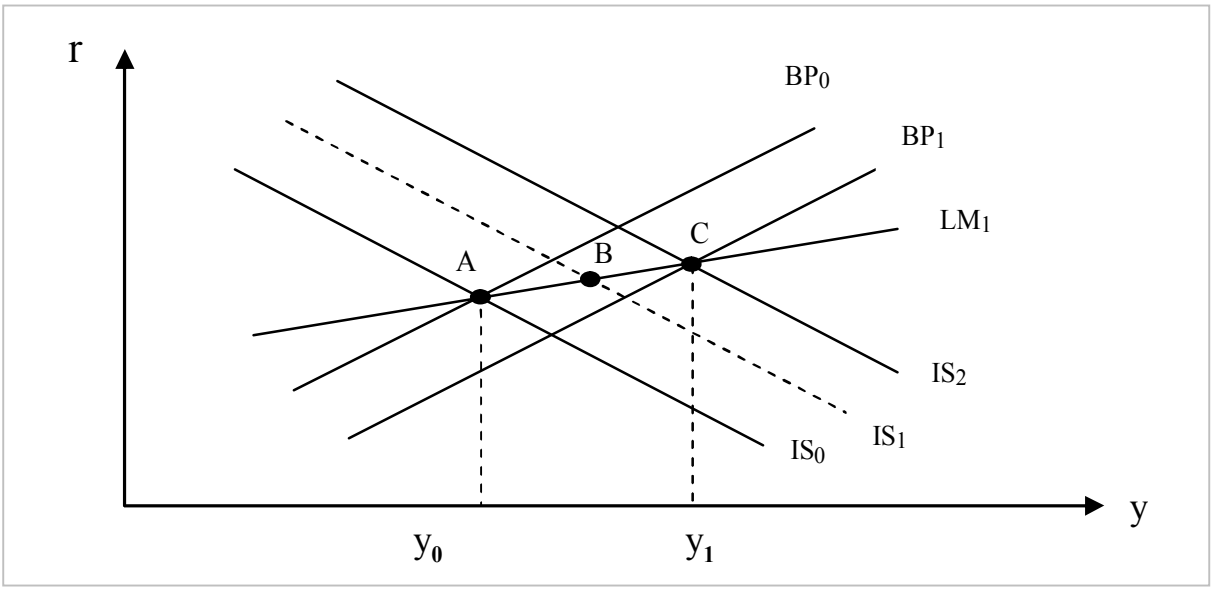

Source: Brian Snowdon and Howard R. Vane: **Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State**, Edward Elgar Publishing, Inc, Massachusetts, USA, 2005, p131.

من خلال الشكل رقم (02-14) نلاحظ أن تطبيق سياسة مالية توسعية يؤدي إلى انتقال منحنى IS_0 إلى IS_1 ، أي أن النقطة B أصبحت نقطة التوازن الجديدة الناتجة عن تقاطع منحنى IS_1 مع منحنى LM_1 كما نلاحظ أن النقطة B تقع تحت منحنى Bp_0 .

[1] قيجاني عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص119.

[2] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، **مرجع سابق**، ص32.

إن الزيادة في الطلب الكلي ستؤثر على سعر الصرف الذي سيتراجع وبما أن نظام سعر الصرف المتبع في الاقتصاد يكون مرنا فان العجز في الميزان التجاري سرعان ما سيختفي من خلال تحسن وضعية الحساب الجاري (زيادة الصادرات)، بحيث ينتقل منحنى IS_1 إلى IS_2 ، أي أن نقطة التوازن الجديدة هي(c) الناتجة عن تقاطع IS_2 مع LM_1 ومنحنى Bp_1 .وفي نقطة توازن المنحنى في الأجل الطويل.

المبحث الثالث: متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor

المقصود بالمتغيرات المربع السحري لـ"كالدور" تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، حيث سمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية، وعند تحديد قيم الأهداف الأربعة والمتمثلة في (تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي؛ تخفيض البطالة؛ تخفيض معدلات التضخم وتحقيق التوازن في رصيد ميزان المدفوعات) بنقاط على معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي شكلا مربعا، كذلك سمي بالسحري لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في آن وأحد.

المطلب الأول: لمحة حول المربع السحري لـ"كالدور"

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، وبالرغم من هذه الاختلافات في مضمون السياسات الاقتصادية بين الدول، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بينها يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لـ"كالدور"[1].

أولا. مفهوم المربع السحري لـ"كالدور": تم تصميم المربع السحري من طرف الاقتصادي الانجليزي "نيكولاس كالدور"، الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي على الأهداف الرئيسية الأربعة لسياسة الاقتصادية[2]، حيث يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأهداف الأربعة التالية[3]:

- الهدف الأول: هو هدف النمو، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام(PIB)؛
- الهدف الثاني: التوظيف، يقاس بالنسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين؛
- الهدف الثالث: استقرار المستوى العام للأسعار، يقاس بالنسبة المئوية للتضخم؛
- الهدف الرابع: استقرار الحسابات الخارجية، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام(PIB).

[1] زكريا مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة قياسية للفترة 2001–2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص 217.

[2] هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، **أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990–2014)**، مجلة الباحث العدد 17، 2017، ص 203.

[3] محمد راتول، صلاح الدين كروش، **"تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000–2010)"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، العدد 66، 2014، ص 91.

وفي سنة 1966 قام كالدور باقتراح قانون يعرف بقانون "كالدور- فيردورن"، الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانيا بين معدل النمو في الاقتصاد والمعدلات الثلاثة الأخرى الباقية، وذلك عن طريق إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي:

- معدل النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB) 5 % سنويا؛
- معدل التضخم معدوم، أي 0 % سنويا؛
- معدل البطالة معدوم، أي 0 % سنويا؛
- رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من (PIB) معدوما أو موجبا.

والشكل التالي يلخص الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري لـ"كالدور":

الشكل رقم (02-15): يوضح العلاقة بين أهداف السياسة الاقتصادية من خلال مربع كالدور.

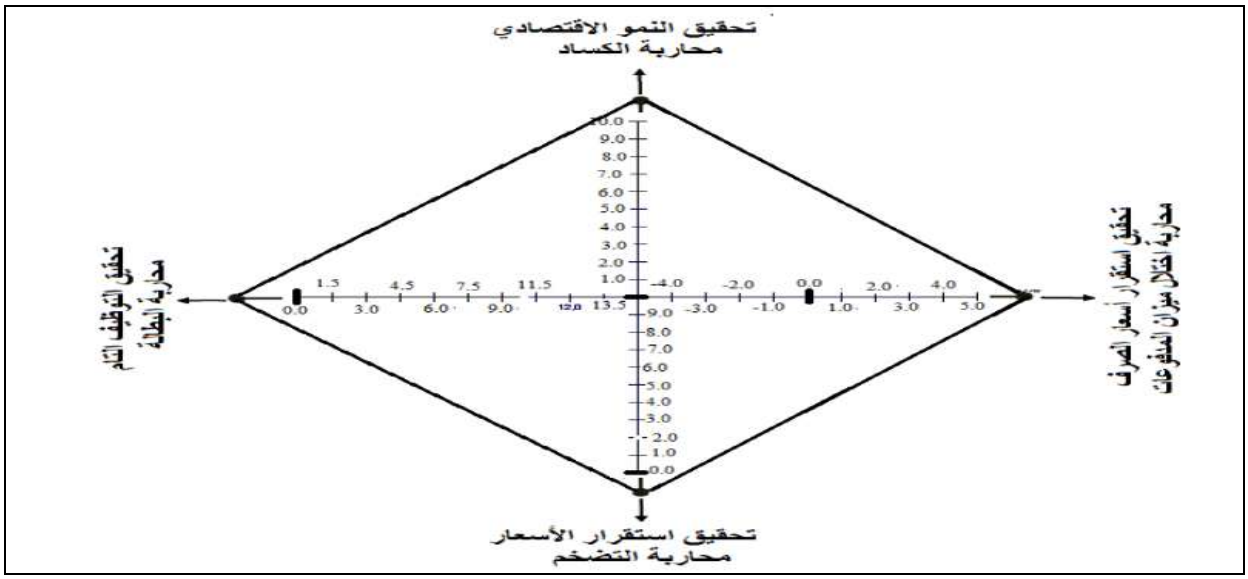

Source: Jean Paul Tsasa, **Macroeconomie1, Résumé et Manuel d'exercices**, DAAD, Frankfurt, 2011, P9.

وعليه تبعا لخصائص المربع، يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدا النمو الاقتصادي مرتفعا وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا، فان واجهة المربع مهمة جدا وتوحي بأمثليه سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة المتبعة من طرف السلطات[1]. إن الوصل بين القمم الأربعة يشكل المربع السحري لـ"كالدور"، وبالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلد على امتداد سنوات

[1] محفوظ فاطمة، **أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة البويرة، 2019/2018، ص 216.

مختلفة وذلك من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة[1].

ثانيا. تعارض أهداف المربع السحري: إن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل، وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار. كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة ميل الاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وبالتالي التأثير على وضعية ميزان المدفوعات[2].

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الأخر (موقف وسط) فان التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازما له[3].

المطلب الثاني: متغيرات المربع السحري لـ"كالدور"

أولا. مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي من بين أهم المصطلحات الاقتصادية شائعة الاستخدام في معظم النظريات والدراسات الاقتصادية، فهو مجال واسع للبحث باعتباره يعكس مدى تطور أداء النشاط الاقتصادي في مختلف أقطار العالم، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي.

1. تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي حيث يعرف على أنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[4]، كما يعرف أيضا على أنه " مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي على المدى الطويل"[5].

من خلال التعاريف السابقة، النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث متوسط دخل الفرد ما هو إلا النسبة بين الدخل الكلي على عدد السكان، وبالتالي فإن النمو

---

[1] هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، **مرجع سابق**، ص 203.

[2] محفوظ فاطمة، **مرجع سابق**، ص 217.

[3] محمد عبد المومن، **السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية(حالة الجزائر: 1963– 2011)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، 2017، ص 133.

[4] JDaron Acemoglu, "**Introduction to modern economic growth**", Princeton University press, USA, 2009, P 693.

[5] Waune Nafziger, **Economic development**, 4th edition, Cambridge University press, USA, 2006, P 15.

الاقتصادي في هذه الحالة يشير إلى نمو نصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع. ومنه فالنمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في الدخل الكلي، وإنما هو أكثر من ذلك بحيث يعني حدوث تحسن في المستوى المعيشي للفرد يعكسه زيادة نصيبه من الدخل الكلي.[1]

في حين ركزت بعض التعريفات على مفهوم جديد للنمو الاقتصادي وهو "النمو الاقتصادي المستدام"، وذلك بإضافة البعد البيئي وحق الأجيال الأخرى من الموارد المتاحة، فهناك من يرى أن النمو الاقتصادي المستدام هو النمو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل نفس الجيل[2].

2. عناصر النمو الاقتصادي: لكي يتحقق النمو الاقتصادي لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي:[3]

- **تراكم رأس المال**: يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات؛

- **النمو السكاني (العمل)**: يرتبط الأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل؛

- **التقدم التكنولوجي**: يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة المعيشة السكانية، أي أن الزيادة في نفقات البحث والتطوير تؤدي إلى الزيادة الدائمة في معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: عموميات حول التضخم: إن البحث في مفهوم التضخم وأثاره العكسية على مختلف الجوانب والمستويات، يعتبر أولوية جوهرية لرسم السياسات واستخدام توليفة من الأساليب لاحتواء هذه الظاهرة والحد من تفاقمها وتحقيق الاستقرار المنشود للدول مهما اختلفت درجة تطورها ومهما تباينت أنظمتها الاقتصادية.

1. مفهوم التضخم: هناك مفاهيم عديدة للتضخم فهو يعرف على أنه"حالة الارتفاع المستمر والمحسوس في الأسعار، وليس الأسعار العالية، أو بعبارة أخرى فإن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن، ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة".[4]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2000، ص 11.

[2] كبير مولود، **الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2017/2016، ص 88.

[3] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر؛ مصر؛ السعودية– دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 10.

[4] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص 27.

كما يمكن تعريف التضخم على أنه "الارتفاع المستمر والكبير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والملاحظ خلال فترة زمنية معينة قد تكون شهرية أو سنوية".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول أنه يوجد تضخم في اقتصاد ما إذا توفرت فيه مجموعة من الخصائص وهي:[2]

- ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر ومتواصل؛
- يدخل الاقتصاد في حالة الضغوط التضخمية إذا تجاوز معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار نسبة 5%؛
- لابد أن تشهد معظم السلع والخدمات في الاقتصاد ارتفاعا محسوسا في أسعارها، أي أن التضخم يقاس على أساس المستوى العام للأسعار وليس سعر كل سلعة واحدة.

2. أنواع التضخم: يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، حيث أن جميعها تشترك في خاصية واحدة، وهي "عجز النقود عن أداء وظائفها كاملة".[3] ويمكن التمييز بين أنواع التضخم كما يلي:

- **التضخم الأصيل أو الصحيح كما سماه "كينز"**: هو التضخم الذي يتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الإنتاج ولذلك فإن ذلك ينعكس على الارتفا ع في المستوى العام للأسعار، حيث أن ذلك لا يمنع ارتفاع الأسعار حتى قبل الوصول إلى حالة الاستخدام الشامل؛[4]
- **التضخم المعتدل:** حيث يرتفع المستوى للأسعار ارتفاعا محدودا وبطريقة تدريجية إلى حد ما، ويترتب عليه انخفاضات طفيفة ومتتالية في قيمة العملة الوطنية بدرجة لا تؤثر على كفاءة النظام النقدي في القيام بوظائفه، وإذا استمر ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بطيئة على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا فإننا نكون أمام نوع أخر من أنواع التضخم وهو التضخم الزاحف؛[5]
- **التضخم الجامح:** يعتبر من أخطر أنوع التضخم على الاقتصاد القومي، وأهم ما يميز هذا النوع أنه ينشأ نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود، أو نتيجة لتغير المستقل في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود،

---

[1] Jeanne Baillargeon, **Economie globale, une approche multidisciplinaire**, Décarie Editeur inc, Montréal_ Canada, deuxiéme édition, 1999, p 82.

[2] عمير شلوفي، **التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980– 2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2017- 2018، ص 23- 24.

[3] جبوري محمد، **تأثير أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 159.

[4] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان-، 2006، ص 162.

[5] محمد فوزي أبو السعود وآخرون، **مرجع سابق**، ص 229.

وكذلك ينشأ نتيجة النقص غير الطبيعي والحاد في عرض السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات عالية، ويعقبها ارتفاع الأجور والنفقات الذي يعقبه ارتفاع أخر في الأسعار.[1]

ثالثا. قياس البطالة وأسبابها: نظرا للأهمية البالغة التي تكسبها ظاهرة البطالة، والتي تعد إحدى المشكلات الرئيسية التي تهدد استقرار المجتمعات سواء من المنظور الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، فإن علماء الاقتصاد أولوا لها اهتماما خاصا منذ القدم محاولين في ذلك إيجاد بعض التفاسير والحلول، حيث تعددت أراء المفكرين والمدارس، فأصبحت محل جدل وصراع بين المفكرين.[2] فهناك من يرى أن البطالة تعني "التوقف أو التعطل الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم من القدرة والرغبة في العمل والإنتاج"[3]، وعلميا تعني " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية المجتمع عن الممكن تحقيقه.[4]

1. قياس البطالة: تقاس من خلال حساب معدل البطالة، ولتحقيق ذلاك يجب أولا معرفة عدد الأشخاص الذين لديهم عمل ويحصلون على أجر مقابل هذا العمل، هؤلاء يعرفون بالعاملين، ثم معرفة عدد الأشخاص العاطلين عن العمل.

وبالتالي فإن معدل البطالة يعرف بأنه نسبة عدد الأشخاص العاطلين عن العمل إلى القو ة العاملة، كما توضحه المعادلة التالية:[5]

$$U_r = \frac{u}{E+u} = \frac{u}{LF}$$

حيث:

U_r: معدل البطالة؛

u: عدد الأشخاص العاطلين عن العمل؛

E :عدد الأشخاص العاملين؛

LF : مجموع الأشخاص في القوة العاملة.

[1] مروان محمد السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2009، ص 329.

[2] دادن عبد الغني، بن كجين عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970– 2008**، مجلة الباحث؛ عدد 10، 2012، ص 176.

[3] خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي– بين النظرية والتطبيق**، طبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 265.

[4] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص 216- 217.

[5] عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 261.

2. أسباب البطالة:توجد العديد من العوامل التي تساهم في بروز ظاهرة البطالة، حيث يمكننا تمييز هذه العوامل كما يلي:[1]

- **التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي**: والتي تحدث بسبب تعاقب دورات الكساد والرواج، ففي فترة الكساد ينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى الاستغناء على جزء من العمالة لفترة معينة تنتهي بانتهاء الكساد والدخول في موجة جديدة من الرواج؛

- **التقدم التكنولوجي**: الذي يحدث في مجالات معينة، يؤدي إلى المساهمة في الاستغناء عن العمالة في الصناعات التقليدية لعد قدرتهم على التعامل مع التكنولوجيا الجديدة؛

- **السياسات الاقتصادية**: التي تتبعها بعض الدول لمعالجة أوضاع اقتصادية معينة، مثل إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية لمعالجة موجات التضخم.

وهناك أسباب تؤدي إلى ظهور البطالة وتعتبر أسباب متعلقة بالشخص في حد ذاته منها:[2]

- شخص يبحث عن عمل لأول مرة، كمن بلغ السن القانونية وأصبح بإمكانه الحصول على عمل، أو الطالب الذي أنهى دراسته وبدا في البحث عن العمل؛
- شخص يرغب في الانتقال إلى عمل أخر؛
- أو شخص ينتظر قدوم الموسم.

رابعا. ميزان المدفوعات ومكوناته: تنطوي العلاقات الدولية على الكثير من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، أي لابد أن تتبع هذه المعاملات بحقوق والتزامات فيما بينها، على أن تدون جميع هذه المعاملات في سجل يدعى ميزان المدفوعات الدولية.

1. تعريف ميزان المدفوعات: يعرف على أنه "عبارة عن سجل حسابي تسجل فيه الدولة قيم المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها (المقيمين) وبين الدول الأخرى (غير المقيمين)".[3]

كما عرفه الصندوق الدولي بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى.[4]

ويعرف أيضا على أنه "حالة إحصائية معروضة على شكل محاسبي والتي توضح مجموع المبادلات للأصول الحقيقية، المالية والنقدية التي تكون ناجمة عن نشاط الأعوان الاقتصاديين المقيمين في ذلك البلد والغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة كاملة.[5]

---

[1] محمد عوامر، **مرجع سابق**، ص 80- 81.

[2] عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، **مرجع سابق**، ص 261.

[3] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 309.

[4] موسى شقري نوري وأخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار الميسرة، عمان، 2012، ص 188.

[5] Guillochon Berhard, Kawecki Annie, **Economic internationale**, Duhod, Paris, 2009, P 188. 188.

2. مكونات ميزان المدفوعات: يتم تقسيم ميزان المدفوعات إلى ثلاث حسابات رئيسية على النحو التالي:[1]

- **الحساب الجاري:** تسجل فيه جميع المعاملات التي تتم بصورة دورية، ويتم تقسيم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين:

- **الميزان التجاري:** يسجل في هذا الحساب قيمة السلع المنظورة من الصادرات والواردات؛
- **ميزان الخدمات:** يسجل هذا الحساب قيمة المتحصلات والمدفوعات عن الخدمات، مثل خدمات النقل والشحن...الخ.

- **حساب رأس المال:** يسجل في هذا الحساب تدفقات رأس المال من وإلى الدولة خلا فترة إعداد الميزان؛

- **حسابات التسويات الرسمية:** يسجل في هذا الحساب تحركات الاحتياطيات المالية للدولة، وتكون في شكل ذهب أو عملات أجنبية، ويحتفظ بها البنك المركزي نائبا عن الدولة، وذلك لتسوية الرصيد الدائن أو المدين الناتج عن حسابات ميزان المدفوعات السابقة.

[1] محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، **اقتصاديات تحويلية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص- ص 206-207.

خلاصة الفصل الثاني:

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن مفهوم التوازن الاقتصادي قد تطور بتطور الدور الاقتصادي للدولة، وارتبط ارتباطا وثيقا بالإيديولوجيات الفكرية للمدارس الاقتصادية، ففي إطار هذا التطور والارتباط تباينت وتعددت المفاهيم والأوضاع التوازنية للاقتصاد، من حيث النوع المرغوب فيه والأدوات المستعملة لتحقيق دلك.

يعتبر التوازن الاقتصادي بأنه من بين المفاهيم الأساسية في النظرية الاقتصادية الكلية، حيث نجده على رأس قمة هرم أهداف السياسة الاقتصادية، فإدارة النمو والتحكم في تقلبات الأسعار وخفض معدلات البطالة، وزيادة الناتج الوطني، ما هي إلا انعكاس للتوازن والاستقرار الاقتصاديين.

إن التوازن الاقتصادي في الأسواق المختلفة، الإنتاجية؛ النقدية والمالية هو مؤشر لبداية الاستقرار الاقتصادي، فلا معنى لتوازن بين العرض والطلب في سوق الإنتاج، فالتوازن ليس هدفا في حد ذاته، بقدر ما هو مؤشر لتتبع التغيرات الحاصلة في أجزاء الاقتصاد الكلي، ومن ثم معرفة كيفية استخدام الأداة الاقتصادية المناسبة للتفاعل والتأثير الإيجابي في كل عناصر وأجزاء الاقتصاد الكلي.

بما أن هذا الفصل كان متعلقا بمفهوم بالتوازن الاقتصادي الكلي فإنه كان لابد من الوقوف عند التحليل الكينزي الحديث وذلك ضمن ما يعرف بنماذج $IS-LM$ ونماذج $IS-LM-BP$، وهي النماذج التي تحاول شرح الطريقة التي يتوازن بها الاقتصاد الكلي ولعل أبرز ما تقدمه هذه النماذج إضافة إلى شرحها لكيفية تحقق حالات التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي هي قدرتها على توضيح أثر صدمات السياسات الاقتصادية الكلية في تصحيح حالات الاختلال وإعادة التوازن للاقتصاد الكلي .وبما أن الدراسة تختص بأدوات السياسة الانفاقية فقد تم التركيز على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به، حيث أنها تبقى أداة رئيسية لمواجهة التقلبات التي تظهر على الأداء الاقتصادي الكلي في الأجل القصير.

يعبر المربع السحري لـ"كالدور" عن الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية منتهجة، حيث تعتبر متغيراته أساس استقرار كل دولة مهما كان تصنيفها، وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع والذي يعبر عن قوة الدولة؛ ومعدلات البطالة منخفضة والتي تعكس الوجه الحقيقي للحالة الاجتماعية؛ كذلك معدل التضخم الذي هو دليل على قيمة العملة والقوة الشرائية التي تكون بحوزة الأعوان الاقتصاديين للبلد و اقتصاد وطني مفتوح يواكب العالم الخارجي ممثلا بمؤشر جيد لميزان المدفوعات.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لتطور السياسة الإنفاقية ومؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تعد السياسة الاتفاقية في الجزائر كما هو الحال بالنسبة لمعظم البلدان النفطية بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فهي تمثل إحدى أهم القنوات الرئيسية لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد مرت هذه المؤشرات بوضعيات اختلال كبير نتيجة الصدمات المتعاقبة في أسعار البترول، حيث منذ بروز الصدمة النفطية الأولى لسنة 1984 واستمرت لأكثر من عقد من الزمن وتحسن معظمها خلال ال15 سنة الأولى من الألفية الجديدة، لكن الاختلالات الكبرى على مستوى تلك المؤشرات عادت للبروز من جديد نتيجة لتراجع أسعار البترول منتصف 2014، وبذلك فإن دراسة تطور الاقتصادي الجزائري لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار دراسة مؤشراته الكبرى.

شهد موضوع أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين على المستوى المحلي، حيث تنوعت هذه الدراسات إلى أطروحات وأوراق بحثية (مقالات)، سنحاول التطرق إلى أهم الدراسات التي تناولت موضوعنا، وكذلك الوقوف على المراحل التي مرت بها السياسة المالية كانعكاس للتحولات والتقلبات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الممتدة بين 1990-2017، ثم تحليل تطور أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في متغيرات النمو الاقتصادي؛ البطالة؛ التضخم؛ وصافي ميزان المدفوعات، حيث أنها تعبر عن مجمل التوازنات الداخلية والخارجية في الاقتصاد.

حيث يتم تقييم مدى فعالية السياسة الاقتصادية المطبقة من خلال قدرتها على تحقيق الأهداف الأربعة المشار إليها والتي تعرف بمصطلح المربع السحري لـ"كالدور"، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة؛

المبحث الثاني: تطور السياسة الانفاقية في الجزائر؛

المبحث الثالث: تحليل تطور مؤشرات التوازن الكبرى للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2017) من منظور المربع السحري لـ"كالدور".

المبحث الأول: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع "أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي" وتناولته من زاويا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، حيث أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 2007 و2019، وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب كونها دراسات محلية وأخرى أجنبية، وفيما يلي نقدم عرضا لهذه الدراسات، ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأخيرا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

شهد موضوع أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين على المستوى المحلي، حيث تنوعت هذه الدراسات إلى أطروحات وأوراق بحثية (مقالات)، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم الدراسات التي تناولت موضوعنا، من خلال الوقوف على أساسياتها وعرضها بإيجاز، حيث تتمثل هذه الدراسات فيما يلي:

1. دراسة لعايب وليد (2016):[1] هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم فعالية السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، أي معرفة أثر السياسات الاقتصادية الكلية على النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تتبع وتقييم الأسواق المكونة للنشاط الاقتصادي والمتمثلة في سوق السلع والخدمات؛ سوق النقد؛ والتوازن الخارجي، كخطوة نحو تكميم السياسات الاقتصادية.

اعتمد الباحث على نموذج $IS-LM-BP$ الذي يعد من بين النماذج "الكينزية" التي سعت إلى تحديد التوازن في الاقتصاد الكلي من خلال تحديد المتغيرات الأساسية المسؤولة عن التوازن في كل سوق، حيث في الجانب النظري تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، و في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على الأساليب القياسية في التحليل، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على مجموعة من الدوال الخاصة بالنموذج والمتعلقة بتحديد التوازن في سوق السلع والخدمات وهي دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار ودالة الواردات، والدالة التي تمثل التوازن في السوق النقدية والدالة التي تمثل التوازن في ميزان المدفوعات.

[1] لعايب وليد، **دراسة تحليلية لفعالية السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام أنموذج IS–LM–BP خلال الفترة 1990–2015**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 07، ديسمبر 2016.

ثم استخدم الباحث مجموعة من المعادلات التعريفية التي حاول من خلالها تحليل الدوال الخاصة بالنموذج، وذلك بالاعتماد على الانحدار البسيط والمتعدد، وكذلك على مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، وفي الأخير اعتمد الباحث على مجموعة من السيناريوهات التي تمثل السياسات الاقتصادية من أجل استنتاج التوازن الاقتصادي الكلي من خلال معادلات التوازن في كل من السوق الحقيقة والسوق النقدي والتوازن الخارجي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ إن دور الإنفاق الحكومي الاستثماري المباشر يظهر من خلال التعويض عن النقص الذي يحصل في استثمارات القطاع الخاص في إطار السياسة المالية التعويضية؛

✓ وجود حالة عدم التطابق بين النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بالعلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود لغرض المضاربة؛

✓ وجود علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي وهي نتيجة طبيعية في الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي، كذلك وجود علاقة طردية بين الاستثمار وسعر الفائدة وهو يتنافى مع النظرية الاقتصادية وهذا راجع إلى هيمنة الاستثمار الحكومي في الاقتصاد الجزائري.

✓ هيمنة السياسة المالية في شقها المتعلق بالإنفاق الحكومي على السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري.

2. دراسة ميهوب مسعود (2017):[1] هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المعايير والأدوات المتبعة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكذلك إبراز الاختلالات الاقتصادية والمالية السائدة في الجزائر من خلال معرفة اتجاهات تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الإنفاقية، والتعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية.

اعتمد الباحث في إعداده هذه المذكرة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل سلوك المؤشرات التي اعتمد عليها في الدراسة والمتمثلة في النمو الاقتصادي؛ التضخم؛ البطالة وميزان المدفوعات، كما استخدم المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الخاصة بالدراسة والتي تمثل الاقتصاد الجزائر ي وذلك خلال الفترة (1990- 2015)، والمتحصل عليها من مجموعة من التقارير الإحصائية المحلية والدولية.

واستخدم الباحث في هذه الدراسة مجموعة من النماذج والاختبارات الإحصائية والقياسية من أجل تحليل النتائج، حيث اعتمد على طريقة المركبات الأساسية والتحليل العاملي من أجل وصف المؤشرات، كذلك اعتمد على النمذجة القياسية من خلال تقدير الدوال الخاصة بالمؤشرات المعتمدة في الدراسة، حيث تم الاعتماد على مجموعة من البرامج من بينها: **Eviews 4**، **Spss 20**.

[1] ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990-2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2017.

ولقد وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ إن الارتفاع في الناتج المحلي الخام (النمو الاقتصادي) يتحدد بالأساس نتيجة الزيادة النسبية في عنصري العمل ورأس المال باستخدام الفوائض البترولية المحققة بالتزامن مع الارتفاعات المسجلة في الأسعار، مما أبقى على معدلات النمو الاقتصادي رهينة التدخل الحكومي وبالتالي رهينة التغيرات الحادثة في السوق البترولية العالمية؛

✓ بالرغم من إتباع النموذج "الكينزي" في دفع عجلة النمو عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعال، إلا أن معدلات التضخم تقلصت بشكل كبير مقارنة بفترة التسعينات كنتيجة لتغطية الطلب الزائد عن طريق إتباع سياسة تعتمد على الواردات أساسا مما يجعل معدلات التضخم مرتبطة بالتغيرات الخارجية؛

✓ المستويات الحالية للبطالة تبقى مرهونة بحجم التدخل الحكومي، مما يعني أن المعدلات المحققة هي معدلات ظرفية تتحدد قيمتها بمتغيرات خارجة عن نطاق التحكم المحلي (سعر البترول والنمو السكاني)؛

✓ أما على مستوى التوازن الخارجي وعلى الرغم من الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنفاق المعتبرة بقي ميزان المدفوعات الجزائري رهين التغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية.

وكنتيجة نهائية توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة: أنه بالرغم من الإصلاحات المعتمدة والبرامج الإنفاقية الكبرى المنفذة والتي كانت لها مخصصات مالية ضخمة فاقت مقدرة الاقتصاد الوطني على الاستيعاب إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي رهين التغيرات الحاصلة في أسعار المادة النفطية في السوق العالمية مما جعل من أللاستقرار ميزتها الأساسية وطابعها الذي لا يمكن تغييره.

3. دراسة روشو وراتول (2017):[1] هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي للجزائر خلال الفترة 2001- 2017، وذلك من خلال استعراض وضعية مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية والمتمثلة في معدل النمو؛ معدل التضخم؛ معدل البطالة ووضعية ميزان المدفوعات الدولية، كذلك معرفة المنحنى الذي اتخذته النفقات العمومية والمراحل التي مرت بها سياسة الإنفاق العمومي في ظل برامج الإنفاق العمومي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصاد الكلي.

اعتمد الباحث للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: **ما مدى مساهمة الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001– 2017**، على المنهج الوصفي لتقديم الجانب النظري للدراسة والمتعلق بمفهوم النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي، أما الجانب التطبيقي فاستخدم المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تطور الإنفاق العمومي عبر سنوات الدراسة وكذلك تأثير ذلك على وضعية أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

[1] روشو عبد القادر، راتول محمد، **أثر الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001– 2017**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون، جوان 2017.

- ✓ تزايد النفقات العمومية بشكل مستمر يفوق بكثير نسبة تزايد الإيرادات العامة؛
- ✓ معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة بالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية؛
- ✓ انخفاض في معدلات البطالة مقارنة بما كانت عليه مع نهاية فترة التسعينيات؛
- ✓ أما معدلات التضخم فقد تميزت بالتذبذب نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة وعدم التحكم في الكتلة النقدية المطروحة في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ الميزان التجاري كان إيجابيا في الكثير من الأحيان، مما يوحي إلى التحسن في وضعية رصيد ميزان المدفوعات وبالتالي وجود توازن خارجي.

وكنتيجة نهائية توصل إليها الباحث في هذه الدراسة: أن الاقتصاد الجزائري لم يستطع بعد التخلص من الطبيعة الريعية المسيطرة عليه، وهذا هو التحدي المطروح حاليا أمام صانعي ومقرري السياسة العامة للبلد بحيث يجب أن تتضمن القوانين المالية للسنوات القادمة إجراءات من شأنها رفع هذا التحدي.

4. دراسة شليق عبد الجليل (2018):[1] هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التأثيرات المتبادلة بين السياستين المالية والنقدية وأهميتهما في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث جاءت هذه الدراسة لمناقشة موضوع التنسيق بين السياستين وأثر ذلك في صياغة سياسة اقتصادية متناسقة ومتلائمة تؤدي إلى ضبط المؤشرات الكلية لمنظومة التوازن الاقتصادي في الجزائر.

اعتمد الباحث في إعداد هذه الأطروحة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة وتحليلها بالخصوص عند الحديث على السياسة المالية والسياسة النقدية، وكان حاضرا بصفة أساسية ضمن الإطار النظري، واعتمد كذلك على الدراسة التطبيقية حيث استخدم التحليل والقياس بهدف الوقوف على أهم التطورات للسياستين وكذا المؤشرات الكلية لمنظومة التوازن الاقتصادي، ثم البحث في قياس آثار التنسيق على الأهداف الاقتصادية الكلية.

أما فيما يخص متغيرات الدراسة فقد اعتمد الباحث على تقسيم مؤشرات التوازن والاستقرار الاقتصاديين إلى مؤشرات النمو والبطالة؛ التضخم والتوازن الخارجي، كذلك أضاف الباحث مسألة العجز الموازني والدين العام باعتبارهما تمثلان التوازن الداخلي، أيضا اعتمد على مكونات السياسة المالية والمتمثلة في الإيرادات؛ النفقات العامة وسياسة الميزانية، أما من جانب السياسة النقدية فقد اعتمد الباحث على معدل إعادة الخصم؛ معدلات الفائدة و المعروض النقدي $M2$ ، بالإضافة إلى أسعار البترول الذي يعتبر متغير أساسي في الاقتصاد الجزائري.

[1] شليق عبد الجليل، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر "خلال الفترة 1990-2014". دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة ورقلة، 2018.

ومن أجل دراسة درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثرهما على الاقتصاد الجزائري في الفترة (1980-2014)، اعتمد الباحث على نماذج متجهات الانحدار الذاتي (*VAR*) كأداة قياسية لدراسة العلاقات الديناميكية ضمن طائفة من المتغيرات المعلومة.

وفي النهاية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن دمجها في نتيجة واحدة وهي:

✓ إن المقاربة القياسية التي طبقت بخصوص دراسة درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر ومدى تأثيرها في المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي، والتي استخدمت اختبار متجهات الانحدار الذاتي أظهرت أن هناك ضعفا في درجة التنسيق بينهما، وذلك بسبب عرقلة السياسة المالية في الكثير من الأحيان لعمل السياسة النقدية، حيث ساهمت النفقات العامة في تغذية الضغوط التضخمية على عكس بنك الجزائر الذي لم يستطع التحكم في التوسع النقدي وضبط الأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي رغم تطبيق سياسة مالية توسعية.

5. دراسة بوري محي الدين (2018):[1] هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال إبراز أهم الخصائص المميزة للسياسة المالية ومدى إمكانية الاستفادة منها بشكل أمثل في معالجة الإختلالات في الاقتصاد، كذلك محاولة دراسة العلاقة التي تربط بين السياسة المالية والمؤشرات الكلية كالنمو و التضخم والبطالة بالإضافة إلى الصادرات خارج المحروقات.

واعتمد الباحث في الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: **ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار وإعادة التوازنات الكلية في الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 إلى سنة 2013**، على المنهج الوصفي عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع على مستوى الجانب النظري للدراسة، كما اعتمد على المنهج التحليلي لدراسة تطور أدوات السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في: النمو الاقتصادي؛ التضخم؛ البطالة وميزان المدفوعات في الجزائر وخلال فترة الدراسة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات القياسية وذلك من أجل تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات عن طريق مجموعة من الاختبارات من بينها: اختبارات جذر الوحدة؛ اختبار التكامل المشترك و اختبارات السببية، وكذلك نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (*VESM*) وذلك بالاعتماد على برنامج (*Eviews*).

وفي الأخير توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

[1] بوري محي الدين، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة سيدي بلعباس، 2018/2017.

✓ تعدد أدوات السياسة المالية أعطاها أولوية هامة على باقي السياسات الأخرى و مرونة كبيرة في التأثير على التوازنات الكلية، و رغم ذلك لا يمكن إغفال دور السياسات الاقتصادية الأخرى التي توكل إليها مهمة تحقيق التوازن الكلى في الاقتصاد مع ضرورة أن تكون هذه السياسات متكاملة فيما بينها؛

✓ أما فيما يخص الدراسة القياسية توصل الباحث إلى أنه يوجد تكامل مشترك بين السياسة المالية والمتمثلة في أدواتها (الإيرادات و النفقات) و المؤشرات الكلية و ذالك على المدى الطويل، أما في إطار تحليل السببية ففي حالة التغيير في الإيرادات يسبب التغيير في معدلات البطالة و أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، بالإضافة إلى أنه في حالة التغيير في النفقات يسبب التغيير في الصادرات خارج المحروقات و هذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أما في حالة التغيير في الإيرادات يسبب التغيير في الصادرات خارج المحروقات، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، و الملاحظ كذالك من نتائج الدراسة عدم وجود دلالة إحصائية كبيرة لمتغيرات الدراسة خاصة بالنسبة للتضخم و هذا راجع للمتغيرات المفسرة و التي لم يتم إدراجها في النموذج و من بينها السياسة النقدية.

6. دراسة قرومي وبن لشهب (2018):[1] هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000- 2017، وذلك بدراسة تطور النفقات العامة من خلال البرامج التنموية المعتمدة ومدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في: معدل النمو الاقتصادي؛ التضخم؛ البطالة ووضعية ميزان المدفوعات.

اعتمد الباحثين في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية الموضوع والمحددة بـ: **ما هو دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟**، وذلك من خلال تقسيم هذا البحث إلى أربع محاور، حيث المحورين الأول والثاني عبارة جانب نظري تم من خلالهما إعطاء مجموعة من التعاريف والمفاهيم الخاصة بترشيد الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي، أما المحور الثالث فقد خصص لدراسة تطور النفقات العامة بالجزائر للفترة محل الدراسة، وفي الأخير من خلال المحور الرابع تم فيه تحليل انعكاسات الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر.

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ ارتفاع ملحوظ في جانب الإيرادات وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، أدى إلى تبني برامج اقتصادية تقوم على سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى إنعاش الطلب الكلي؛

[1] قرومي حميد، بن لشهب حمزة، **الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000– 2017**، مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية، العدد 24، جوان 2018.

✓ تحسن طفيف في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري، كالتحسن في معدلات النمو خصوصا من قطاع المحروقات وقطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات، كما شهدت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا، بينما عرف التضخم تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع، كذلك شهد فائضا في ميزان المدفوعات؛

✓ إن دور الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مرتبط بعامل خارجي وهو سعر النفط، ويتضح ذلك من خلال الأزمة النفطية الأخيرة التي ألقت بضلالها على جل مؤشرات الاقتصاد الوطني، حيث ساهمت الأزمة في انخفاض معدلات النمو وتحول ميزان المدفوعات من الفائض إلى العجز وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، الأمر الذي يحتم الإسراع في تبني برنامج متكامل ووضع رؤية اقتصادية واضحة لنقل الاقتصاد الجزائري من الريع إلى الإنتاجية.

7. دراسة محفوظ فاطمة (2019):[1] هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـ"كالدور" في الجزائر وذلك خلال الفترة (2000- 2018)، أي معرفة مدى قدرة السياسة المطبقة (السياسة المالية التوسعية وأدواتها المختلفة) في الوصول إلى المعدلات المرغوبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية من أجل الوصول إلى أهم التدابير المتخذة لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال تتبع الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر، وتحليل أثرها على أقطاب المربع السحري، مع تمثيل المربع السحري للاقتصاد الجزائري، وكذلك استخدام التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي الكلي خاصة القياس الاقتصادي، من خلال تحديد السببية بين السياسة المالية التوسعية (الإنفاق العام) ومتغيرات المربع السحري.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة والمتمثلة في: **ما أثر السياسة المالية التوسعية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال استهداف متغيرات المربع السحري ل Nicholas Kaldor خلال الفترة (2000– 2018)؟**، اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي الذي يظهر في استقراء المسار التاريخي للسياسة المالية ومتغيرات المربع السحري لـ"كالدور" في الجزائر، والمنهج الوصفي من خلال تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الأساسية والذي يظهر في الجانب النظري وذلك بالاعتماد على أسلوب المسح من خلال الاعتماد على المراجع المكتبية والتقارير الإحصائية المختلفة الخاصة بالموضوع، وكذلك اعتمدت على أسلوب دراسة حالة الذي ظهر في دراسة حالة الجزائر للفترة 2000- 2018، والأسلوب الإحصائي من خلال استخدام الأساليب والطرق الإحصائية والكمية في الجانب التطبيقي.

بالنسبة لتحليل القياسي فقد اعتمدت الباحثة على اختبارات السببية، وذلك عن طريق اختبار سببية **Granger** لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات المستعملة في الدراسة، حيث بالنسبة لمؤشرات المربع السحري فقد اعتمدت على: معدل البطالة؛ معدل التضخم؛ معدل النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات نسبة من *PIB*،

[1] محفوظ فاطمة، **أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري ل Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة البويرة، 2019/2018.

أما بالنسبة لسياسة المالية فقد اعتمدت على متغير الإنفاق الحكومي، ومن أجل استخراج النتائج ثم تحليلها اعتمدت الباحثة على برنامج **Eviews 9**.

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

✓ عرف الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة زيادة في النفقات العامة مما أثر ذلك على التوازنات الكلية، حيث شهدت مؤشرات التوازن تحسنا خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة في إطار سياسة مالية توسعية، ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛ انخفاض كل من معدلات التضخم والبطالة؛ إضافة إلى تحقيق ميزان المدفوعات لرصيد موجب، هذا ما أدى إلى اتساع مساحة المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال تنفيذ البرامج التنموية؛

✓ إن الإنفاق العام يؤثر في كل من معدل البطالة ومعدل التضخم في مستوى معنوية 5%، أما فيما يخص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات تبين عدم وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات، نظرا لاعتماد الجزائر على الأموال المتراكمة لبعث الاستثمارات العمومية، هذا ما يستلزم فترة زمنية طويلة لظهور الأثر.

8. دراسة محمد عوامر (2019):[1] هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى فعالية السياسة المالية التي تمس التوازنات الكبرى في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال القيام بعملية التحليل النظري والقياسي لدور السياسات المالية على مستوى الاقتصاد الجزائري وقدرتها على المساهمة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، وبالتالي تصحيح الاختلالات التي قد يشهدها الاقتصاد الوطني.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري للمساعدة على دراسة الجوانب النظرية الخاصة بالسياسة المالية وآثارها على النشاط الاقتصادي، وكذلك تحديد أبرز الاختلالات الاقتصادية وتصنيفاتها وانعكاساتها، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على منهج دراسة حالة الذي يتيح أدوات التحليل المناسبة (الإحصائية والقياسية) لدراسة موضوعية ومناسبة لتطور الاقتصاد الجزائري وأبرز الاختلالات التي يعاني منها إضافة لتتبع مسار السياسة المالية وأهميتها في الجزائر.

ومن أجل قياس تأثير متغيرات السياسة المالية (السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية) على المؤشرات الكبرى للتوازن (النمو الاقتصادي؛ البطالة؛ التضخم؛ وميزان المدفوعات) وتحديد مدى فعاليتها في الاقتصاد الجزائري، اعتمد الباحث على الجانب القياسي وذلك باستعمال النماذج القياسية الدينامكية التي تساعد على فهم الطريقة التي ترتبط بها هذه المتغيرات فيما بينها عبر العلاقات السببية، حيث أكد الباحث أن هذه النماذج تساعد على

[1] محمد عوامر، **دور صدمات السياسة المالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980– 2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتنمية مستدامة، جامعة خميس مليانة، 2019/2018.

استخلاص القيم العددية للمعلمات قصيرة وطوية الآجل للمتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على مخرجات برنامج **Eviews 10** لإجراء العمليات الحسابية المناسبة من أجل نتائج الدراسة.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ أظهرت نتائج الدراسة القياسية عدم استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة في الأصل، ولكنها تستقر بعد أخذ الفروق الأولى، كما دلت نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار "جوهانس" على غياب علاقة تكاملية بين المتغيرات التي تضمنها كل نموذج من النماذج الأربع، وقد جاءت نتائج تقدير النماذج باستعمال نموذج (VAR)على ضعف أثر متغيرات السياسة المالية (السياسة الاتفاقية والسياسة الضريبية) على مؤشرات التوازن الداخلي (الناتج المحلي؛ البطالة؛ التضخم)، لكن تأثيرها على متغير التوازن الخارجي (الميزان التجاري) كان أكبر؛

✓ من خلال تقدير أثر الصدمات العشوائية للسياسة المالية فقد تبين أن:

- حدوث صدمة هيكلية موجبة بالنسبة للنفقات الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مقدرة ب 1% سيكون لها أثر سالب ومتزايد على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الآجال القصيرة، بينما يكون لها أثر عكسي على معدل البطالة في الآجل القصير لكنه يبقى صغيرا، بينما يصبح أثر الصدمة موجبا ومتزايد في الآجلين المتوسط، بينما تؤدي الصدمة إلى أثر عكسي على معدل التضخم في الآجل القصير قبل أن تتحول لأثر إيجابي في الآجل المتوسط والطويل، أما بالنسبة لآثرها على الميزان التجاري كان سالب على طول الآجال القصير؛ المتوسط والطويل؛

- أما تأثير صدمة هيكلية موجبة في الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مقدرة ب 1% ستؤدي لأثر موجب، بينما تنعكس الصدمة الإيجابية على معدل البطالة بشكل عكسي، أما بالنسبة لمعدل التضخم فإن تأثير الصدمة يكون عكسيا على طول الآجال القصيرة والطويلة، بينما يكون أثر الصدمة على الميزان التجاري عكسيا؛

✓إنّ العوامل التي أدت للتأثير سلبا على فعالية السياسة المالية في الجزائر يمكن أنّ تعزى بالأساس إلى تركيز صناع السياسة المالية على الأهداف السياسية والاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، ورغم أهمية الأبعاد السياسة والاجتماعية إلاأنّ التركيز الشديد عليها على حساب البعد الاقتصادي والذي تجسد أساسا من خلال التركيز على القطاعات غير الاقتصادية في البرامج الانفاقية و التساهل الضريبي أسهم في تقليص مضاعفات السياسة المالية، يضاف إلى ذلك الضعف الذي يتسم به الاقتصاد الجزائري، والذي يتجسد أساسا من خلال تشوه الهيكل الإنتاجي بالشكل الذي يجعل من درجة استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمات السياسة الانفاقية ضعيفا جدا، بالإضافة إلى التشوه الذي يطبع الهيكل الضريبي والذي يظهر من خلال الاعتماد الكبير على الجباية البترولية، يضاف لها سوءإدار ة السياسة المالية التي يتجسد في انتهاج التوسع المالي في فترات الرواج الاقتصادي

والانكماش المالي في فترات التراجع (الركود)، كل تلك العوامل أدت في الأخير إلى التأثير سلبا على فعالية السياسة المالية في الجزائر، وساهمت في تخفيض قيمة مضاعفاتها.

9. دراسة لبزة و ضيف الله (2019):[1] هدفت هذه الدراسة في البحث عن التوازن الاقتصادي الجزائري، ومدى تأثير سياسة الانكماش المالي والنقدي على التوازن من خلال دراسة وتحليل متغيرات مؤشري التوازن الداخلي والخارجي، أيضا في محاولة لتقييم فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، كذلك البحث في تحليل السياسات وكيفية استخدامها في تحقيق التوازن الاقتصادي، كل هذا في محاولة لبناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري.

حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ وجود علاقة سببية بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية ومؤشرات التوازنات الداخلية والخارجية، حيث أظهر اختبار **Granger** وجود حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) بين متغيرات الدراسة، لأنه مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية؛

✓ من خلال مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرا الدراسة في الجزائر، أظهرت أن 85% من أهم المتغيرات لها ارتباطات قوية وطردية، أما باقي المتغيرات فهي ارتباطات عكسية؛

✓ إن سياسة الانكماش المالي أكثر فعاليةوتأثيراً من الانكماش النقدي، وذلك يبرز من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب الذي يؤثر على منحنى سوق السلع والخدمات وذلك من خلال الانتقال نحو اليسار، وقد انخفض الناتج المحلي ولكن بنسبة ضئيلة على عكس الانكماش النقدي الذي انخفض فيه الناتج المحلي الإجمالي انخفاض شديد يرافقه ارتفاع في سعر الصرف ومعدل الفائدة، وهو ما يتعارض مع الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوعنا، من خلال الوقوف على أساسياتها وعرضها بإيجاز، وهي دراسات عديدة نذكر منها يلي:

1- دراسة Raffaela. G, Sandro. M, Stefano. N, Roberto P (2007) [2]

هدفت هذه الورقة إلى المساهمة في تحليل آثار السياسة المالية من خلال تطبيق نهج الانحدار الذاتي للبيانات الإيطالية، على وجه الخصوص تدرس الورقة آثار الإنفاق الحكومي، وتميز بين الإنفاق على الأجور وغير الأجور، وصافي الإيرادات. ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج VAR ذو 7 متغيرات، والذي يتضمنأيضاً الناتج المحلي

[1] هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، **شكل التوازن الاقتصادي في ظل سياستي الانكماش المالي والنقدي "دراسة حالة الجزائر 1990-2016"**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 04، ماي 2019.

[2] **R**affaela Giordano, **S**andro **M**omigliano, **S**tefano Neri, **R**oberto Perotti, **The effects of fiscal policy in Italy: Evidence from a VAR model**, European Journal of Political Economy,N 23, January 2007.

الإجمالي الخاص؛ التضخم؛ والعمالة ومعدل الفائدة كمعيار يتم النظر في المواصفات الأخرىأيضً ا لأغراض إنشاء مقارنة متجانسة مع دراسات VAR الأخرى، والتحقق من النتائج وتحليل آثار الصدمات المالية على المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي.

خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج كانت على النحو التالي:

✓ النفقات المباشرة لها تأثير إيجابي على الناتج، ومع ذلك فإن آثار الإنفاق على نفسها أقلثباتًا بكثير من تلك المقدرة للاقتصاد الأمريكي، مما يعني استجابة للناتج صغيرنسبيً ا ويتلاشى بسرعة من حيث المضاعف التراكمي وهو مؤشر يقيس الآثار على النشاط الاقتصادي لكل وحدة إنفاق؛

✓ إن الصدمات على المشتريات الحكومية للسلع والخدمات لها تأثير كبيرنسبيً ا على النشاط الاقتصادي، حيث أن الصدمة الخارجية 1٪ (من حيث الناتج المحلي الإجمالي الخاص) ترفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الخاص بنسبة 0.6٪ بعد 3 أرباع، لتصل استجابة الناتج المحلي الإجمالي الخاص إلى الصفر بعد عامين، مما يعكستأخرً ا منخفضً نلسبيً ا لاستمرار صدمة الإنفاق؛

✓ أما قيم المضاعف التراكمي (المحسوب للناتج المحلي الإجمالي) في الفصول الرابع والثامن والثاني عشر هي 2.4 و2.4 و1.7 على التوالي. تشير هذه القيم إلى أن المشتريات لها تأثير أكبر على النشاط الاقتصادي من تلك التي تشير إليها بشكل عام النماذج الاقتصادية ذات الميزات "الكينزية" قصيرة المدى؛

✓ تتحدد الزيادة في النشاط الاقتصادي بالاستجابات الإيجابية لكل من الاستهلاك الخاص والاستثمار؛

✓ التأثير على التضخم إيجابي وقصير الأجل، في المقابل ليس للأجور العامة تأثير كبير على الناتج، حيث يظهر تأثير سلبي وكبير على العمالة بعد 6 أرباع؛

✓ وأخيرا الصدمات لصافي الإيرادات لها آثار ضعيفة ومتناقضة إلى حد ما على جميع متغيرات الاقتصاد الكلي.

2- دراسة Ignacio Lozano, Karen Rodríguez (2011) [1]

هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة أثار السياسة المالية على الاقتصاد الكلي الكولومبي في المدى القصير، وذلك خلال الفترة 1980- 2007 و باستخدام نموذج (SVAR).

حيث اعتمد الباحثين في دراسة الآثار الاقتصادية الكلية قصيرة المدى للسياسة المالية في كولومبيا للفترة 1980-2007 باستخدام نموذج SVAR الذي أوصت به العديد من الأوراق التجريبية السابقة على نطاق واسع، أما في ما يخص متغيرات الدراسة فقد اعتمد الباحثين في دراستهم على نموذج SVAR خماسي المتغيرات والذي يشمل الإنفاق الحكومي والإنتاج وإيرادات الضرائب والتضخم وأسعار الفائدة قصيرة الأجل.

أهم النتائج التي توصل لها الباحثين في دراستهم هي:

[1] Ignacio Lozano, Karen Rodríguez, **"Assessing the macroeconomic effects of fiscal policy in Colombia"**, Journal of Financial Economic Policy, Vol. 3 Issue: 3, 2011, pp.206-228.

✓ قام صانعو السياسات في البلاد طوال فترة الدراسة بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بعيدة المدى لتحديث الدولة وتعزيز أنشطتهم الإنتاجية، حيث لعبت السياسة الماليةدوراً حاسماً في تحقيق هذه الأهداف؛

✓ تم تقييم آثار الاقتصاد الكلي للصدمة المالية عن طريق أبسط نموذج (SVAR ثلاثة متغيرات) حيث كانت النتائج كالأتي: إما أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب إلى توسيع الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير خلال الأرباع الستة الأولى، بعد ذلك تميل الآثار إلى الاختفاء بثبات على المدى المتوسط، ثم تتناقض هذه النتائج مع النتائج الضئيلة التي تم العثور عليهاسابقاً لكولومبيا؛

✓ باستخدام النموذج الأساسي نموذج SVAR تم العثور على الآثار التالية لصدمة الإنفاق الحكومي الإيجابية:

- يستجيب الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي وملحوظ خلال الأرباع الستة الأولى ويظهرشكلاً نموذجياً على شكل حدبة مع تأثير الذروة في الربع الثالث، ثم ينخفضتدريجياً ويصل إلى الصفر بعد السنوات الأربع، حيث يتقلب مضاعف الناتج التراكمي بين 1.12 و1.19 من المدى القصير إلى المدى المتوسط، وهو ما يتفق بشكل عام مع ما وجد في كولومبيا باستخدام منهجيات بديلة؛
- يستجيب كل من التضخم وأسعار الفائدة الاسمية بشكل إيجابي وملحوظ، خاصة بعد السنة الثانية؛
- تظهر استجابة إيجابية كبيرة من قبل الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص على الرغم من أن استجابة المتأخرة أكبر وأقصرعمراً ؛
- فيما يتعلق بآثار الإنفاق العام التي أظهرها النموذج فإن الاستجابة القوية والهامة للناتج والاستثمار الخاص لصدمة الاستثمار العام في نفس الوقت الذي يكون فيه تأثير الاستهلاك الحكومي ضعيفا وغير هام هو أمر ملحوظ؛
- يتفاعل معدل البطالةسلباً وبشكل ملحوظ مع الصدمة الإيجابية في الإنفاق الحكومي.

و بشكل عام تتوافق النتائج الموجودة في هذه الدراسة مع نظرية دورة الأعمال الحقيقية والنماذج "الكينزية" لكل من التوازن الجزئي التقليدي وأنواع التوازن العام الجديدة، حيث أن الزيادة في النفقات الحكومية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك والعمالة وأسعار الفائدة الحقيقية.

3- دراسة بهدل ولد لحبيب (2011):[1] هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن آثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي العام، ومن خلال الكشف عن السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، أي بصفة عامة يهدف البحث إلى كشف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا وإنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه.

[1] بهدل ولد لحبيب، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة 1999-2009**، مذكرة ماجيستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقائد، تلمسان، 2010-2011.

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية وتحقيق التوازن، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث.

حيث اعتمد الباحث على بيانات رقمية للواقع الموريتاني والصادرة عن الجهات الرسمية وهي: وزارة المالية، وزارة الشئون الاقتصادية والتنمية، البنك المركزي، المكتب الوطني للإحصاء والمركز الموريتاني لتحليل السياسات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ إن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة، وقد مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة، حيث بلغت في المتوسط 70% وهذا راجع إلى نفقات القطاع العام من (صحة وتعليم.... إلخ)، بالإضافة إلى كتلة الأجور وخاصة المتعلقة بإطارات الدولة التي أخذت نسبة لا تستهان بها، هذا من جهة وسوء استعمال النفقة العامة وتبديد الأموال العمومية بشتى الطرق من جهة أخرى؛

✓ أما نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت نمو متواصل في أغلب سنوات الدراسة وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة (الباقية) وخلق استثمارات جديدة؛

✓ إن السياسة الإيرادية المطبقة في موريتانيا تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات الجبائية العادية، حيث عرفت خلال فترة الدراسة تزايد مستمر وبمعدلات نمو متذبذبة؛

✓ إن العجز في ميزانية الدولة يجب أن ينظر له من خلال هيكل الإيرادات العامة، من جهة والالتزامات الحكومية من جهة أخرى، وقد كان للعجز أن يبلغ مستويات أعلى إلا أن الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة دون ذلك، حيث تركزت هذه الإجراءات أولا على وضع النفقات العامة عند حدود معينة ومحاولة زيادة الموارد بأشكالها؛

✓ إن سد عجز الموازنة العامة للدولة يعد إحدى الركائز الأساسية لإصلاح المسار المالي والاقتصادي، حيث أن تحقيق ذلك لا يتم بصورة متدرجة، ومهما يكن فإن الحكومة تكون على ثقة في إمكانية الوصول إليه بالمثابرة وحسن استخدام الموارد؛

✓ أتضح أن موضوع التوازن الاقتصادي العام يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة، وبعبارة أخرى إن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس، وقد تمثلت الاختلالات في نمو الاستهلاك بمعدل أعلى من نمو الإنتاج، كذلك زيادة الإنفاق العام عن الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر، وعليه فإن التحليل العلمي الدقيق للحالة الراهنة للاقتصاد يدل على أنه يعاني منذ فترة طويلة من اختلالات في التوازن الاقتصادي العام، وبمعنى آخر إن الاقتصاد الوطني يعاني من خلل في هيكله من جهة وقصورا في نظام إدارته من جهة أخرى؛

✓ إن الاختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الموريتاني ترجع إلى عاملين رئيسين:

- **العامل الأول**: الصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الاضطرابات التي تصيب أسعار المعادن والصيد خاصة أسعار الصرف؛
- **العامل الثاني** يتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية والتي نتج عنها عجز لازم الميزانية وكان سببا رئيسيا في اختلال التوازن الاقتصادي العام.

ولتحقيق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الموريتاني لابد من إنفاق عام أكثر رشدا واقتطاع عام أكثر جدوى وتجارة خارجية أكبر ربحا، وسياسة نقدية أكثر فعالية، وموازنة عامة أكثر شفافية.

4- دراسة الجبوري والزاملي (2014):[1] هدفت هذه الدراسة للبحث في دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، وذلك من خلال إعطاء صورة واضحة لمفهوم الإنفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي وكذلك طبيعة العلاقة بينهما، أيضا دراسة ما يؤثر على الاستقرار في العراق بدراسة تطور حجم الإنفاق ومدى تأثيره على الاستقرار من خلال الإنفاق الجاري والاستثماري.

اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على المنهج الاستدلالي من خلال الجانب النظري، وذلك من أجل دراسة المفاهيم المتعلقة بظاهرة التضخم؛ البطالة والإنفاق الحكومي، كذلك اعتمادا على المنهج الاستقرائي المبني على استنباط النتائج من أجل قراءة الواقع الاقتصادي في العراق من خلال تحليل بيانات متغيرات الدراسة، أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فقد اعتمادا على بعض المتغيرات التي تمثل الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في: التضخم والبطالة، إضافة للمتغير الأساسي وهو الإنفاق الحكومي والمتمثل في: الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ إن الإنفاق الحكومي هو ليس مجرد رقم نقدي يسجل في الموازنة العامة للدولة بل انه يجسد حقيقة مهمة وهي أن هذا الرقم هو حصيلة تفاعل العديد من العوامل سواء ما يتعلق منها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ أن هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على مستوى الإنفاق الحكومي؛

✓ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما(الصناعة والزراعة (، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساسا على بنية تحتية متكاملة(محطات الطاقة؛ محطات المياه؛ شبكات الطرق؛ المؤسسات التعليمية والصحية ...الخ)، لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة؛

[1] بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي، **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003- 2012)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، العراق، 2014.

✓ تعد مشكلتي البطالة والتضخم من المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، نظرا لنتائجها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الاقتصاد.

5- دراسة الدليمي وخميس عبيد (2014):[1]هدفت هذه الدراسة في البحث عن الأثر الارتدادي والتفاعلي للسياسيتين المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي العام، وذلك من خلال تحليل التفاعل والتنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وكذلك اثر هذا التفاعل والتنسيق على الاستقرار والنمو الاقتصادي من أجل معالجة الاختلالات في النشاط الاقتصادي.

من أجل التحقق من الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة والمتمثلة في: **إن عدم التناسق بين إجراءات السياستين النقدية والمالية تخلق حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعد الشرط الضروري والكافي للتوازن الاقتصادي العام**، تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث إذ تطرقا في المبحث الأول إلى الجانب النظري للتوازن الاقتصادي في السوق السلع والخدمات (IS)وسوق النقد(LM)، فيما تناول المبحث الثاني التوازن المستقر والتوازن الغير مستقر، أما المبحث الثالث فقد قاما بتحليل البيانات من أجل تحديد طبيعة الارتداد والتجاوب بين السياستين النقدية والمالية وأثر ذلك على التوازن الاقتصادي العام.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

✓ إن التوازن الاقتصادي العام يحتاج إلى تجاوب السياستين النقدية والمالية وتزامنهما في التطبيق؛

✓ إن التجاوب بين السياستين يخلق حالة الاستقرار الاقتصادي وإن الارتداد يخلق حالة الدورة الاقتصادية؛

✓ إن مرونات الاستثمار والطلب النقدي تجاه أسعار الفائدة عوامل أساسية في تحديد طبيعة التوجهات النقدية والمالية المتكاملة وأثرها في التوازن الاقتصادي العام؛

✓ إن التناقض بين إجراءات السياستين النقدية والمالية تخلق توازنا اقتصاديا غير مستقر في الأمد القصير؛

✓ تلعب السياسة النقدية دورا مؤثرا وحساسا في الطلب الكلي النقدي (القيمة النقدية للسلع والخدمات)، كما تؤثر السياسة المالية.

6- دراسة سرين جميل حسن الوحيدي (2017):[2]هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال تحديد أثر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، كذلك التأكيد على أهمية الدور الذي يلعبه الإنفاق في تحسين النشاط الاقتصادي، وإبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر هام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، وذلك عم طريق الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يمر أثر

[1] فريد جواد كاظم الدليمي، باسم خميس عبيد، **تحليل الأثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي العام (IS-LM)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 07، العراق، 2014.

[2] سرين جميل حسن الوحيدي، **الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، مع وضع تصور حول تأثير الأوضاع السياسية في الفترة (1994-2015) على النمو الاقتصادي في فلسطين.

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث والمتمثلة في ما يلي: **ما أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي الفلسطيني؟**، اعتمدت الباحثة على منهجين الأول المنهج الوصفي التحليلي لتقديم صورة وصفية تحليلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية، من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، أما المنهج الثاني تم استخدام المنهج التحليلي القياسي من أجل قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تفسير النتائج عن طريق استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

حيث إن أهم المتغيرات الاقتصادية التابعة والمستقلة التي اعتمد عليها الباحث في تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تمثلت في ما يلي: المتغير التابع (المستهدف) تمثل في (GDP) وهو مؤشر النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما المتغيرات المستقلة شملت على:
(GE) الإنفاق الحكومي؛ و$(OPEN)$ الانفتاح التجاري (حجم التجارة الخارجية إلى الناتج)؛ و(FDI) الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و(AID) يعبر عن المساعدات والإعانات؛ و(GCF)إجمالي تكوين رأس المال؛ و(POP) حجم السكان؛ و(INF) معدل التضخم.

ومن أجل تحديد أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي اعتمدت الباحثة على التحليل القياسي وذلك باستخدام أساليب القياس، حيث اعتمدت على ثلاث طرق للقياس والمتمثلة في: "الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression؛ الانحدار المتعدد Multiple Regression؛ والمعادلات الآنية Simultaneous equations"، ولتقدير معلمات هذه النماذج والقوة التفسيرية لها، حيث استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي **Stata 12**.

خلصت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ وجود علاقة ايجابية بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام و النمو الاقتصادي؛
- ✓ يعتبر الإنفاق الحكومي من المتغيرات المهمة والأساسية والمصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني؛
- ✓ تقاربت نتائج تقدير الإنفاق الحكومي في جميع النماذج التطبيقية المستخدمة في التحليل: نموذج الانحدار البسيط ونموذج الانحدار المتعدد كذلك نموذج المعادلات الآنية، حيث أظهرت النتائج أن: الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، كما أن رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر لهم تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أن المساعدات الخارجية وحجم السكان والتضخم لهم تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المساعدات الخارجية، الانفتاح الاقتصادي، والسكان على الإنفاق الحكومي.

المطلب الثالث: المساهمة البحثية للدراسة الحالية

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا، تم ملاحظة أن جميع الدراسات تهدف إلى معرفة الآثار الناجمة عن الإنفاق العام و أثرها على متغيرات التوازن الاقتصادي، حيث تنوعت طرق هذه الدراسات في الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، فمنهم من استخدم أحد أدوات الاقتصاد القياسي (الانحدار المتعدد، التكامل المشترك،.....الخ)، ومنهم من اعتمد على الجانب التحليلي، حيث سنحاول معرفة ما مدى مساهمة هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي نرى أنها قادرة على تحديد أوجه الاختلاف والمساهمة لهذه الدراسة مقارنة بما تم عرضه من دراسات سابقة في الموضوع.

1.**بالنسبة لحداثة موضوع الدراسة:** يعتبر موضوع التوازن العام من بين أهم المفاهيم الأساسية والحديثة في اقتصاديات الدول، إذ يعتبر من المواضيع الهامة ويمكن القول أيضا أنه موضوع حديث ومازال مجال البحث فيه خصب يقبل المزيد من الدراسات والتحليلات في هذا المجال وخاصة عندما يتعلق البحث في التوازن من منظور الاقتصاد الكلي، فهنا يعتبر الموضوع جديد ومتجدد وقابل للمناقشة والطرح، حيث تتطلع هذه الدراسة الحالية إلى البحث حول الآثار الناتجة عن التغير في الإنفاق العام وآثرها على التوازن الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال الفترة من 1990 إلى 2017، فمن خلال كل هذا تبرز لنا حداثة هذه الدراسة وحتى بعض الدراسات السابقة.

2.**من حيث المتغيرات المستخدمة في الدراسة:** تعددت المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة من متغيرات خاصة بالتوازن الاقتصادي وأخرى خاصة بالسياسة المالية، كذلك من متغيرات خاصة بالاقتصاد الكلي، غير أن هذه الدراسة اعتمدت في تحديد متغيرات التوازن الاقتصادي على المربع السحري ل"كالدور" والمتمثلة في (معدل النمو الاقتصادي؛ معدلات التضخم؛ معدلات البطالة ورصيد ميزان المدفوعات)، أما بالنسبة لمتغيرة الإنفاق فقد تم الاعتماد على الإنفاق العام السنوي.

3. **من حيث منهج الدراسة:** تعتبر الدراسة الحالية دراسة وصفية تحليلية قياسية، لأنها تأخذ بعين الاعتبار بيانات الاقتصاد الجزائري وتحليلها بالاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية، وأيضا الاستعانة بالنماذج القياسية في التحليل بالإضافة إلى الاستعانة بالتقارير والإحصائيات المقدمة من طرف المؤسسات الوطنية والعالمية، وهو نفسه تقريبا النهج المعتمد في جل الدراسات السابقة خاصة المتعلقة بالدراسات القياسية، بالإضافة إلى استخدام منهجية أو أسلوب IMRAD للأعداد البحوث العلمية وبصورة موسعة تتلائم مع طبيعة الدراسة.

المبحث الثاني: تطور السياسة الانفاقية

لقد مرت السياسة المالية بمراحل مختلفة كانعكاس للتحولات والتقلبات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الممتدة بين 1990-2017، وقد انعكست تلك التحولات على أدواتها، حيث تعد السياسة الاتفاقية في الجزائر كما هو الحال بالنسبة لمعظم البلدان النفطية بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فهي تمثل إحدى أهم القنوات الرئيسية لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ذلكأنّ ضعف القطاع الخاص يدفع بالحكومة إلى لعب الدور الرئيسي لتنشيط النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: تبويب النفقات العامة في الجزائر

إن دول العالم تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، ولما لذلك من أهمية بالغةفإنّ الجزائر وكغيرها من هذه الدول تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف.[1] حيث تنقسم النفقات العامة في الجزائر لشقين، الأولى تمثل نفقات التسيير (النفقات الجارية) Dépenses Courantes، أما الثانية فهي نفقات التجهيز (النفقاتالرأسمالية).Dépenses en Capita

1. نفقات التسيير: تسمى كذلك باعتمادات التسيير وهي تتضمن حسب نص المادة 5 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية "تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة".[2] وترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي واليومي للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد إشباع الحاجات العامة.[3]

1.1. توزيع نفقات التسيير: تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب[4]وهي:

- أعباء الدين العام والنفقات المحسوبة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

وتنقسم هذه الأبواب إلى الأقسام التالية:[5]

---

[1] بن عزة محمد، **مرجع سابق**، ص 193.

[2] قانون رقم 90-21 مؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية العدد: 35، 1990.

[3] يلس شاوش بشير، **المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 62.

[4] المادة رقم (24) من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

[5] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص-ص 53-54.

- **الباب الأول: أعباء الدين العام والنفقات المحسوبة من الإيرادات:** يتضمن هذا الباب النفقات المخصصة لتسديد الدين العام وكذا مختلف النفقات العمومية المحسوبة من الإيرادات وهي تحتوي على عدة أقسام:[1]
  - ✓ **القسم الأول:** الدين القابل للاستهلاك؛
  - ✓ **القسم الثاني:** الدين الداخلي (الدين العائم)؛
  - ✓ **القسم الثالث:** الدين الخارجي؛
  - ✓ **القسم الرابع:** الضمان (بالنسبة للقروض والتسبيقات التي تعقدها الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
  - ✓ **القسم الخامس:** النفقات المحسوبة من الإيرادات (المتمثلة في النفقات المخصصة لتسديد أو لإرجاع الموارد التي حصلت عليها الدولة بغير وجه حق).
- **الباب الثاني: تخصيصات السلطات العامة:**وهي تشتمل على النفقات الضرورية لإدارة المؤسسات السياسية، كما تتضمن اعتمادات إجمالية يلجا إليها عند الحاجة من أجل تدعيم ميزانية بعض الوزارات، ويكون ذلك عن طرق مراسيم تحويل الاعتمادات.
- **الباب الثالث:** وسائل المصالح:[2] يجمع هذا الباب الاعتمادات المخصصة لإدارة جميع مصالح الوزارات، وهي تحتوي على نفقات المستخدمين (Dépenses de Personnels) ونفقات الأدوات (Dépenses de matériels) الموزعة على الأقسام السبع التالية:
  - ✓ **القسم الأول:** مرتبات العمال (الأجور؛ التعويضات التي يتقاضاها الموظفون)؛
  - ✓ **القسم الثاني:** المعاشات والمنح (ربوع وحوادث العمل)؛
  - ✓ **القسم الثالث:** التكاليف الاجتماعية (منح عائلية)؛
  - ✓ **القسم الرابع:** الأدوات وتسيير المصالح؛
  - ✓ **القسم الخامس:** أشغال الصيانة (صيانة المباني)؛
  - ✓ **القسم السادس:** إعانات التسيير (بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للوصايا)؛
  - ✓ **القسم السابع:** المصاريف المختلفة (المصاريف القضائية والتعويضات....).
- **الباب الرابع: التدخلات العمومية:**[3] يجمع هذا الباب تدخلات الدولة (الوزارات) في الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويضم الأقسام التالية:
  - ✓ **القسم الأول:** تدخلات إدارية (الإعانات الممنوحة للجماعات المحلية)؛
  - ✓ **القسم الثاني:** نشاط دولي (يتضمن المساهمات المالية التي تدفعها الدولة الجزائرية للمنظمات الدولية)؛

---

[1] للتفصيل أكثر حول محتوى هذا الباب انظر المرسوم رقم 67-17 المؤرخ في 7 يناير 1967 المتضمن توزيع الاعتمادات المفتوحة في ميزانية التسيير بالنسبة لسنة 1967 وعلى الخصوص ميزانية الأعباء المشتركة، الجريدة الرسمية، العدد: 03، 1967.

[2] يلس شاوش بشير، **المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، مرجع سابق، ص 64.

[3] محفوظ فاطمة، **مرجع سابق**، ص 197.

✓ **القسم الثالث**: نشاط تربوي وثقافي (يضم المنح العائلية)؛

✓ **القسم الرابع**: نشاط اقتصادي (تشجيعات وتدخلات، إعانات اقتصادية)؛

✓ **القسم الخامس**: نشاط اقتصادي (إعانات للمؤسسات ذات المصلحة الوطنية)؛

✓ **القسم السادس**: نشاط اجتماعي (مساعد وتضامن)؛

✓ **القسم السابع**: نشاط اجتماعي، احتياط (مشاركة الدولة في مختلف صناديق التقاعد؛ تدابير حماية الصحة...).

توزع نفقات التسيير التي تتضمنها هذه الأبواب الأربعة في الجدول "ب" من الميزانية حسب الطريقة التالية:[1]

– توزع النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات ويحدد قانون المالية سنويا الاعتمادات الإجمالية المخصصة لكل دائرة وزارية، ويتكلف المرسوم بعد ذلك بإجراء توزيع لهذه الاعتمادات الإجمالية حسب الأقسام والفصول المشار إليها سابقا؛

– أما النفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني والتي تشترك فيها مختلف الوزارات، فإنها تجمع وتقيد في الجدول "ب" من الميزانية العامة للدولة تحت عنوان موحد: "التكاليف المشتركة" بعد الاعتمادات الموجهة لكل وزارة.

جدول رقم (03–01): توزيع الإعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.273.807.000
مصالح الوزير الأول	4.326.911.000
الدفاع الوطني	1.230.330.000.000
الشؤون الخارجية	38.383.000.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	431.994.418.000
العدل	77.529.605.000
المالية	86.615.374.000
الطاقة	59.844.836.000
المجاهدين	230.754.424.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.360.349.000
التربية الوطنية	724.681.708.000
التعليم العالي والبحث العلمي	364.283.132.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.936.401.000
الثقافة	14.903.360.000

[1] يلس شاوش بشير، **المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، **مرجع سابق**، ص 65.

البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.304.381.000
الشباب والرياضة	36.518.016.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	82.173.251.000
الصناعة والمناجم	4.685.200.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	225.179.207.000
السكن والعمران والمدينة	16.238.221.000
التجارة	17.527.751.000
الاتصال	18.360.897.000
الأشغال العمومية والنقل	24.655.965.000
الموارد المائية	13.685.429.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.117.974.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	408.282.838.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	197.595.537.000
العلاقات مع البرلمان	223.629.000
البيئةو الطاقات المتجددة	2.108.927.000
المجموع الفرعي	**4.399.874.548.000**
التكاليف المشتركة	493.564.547.000
المجموع العام	**4.893.439.095.000**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، **قانون المالية لسنة 2020**، الجريدة الرسمية، **العدد 81**،الصادر بتاريخ 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، يتضمن قانون رقم 19-14، ص 51.

2. نفقات التجهيز: هي النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية، وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري.[1] والتي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ثروة البلاد، وتخصص للقطاعات الاقتصادية العمومية، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة.[2]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 98-40 المؤرخ في أول نوفمبر 1998 **المتعلق بتحويل ونقل الاختصاصات والمهام وتسيير الهياكل والوسائل والمستخدمين التابعة لميزانية الدولة للتجهيز**، الجريدة الرسمية، العدد: 05، 1998، ص 09.

[2] عمير حمه، **النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر – دراسة قياسية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة عنابة، 2018-2019، ص 132.

1.2. مضمون نفقات التجهيز: يتم توزيع نفقات التجهيز حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي[1]. حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة أبواب:[2] الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛ النفقات الأخرى المتعلقة برأسمال.

كما يمكن تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات، حيث يحدد التوزيع بين القطاعات للإعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بعنوان الجدول (ج) ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية وذلك ما يوضحه الجدول الموالي الخاص بميزانية التجهيز لسنة 2019 بحيث تظهر القطاعات والإعتمادات المخصصة لها بالمقابل.

جدول رقم (03-02): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20.000	8.228.690
الفلاحة والري	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على سكن	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.469.880.844**	**2.130.208.744**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	643.307.287
احتياطي لنفقات غير متوقّعة	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**150.000.000**	**799.464.487**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.619.880.844**	**2.929.673.231**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحكومة، **قانون المالية لسنة 2020**، الجريدة الرسمية، **العدد 81**، الصادر بتاريخ 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، يتضمن قانون رقم 19-14، ص 52.

[1] المادة 35 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 68.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

تخضع سياسة الإنفاق العام في الجزائر بالدرجة الأولى إلى الجباية البترولية والتي تمثل المورد الرئيسي لإيرادات الموازنة العامة في الجزائر[1]، حيث شهد الإنفاق الحكومي تطورات عدة وهامةأثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها، وبسبب تراجع مداخيل الدولة النفطية وبسبب الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال التسعينيات بإشراف من الهيئات الدولية، والتي أجبرت الحكومة على تخفيضه كشرط من شروط الإصلاح وكأساس للتحول نحو اقتصاد السوق الذي لا يشجع على تدخل الدولة في الاقتصاد، هذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 وحتى سنة 2000، بينما ومع نهاية سنوات 2000، وبداية سنة 2001 عرف الإنفاق الحكومي ارتفاعا محسوسا وذلك بسبب البحبوحة والانفراج المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني من جراء تحسن سعر البرميل الخام من النفط، مما أدى إلى إتباع سياسة إنفاقية توسعية لتدخل في برامج اتفاقية ضخمة من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، ولإبراز أهم التحولات التي شهدتها النفقات العامة يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (03-03) كما يلي:

جدول رقم (03-03): تطور النفقات العامة في الجزائر

السنوات	نفقات التسيير (10^9)	نفقات التجهيز (10^9)	إجمالي النفقات (10^9)	السنوات	نفقات التسيير (10^9)	نفقات التجهيز (10^9)	إجمالي النفقات (10^9)
1990	84	56.012	140.012	**2004**	12000	720	1920
1991	118.3	77	195.3	**2005**	12000	750	1950
1992	203.9	124	327.9	**2006**	1283.45	1347.99	2631.43
1993	303.95	200	503.95	**2007**	1574.94	2048.82	3623.76
1994	323.273	212	535.273	**2008**	2017.97	2304.89	4322.86
1995	437.976	296.9	734.876	**2009**	2593.74	2597.717	5191.457
1996	437.976	301.6	739.576	**2010**	2838	3022.86	5860.86
1997	640.6	273.5	914.1	**2011**	3434.31	3184.12	6618.43
1998	771.722	208.5	980.222	**2012**	4608.25	2820.42	7428.67
1999	817.693	280.884	1098.58	**2013**	4335.61	2544.21	6879.82
2000	965.328	290.239	1255.57	**2014**	4714.45	2941.71	7656.17
2001	835.294	415.5	1250.79	**2015**	4972.28	3885.78	8858.06
2002	1050.17	509.678	1559.84	**2016**	4807.33	3176.85	7984.18
2003	1097.39	613.724	1711.11	**2017**	4591.84	2291.37	6883.22

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

تقرير "**حوصلة إحصائية 1962-2011 – المالية العامة**"، الديوان الوطني للإحصاء، ص 211، الموقع الالكتروني:

http://www.ons.dz

التقارير السنوية لبنك الجزائر (2011- 2017)، الموقع الالكتروني: http://www. bank-of-algeria.dz

[1] ضيف أحمد، **مرجع سابق**، ص 236.

يوضح الجدول السابق التطورات الحاصلة في مؤشرات النفقات الإجمالية ونفقات التسيير والتجهيز، والتي يمكن الاعتماد عليها في تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2017)، حيث تميزت هذه الفترة بالعديد من الأحداث والتغيرات الاقتصادية، كما شهدتأيضا تطبيق عدد من البرامج التنموية التي أدت لنمو كبير في النفقات الإجمالية، ويمكننا تقسيم أهم المراحل التي مرت بها السياسة الانفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة إلى مرحلتين كما يلي:

1. السياسة الانفاقية خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999): شهدت هذه المرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث تميزت هذه الفترة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، كما تميزت باشتداد أزمة تراجع أسعار البترول على معظم المؤشرات الاقتصادية، الشكل الموالي يوضح تطورات النفقات العامة في حجمها الإجمالي وفي نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-1999).

الشكل رقم (03-01): تطور السياسة الانفاقية خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999)

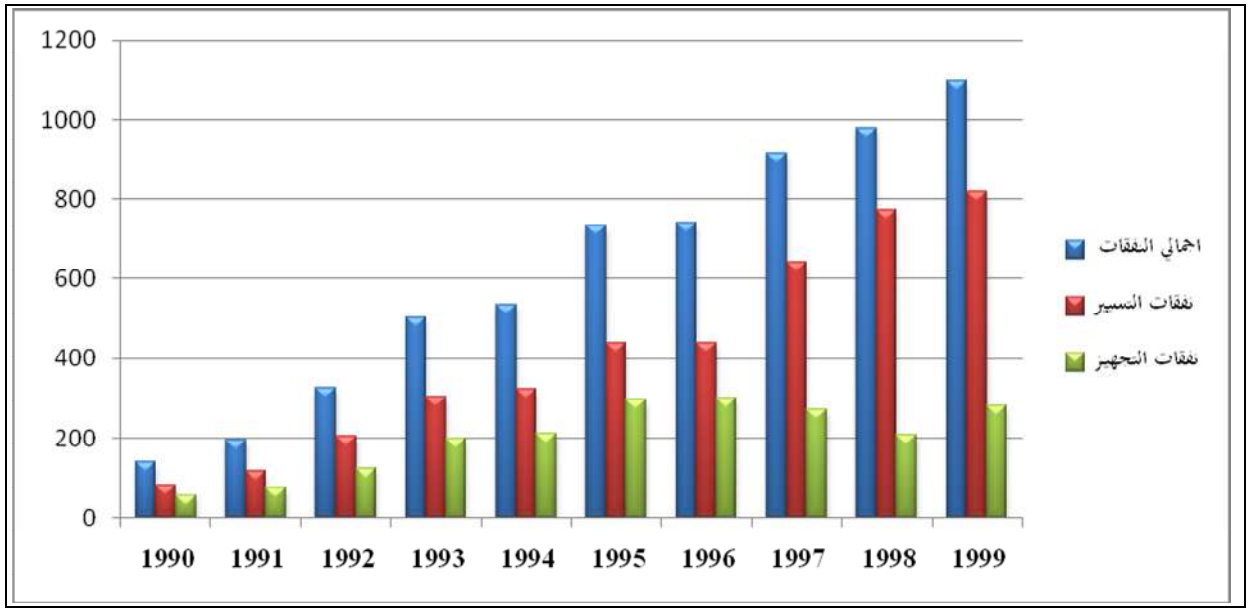

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03)، و برنامج **Excel**.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إجمالي النفقات العامة في منحنى تصاعدي، حيث شهدت هذه الفترة تزايد في حجم النفقات العامة بمختلف مكوناتها، إذ ارتفعت النفقات العامة الإجمالية من 140.012 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 1098.56 مليار دينار جزائري سنة 1999، نتيجة الارتفاع المحسوس في أسعار البترول والذي انعكس إيجابا على إيرادات العامة، بالإضافة إلى مختلف التدابير التي تم اعتمادها وتمويلها من النفقات العامة للدولة. حيث يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين رئيستين:

أولا: مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني (1990- 1994): عرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة ارتفاعا تدريجيا ولكنه بوتيرة متباطئة، حيث انتقلت من 140 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 195.3 مليار دينار

جزائري سنة 1991، أي ارتفعت بمعدل 40% لتواصل ارتفاعها المستمر في سنة 1993 لتصل 503.95 مليار دينار جزائري، ويرجع السبب إلى التزايد المستمر في نفقات التسيير والتجهيز.

فيما يخص نفقات التسيير فقد شهدت منوا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 84 مليار دينار جزائري سنة 1990إلى 323.273 مليار جزائري سنة 1994، أما بالنسبة لنفقات التجهيز شهدت ارتفاع بطئ إلى غاية 1995، حيث ارتفعت من 56.012 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 212 مليار دينار جزائري سنة 1994، أي ارتفعت بأربعة مرات خلال خمس سنوات. حيث نلاحظ أن نفقات التسيير تشكل أكثر من 70% من النفقات الإجمالية، ويرجع ذلك إلى قيام الحكومة بتنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، والذي كان هدفه التقليص من نفقات التجهيز من خلال تخفيض الإنفاق الاستثماري، وتخفيض الدين العمومي وتسديد المديونية وزيادة الأجور، إضافة إلى تحمل الدولة المهام الرئيسية كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، وتلبية حاجيات القطاعات الحساسة كالتعليم والصحة.....إلخ.[1]

ثانيا. مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية (1995–1999): عرفت هذه الفترة تذبذبا في النفقات العامة، حيث نلاحظ تراجع الزيادة في حجم النفقات العامة التي انتقلت من 734.876 مليار دينار جزائري سنة 1994 إلى 1098.58 مليار دينار جزائري سنة 1999، أي بزيادة طفيفة إذا ما تم مقارنتها بالسنوات السابقة، ويمكن تفسير ذلك إلى قيام الدولة بمجموعة الإصلاحات والمتمثلة في التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والذي يهدف إلى تقليص الإنفاق الحكومي ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة.[2]

2. السياسة الاتفاقية خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي (2000–2017): تميزت هذه الفترة بعودة أسعار النفط للارتفاع مما أضفى نوعا من الراحة المالية، توجهت من خلالها الحكومة نحو استغلالها لبعث النشاط الاقتصادي حيث وضعت مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، وفق سياسة اتفاقية توسعية ذات طابع "كينزي"، ترجمتها البرامج التنموية المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛ وبرنامج التكميلي لدعم النمو وأخيرا البرنامج الخماسي للتنمية.[3]

[1] رقاب طارق، **مرجع سابق**، ص 217.

[2] عمير حمه، **النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر – دراسة قياسية –، مرجع سابق، ص 138**.

[3] شيلق عبد الجليل، **مرجع سابق**، ص 131.

وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصاديةو الاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد.[1] يمكن توضيح تطور النفقات العامة الإجمالية، نفقات التسيير والتجهيز خلال هذه الفترة (2000-2017) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-02): تطور السياسة الاتفاقية خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي (2000-2017):

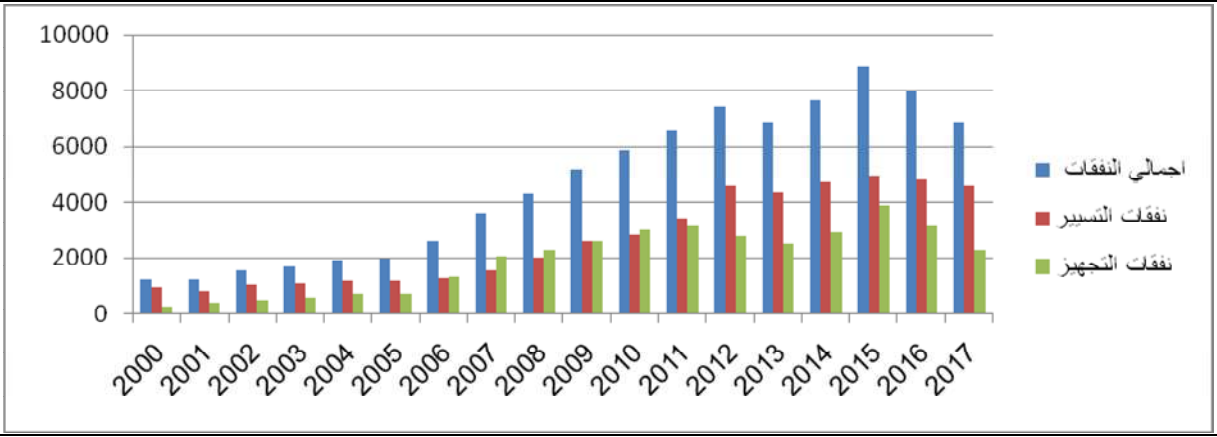

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03)، واستخدام برنامج **Excel**.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النفقات العامة الإجمالية حققت زيادة معتبرة انتقلت من 1255.57 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 8858.06 مليار دينار جزائري سنة 2015، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى التوسع في الإنفاق العام من خلال ضخ أموال ضخمة لتمويل برامج التنمية، حيث يمكن تقسيم هذه الفترة (2000-2015) إلى الفترات التالية:

أولا. الفترة (2000-2004): نلاحظ ارتفاع النفقات العامة من1250.79 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 1559.84 مليار دينار جزائري سنة 2002، لتواصل بعدها في الارتفاع إلى غاية 2004 حيث بلغت 1920 مليار دينار جزائري، ويفسر هذا الارتفاع إلى تغطية برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث تم تخصيص مجمل النفقات في المشاريع الخاصة والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى.

ثانيا. الفترة (2005-2009): عرفت هذه الفترة ارتفاع في النفقات العامة، حيث انتقلت من 1950 مليار دينار جزائري سنة 2005 إلى 2631.43 مليار دينار جزائري سنة 2006، لتستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2009 حيث سجلت ما قيمته 5191.457، ويفسر هذا الارتفاع بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي خصصت له مبالغ ضخمة، حيث غالبية نفقات هذا البرنامج وجهت من أجل تحسين القدرة الشرائية والمعيشة للمواطنين، وكذلك دعم المنشآت القاعدية، ودعم برامج التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمات العمومية.[2]

[1] محمد بن عزة، **مرجع سابق**، ص 206.

[2] رقاب طارق، **مرجع سابق**، ص 218.

ثالثا. الفترة (2010–2014): إن أهم ما يميز هذه الفترة هو تنفيذ برنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي، حيث تم تخصيص مبلغ بقيمة 21214 مليار دينار جزائري والذي يشمل شقين اثنين يتعلق الأول باستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه والذي رصد له ظرف بقيمة 9680 مليار دينار جزائري إلى جانب إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11354مليار دينار جزائري، كذلك شهدت هذه الفترة عدد من التدخلات المالية الجديدة التي تهدف إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر من خلال توسيع الدعم على السلع الغذائية، زيادة في عروض العمل من خلال فتح فرص عمل جديدة من خلال خطط العمل المختلفة وإصلاح سلم الأجور.[1] وعرفت هذه الفترة ارتفاعا غير مسبوق في النفقات، حيث كانت بداية تنفيذ هذا البرنامج بنفقات بلغت 5860.86 مليار دينار جزائري سنة 2010 لترتفع إلى 6618.43 أي ارتفعت حوالي 15%، حيث واصلت في الارتفاع لتصل إلى 7428.67 مليار دينار جزائري سنة 2012 وهي تعتبر أكبر قيمة سجلت خلال هذه الفترة، لتنخفض بعدها سنة 2013 لتصل إلى 6879.82 مليار دينار جزائري فيما شهدت سنة 2014 ارتفاعا محسوسا قدر بما قيمته 1037.74 مليار دينار جزائري عن السنة السابقة.

رابعا. الفترة (2015–2017): نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) أنه في سنة 2015 كانت هناك زيادة في النفقات حيث بلغت قيمتها 8858.06 مليار دينار جزائري، أي أن مقدار التغيير الحاصل في النفقات بين السنتين يقدر بحوالي 1202.5 مليار دينار جزائري، هذا ما يفسر محاولة الدولة العمل على ترشيد النفقات العامة في ظل أزمة انخفاض لأسعار البترول سنة 2014، وذلك محاولة التخصيص الأمثل للموارد.[2] كما نلاحظ انخفاض في النفقات خلال السنتين 2016 و2017 على التوالي، حيث تراجعت قيمة النفقات إلى 7984.18 و6883.82 مليار دينار جزائري خلال السنتين السابقتين على التوالي، والسبب الرئيسي في التدني الذي عرفته النفقات العامة هو تراجع أسعار البترول والذي نتج عنه انخفاض في الإيرادات العامة باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات البترول،[3] هذا ما جعل الحكومة غير قادرة على تحقيق الكفاءة وهذا ما اوجب تخفيض النفقات لتجنب العجز المؤثر مباشرة على الاستقرار.

[1] إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2011)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015، ص 283.

[2] زهير حمبلي، **دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر 2000/2016–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2019/2018، ص 161.

[3] محفوظ فاطمة، **مرجع سابق**، ص 199.

المبحث الثالث: تحليل تطور مؤشرات التوازن الكبرى للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2017) من منظور المربع السحري لـ"كالدور".

إن أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول، تتمثل في متغيرات النمو الاقتصادي؛ البطالة؛ التضخم؛ وصافي ميزان المدفوعات، حيث أنها تعبر عن مجمل التوازنات الداخلية والخارجية في الاقتصاد وتختصرها لتعطي صور متكاملة عن الواقع للدولة، حيث يتم تقييم مدى فعالية السياسة الاقتصادية المطبقة من خلال قدرتها على تحقيق الأهداف الأربعة المشار إليها و التي تعرف بمصطلح المربع السحري لـ"كالدور"، وفي الجزائرفإنّ التوازنات الداخلية والخارجية تخضع للتقلبات الدورية في أسعار البترول في الأسواق الدولية، وقد مرت هذه المؤشرات بوضعيات اختلال كبير نتيجة الصدمات المتعاقبة في أسعار البترول، حيث منذ بروز الصدمة النفطية الأولى لسنة 1984 واستمرت لأكثر من عقد من الزمن وتحسن معظمها خلال ال15 سنة الأولى من الألفية الجديدة، لكن الاختلالات الكبرى على مستوى تلك المؤشرات عادت للبروز من جديد نتيجة لتراجع أسعار البترول منتصف 2014، وبذلكفإنّ دراسة تطور الاقتصادي الجزائري لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار دراسة مؤشراته الكبرى.

المطلب الأول: تقييم التوازنات الكبرى في الاقتصاد الجزائري للمرحلة (1990–1999)

تعتبر هذه المرحلة من أصعب الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، حيث اجتمعت العديد من العوامل لتسهم في إطالة عمر الأزمة الاقتصادية، فانطلاقا من التراجع الكبير لأسعار النفط، مرورا بارتباط الجزائر بخدمة الدين الخارجي، ووصولا إلى التراجع الحكومي عن دعم الاستثمار والتشغيل، فقد انعكست كل تلك العوامل بشكل قوي على المؤشرات الاقتصادية الكلية.[1] ويمكننا تقسيم هذهالفترة إلى مرحلتين كالآتي:

1. المرحلة الأولى (1990–1994): تميزت هذه المرحلة بداية التقرب نحو الهيئات الدولية في محاولة لتصحيح أوضاع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي الناتجة عن تدني أسعار البترول، هذا التقرب أدى إلى إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، حيث جاءت هذه الاتفاقيات بشروط قاسية ميزتها سياسة مالية تقشفية (تقليص في حجم الإنفاق) بالتزامن مع سياسة نقدية صارمة (تحكم أكبر في الكتلة النقدية) وبالتوازي ذلك مع تحرير الأسعار، كذلك مع بداية التجارة الخارجية، كل هذه الإجراءات وغيرها جاءت لإعادة توجيه الاقتصاد الوطني، مما أدى على انعكاساتها على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي،[2] يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] محمد عوامر، **مرجع سابق**، ص 178.

[2] مسعود ميهوب وبركان يوسف، **"محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (1990–2014)"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 16، 2016، ص 18.

شكل رقم (03-03): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-1994)

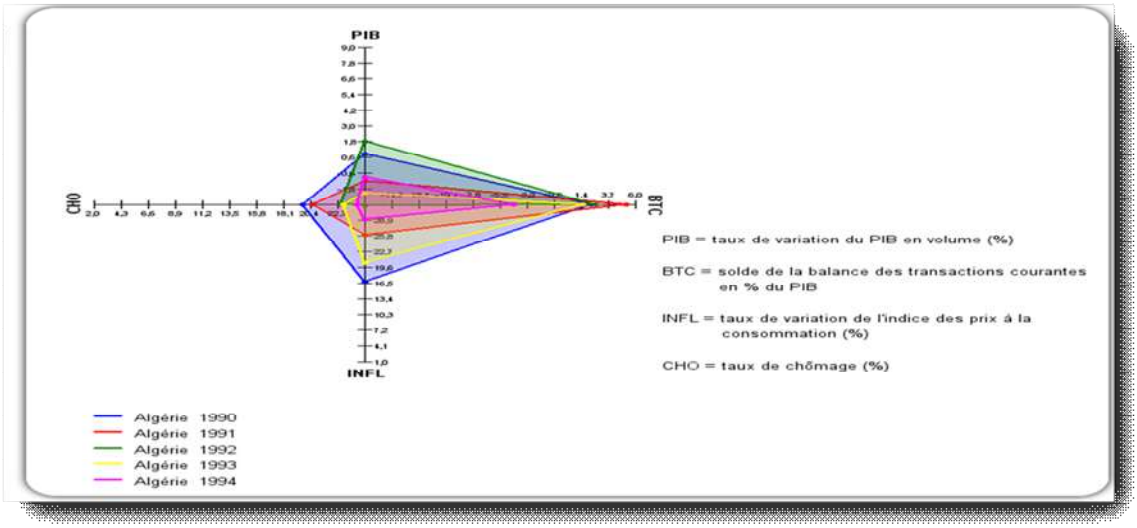

المصدر: مخرجات برنامج **Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor**

من خلال الشكل رقم (03-03) نلاحظ تشوه واضح في المربع السحري، حيث نلاحظ تراجع كبيرا بالنسبة للنمو الاقتصادي في هذه المرحلة 2.6- كمتوسط سنوي، بينما نلاحظ ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم ووصلت 27.74% و31.66% على التوالي سنويا، في حين بلغت نسبة صافي الميزان التجاري إلى الناتج الإجمالي 5.01%.[1] ويمكن إرجاع هذا التشوه نتيجة لـ:

✓ **على مستوى النمو الاقتصادي**: إن انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة يمكن تفسيره من خلال:

- تطبيق السياسة المالية التقشفية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والرامية إلى التحكم في العجز الموازني وما نتج عنها من تخفيض في قيمة الاستثمارات العمومية والقروض المقدمة للمؤسسات؛
- تدهور أسعار البترول إلى أقل من 17 دولار بداية من سنة 1993 حيث أدى ذلك إلى إنهيار سياسة الإصلاح الذاتي (من طرف واحد) المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية ما أدى إلى تحقيق أكبر نسبة تراجع في معدل النمو الاقتصادي (4.23%-) خلال هذه الفترة؛

✓ **على مستوى البطالة**: إن الصدمة البترولية لسنة 1986 وما رافقها من إنخفاض في أسعار البترول تحت عتبة 17 دولار للبرميل خلال الفترة (1986-1989) كان لها تأثير بالغ في ارتفاع معدلات البطالة فوق مستوى 25% مقابل نسبة لا تتجاوز 10% نهاية 1985، ومع ارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 21 دولار للبرميل بداية من 1990 كان من المفروض أن تتقلص معدلات البطالة على الأقل تحت ذلك المستوى المسجل سنة 1989 (18%)، لكن مع اعتماد سياسة مالية تقشفية وما رافقها من انخفاض في حجم الاستثمار العام

[1] محمد عوامر، **مرجع سابق**، ص 178.

خصوصا وارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض في إطار السياسة النقدية المتبناة والرامية في الأساس إلى التحكم أكثر في المعروض النقدي، كل أدى إلى تسجيل ارتفاع في معدلات البطالة، مما جعل مؤشر البطالة يرتبط أكثر بتقلبات أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية.[1]

✓ **على مستوى التضخم**: تم خلال هذه الفترة تنفيذ ثلاث برامج للاستقرار والتثبيت الاقتصادي، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا في معدلات التضخم حيث انتقلت من 16.65% سنة 1990 إلى 31.66% سنة 1992 وإلى 29.04% سنة 1994، حيث بلغ متوسط الزيادة خلال هذه الفترة 25% والسبب في ذلك يعود إلى أن برامج الاستقرار المطبقة انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وأجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60%، والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة، وبالتالي فإن النتيجة المنطقية لهذه السياسات هو ارتفاع معدلات التضخم.[2]

✓ **على مستوى ميزان المدفوعات**: سجل ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة عجوزات متتالية بمتوسط مستوى أداء ضعيف يقدر ب2.41- % على الرغم من أن الناتج الداخلي الخام سجل تراجع كبير ما بين 1990 و1994 يقدر ب 31.43- %، ويفسر ذلك بترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي بتطبيق إصلاحات واسعة على كل من سياسة سعر الصرف والتي تمثل في الإنزلاقات المتتالية لسعر الصرف لتقريبه من سعره الحقيقي ومنع الائتمان مما أدى إلى التحكم في التوسع النقدي داخل الاقتصاد وضبط السياسة المالية بتحديد معدل لنمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) والحد من التضخم، كما شهدت سنة 1994 إدخال أدات جديدة في الاقتصاد لضبط السياسة النقدية والمتمثلة في الاحتياطي القانوني للتمكن من مراقبة السيولة النقدية،[3]وعلى العموم فإن ميزان المدفوعات شهدا تحسنا نسبيا مقارنة بسنة 1989 التي سجل فيها عجزا بمقدار 11.8- مليار دولار.

2. المرحلة الثانية (1995-1999): تميزت هذه الفترة بانطلاق برنامج التعديل الهيكلي والذي كان يهدف إلى توقيف التضخم وضمان إعادة انتعاش النمو الاقتصادي وتصحيح ودعم ميزان المدفوعات، أي أن البرنامج يستهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية،[4] كذلك تلتها مرحلة انتقالية امتدت من 1999 إلى 2000 في محاولة جديدة لتصحيح الأوضاع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود، يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

---

[1] ميهوب مسعود، **مرجع سابق**، ص 127.

[2] وليد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 242-243.

[3] عقبي لخضر، **أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2016-2017، ص 224.

[4] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 185.

شكل رقم (03-04): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (1995-2000)

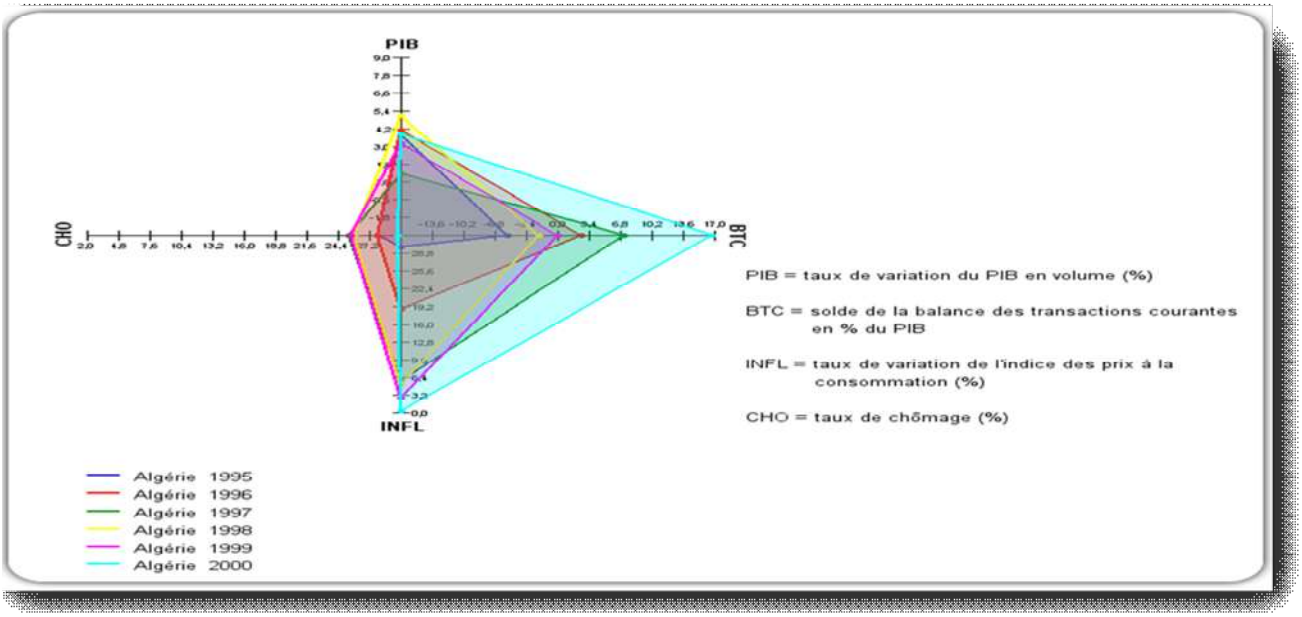

المصدر: مخرجات برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال الشكل نلاحظ تحسن في شكل المربع مقارنة بالمرحلة السابقة، حيث نلاحظ ارتفاع بالنسبة للنمو الاقتصادي في هذه المرحلة حيث بلغ 1.89% كمتوسط سنوي، بينما نلاحظ ارتفاع مستمر في معدلات البطالة حيث وصل معدلها إلى 31.84%، أما بالنسبة لمعدلات التضخم شهدت تراجعا حيث ووصلت إلى 14.80% سنويا، في حين بلغت نسبة صافي الميزان التجاري إلى الناتج الإجمالي 2.92% أي تسجيل تراجع في ميزان التجاري مقارنة بالمرحلة السابقة.

شهدت هذه المرحلة تحسن وضعية بعض المؤشرات مقابل تدهور أخرى، فالنمو الاقتصادي شهد تذبذبا حيث ارتفع بداية من سنة 1995 وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول تدريجيا إلى حدود 17.40 دولار للبرميل في نفس السنة ثم وصل إلى 21.33 دولار للبرميل سنة 1996، وذلك بالرغم من استمرار السياسة المالية التقشفية وما ترتب عليها من انخفاض في حجم الاستثمارات المحققة لتراكم الرأسمالي، وفي سنة 1997 شهد تراجع في معدل النمو الاقتصادي نتيجة تراجع سعر البترول إلى حدود 19.62 دولار للبرميل، أما في سنة 1998 سجل اعلى معدل للنمو الاقتصادي بمقدار 3.56% وذلك بالرغم من التراجع الكبير في أسعار البترول إلى حدود 13 دولار للبرميل بسبب التفوق الواضح للنمو خارج قطاع المحروقات مدعوما بالتحسن في إنتاج القطاع الصناعي.[1]

أما معدلات البطالة فقد واصلت الارتفاع مقارنة بالمرحلة السابقة نتيجة تطبيق بنود برنامج التكيف الهيكلي التي ركزت على تصحيح أوضاع المالية العامة، وساهمت في إفلاس وخصخصة الكثير من المؤسسات

[1] ميهوب مسعود، **مرجع سابق**، ص 150.

العمومية الكبرى مما نتج عن ذلك تراجع نسبة التشغيل وزيادة عمليات التسريح الجماعي للعمال، حيث بلغ أكثر من 500 ألف عامل مسرح إلى غاية سنة 1998،[1] وعليه فإن تأثير هذه العوامل كان بليغا على هيكل سوق العمل حيث هناك ارتفاع في معدل البطالة من سنة إلى أخرى لتشهد معدل قياسي سنة 1999 بـ 28.44%. بينما عرف التضخم انخفاضا ملحوظا بدءا من سنة 1995م إلى غاية نهاية سنة 1998م، حيث سجل سنة 1995م أعلى معدل قدره 29.77%، ويعود ذلك نتيجة لضبط الإنفاق العام وتثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية، وهو أهم ما تضمنه برنامج الاستقرار الاقتصادي. أيضا تشير هذه الأرقام لمعدلات التضخم إلى أن السياسات النقدية قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وهذه الزيادات ترجع إلى عدة أسباب أهمها: عمليات التحرير التدريجي للأسعار خلال الفترة (1994- 1997م)، ورفع الدعم الحكومي[2]، واستمر الانخفاض منذ سنة 1996 بنسبة 18.67%، إلى غاية 1998 بنسبة 4.95%. ومن خلال هذا يتضح أن التدابير المالية والنقدية والإجراءات المصاحبة ساهمت في التخفيض التدريجي لمعدل التضخم[3]، وهذا يعني أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يؤتي ثماره، وهو الذي كان يهدف إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري عن طريق تخفيض حجم الطلب[4]، أما صافي التوازن الخارجي فقد تراجع بمقدار معتبر نتيجة تراجع أسعار البترول بين سنتي 1996- 1998، أين انتقل متوسط برميل البترول من 20.46 إلى 11.91 دولار مما انعكس سلبا على نسبة الميزان التجاري إلى الناتج الإجمالي.[5]

[1]. رقاب طارق، **مرجع سابق**، ص 214.

[2]. عبد الله قوري يحي، **محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012**، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، ص81.

[3]. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، نيل شهادة الماجستير، الفرع الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 230.

[4]. أحمد سلامي، **الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، **تخصص**: اقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 159.

[5]. محمد عوامر، **مرجع سابق**، ص 179

المطلب الثاني: تقييم التوازنات الكبرى في الاقتصاد الجزائري للمرحلة (2000-2017)

ابتداء من سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق سياسة مالية توسعية في محاولة لتصحيح الأوضاع التي سادت في الفترات السابقة خصوصا ما تعلق فيها من تأخر في عملية التنمية وارتفاع في معدلات البطالة والفقر، حيث ترجمت ببرامج اتفاقية ضخمة (برامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وأخيرا البرنامج الخماسي إلى غاية سنة 2014)، تهدف من خلالها إلى التأثير على مؤشرات الاقتصادية الكلية وتوجيهها وفق منهج مضبوط للنهوض بالاقتصاد الوطني.

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004): هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسطة الأجل امتد لأربع سنوات، أعلن عنه في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 بمخصصات مالية أولية قدرها 525 مليار دينار جزائري، خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز، وكان الهدف من البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5 و6%؛ كذلك التقليص في معدلات البطالة،[1] وذلك من خلال:[2]

- إطلاق برامج التنمية المحلية المتكاملة، وإطلاق مبادرات إنشاء فرص العمل مع إعادة تهيئة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، بالأخص تلك التي تعمل على إعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية في المناطق المتضررة من الإرهاب، واستعادة وسائل ضمان عودة السكان إلى هذه المناطق، والتغطية التدريجية لاحتياجات المجتمع؛
- تشجيع المشاريع التي لها أثر مباشر على وضعية السكان المتضررين وتوسيع دوائر الائتمان من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة، وإعادة بعث النشاط الزراعي وكل نشاط إنتاجي محلي، إضافة إلى توفير وتحسين الخدمات ووسائل التعليم.

[1] بالتصرف عن: عبد الصمد سعودي، بلقاسم سعودي، **انعكاس برامج الاستثمارات العمومية على المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور السحري دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري (2001* 2014)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، 2017، ص 175.

[2] Hamid A.TEMMAR, **L'économie de l'Algérie**, **les stratégies de développement**, Alger: office des publications universitaires, Tome 1,2015, PP 209-221.

يمكن تمثيل شكل المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كما هو مبين في الشكل الأتي:

شكل رقم (03-05): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2004)

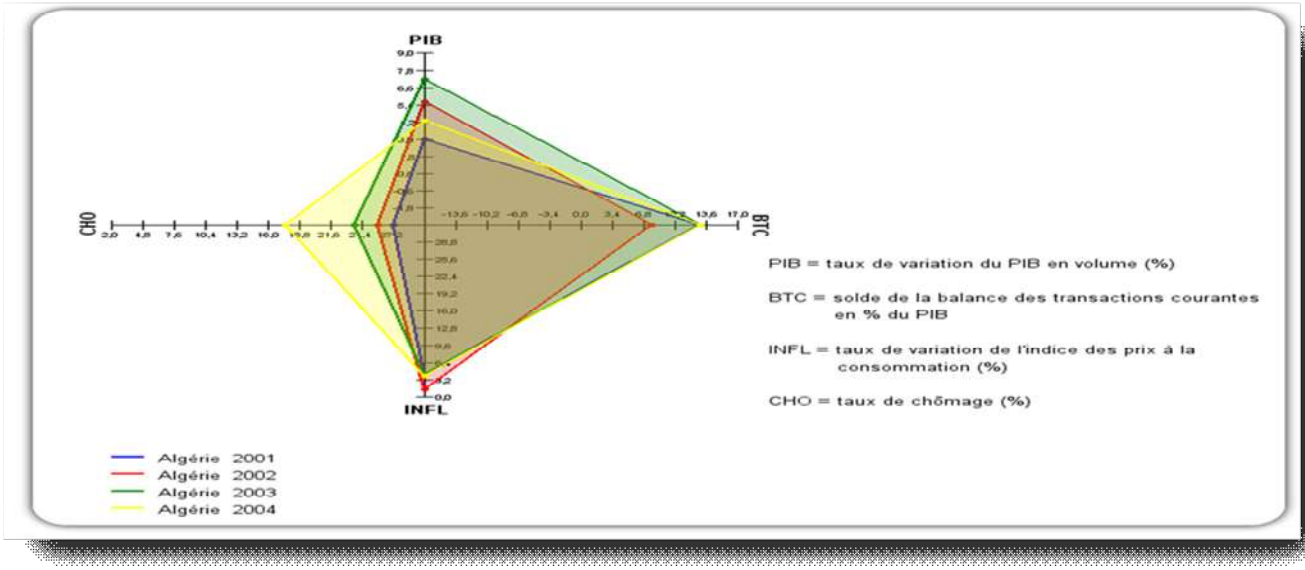

المصدر: مخرجات برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال الشكل رقم (03-05): نلاحظ أن هناك تحسن في المربع السحري خلال هذه الفترة وهذا راجع لتحسن في مؤشرات التوازن الاقتصادي، حيث سجل النمو أعلى نسبة سنة 2003 بمقدار 5.85% مما أدى إلى توسع المربع نحو الأعلى، على خلاف السنوات السابقة حيث في سنة 2001 تقلصت مساحة المربع والتي سجلت فيها أقل نسبة بمقدار 1.67%، أما رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد ارتفاعا ملحوظا خلال هذه المرحلة، فيما يخص معدل التضخم فقد شهد انخفاضا معتبرا حيث قدرت سنة 2000 ب 0.3 مقابل 207 سنة 1999، وتمثل نسبة سنة 2000 أقل نسبة خلال فترة الدراسة، إلا أن هذه النسبة لم تستمر طويلا حيث سرعان ما عادت للارتفاع إلى معدل 4.2% سنة 2001، ثم التراجع من جديد ليقتصر على معدل 1.4% سنة 2002، أما سنتي 2003 و2004 فقد شهدت معدلات 4.3% و3.9% على التوالي، بالنسبة للبطالة فقد عرفت اتجاها نحو الخارج مما يدل على المنحنى التنازلي لمعدلات خلال هذه الفترة.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009): جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص له مبلغ ضخم يقارب 55 مليار دولار لإعادة إنعاش الاقتصاد، وجه هذا البرنامج في معظمه إلى التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة والإستراتجية كقطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا ما يفسر توجه الدولة نحوى سياسة تنموية طموحة وبعث دور

جديد لدولة من خلال هذين البرنامجيين.[1] ومن بين الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها هذا البرنامج يمكن إيجازها في ما يلي:[2] تحديث وتوسيع الخدمات العامة وتطوير الموارد البشرية والبني التحتية، بالإضافة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث يمكن تمثيل شكل المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كما هو مبين في الشكل الأتـي:

شكل رقم (03-06): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2005-2009)

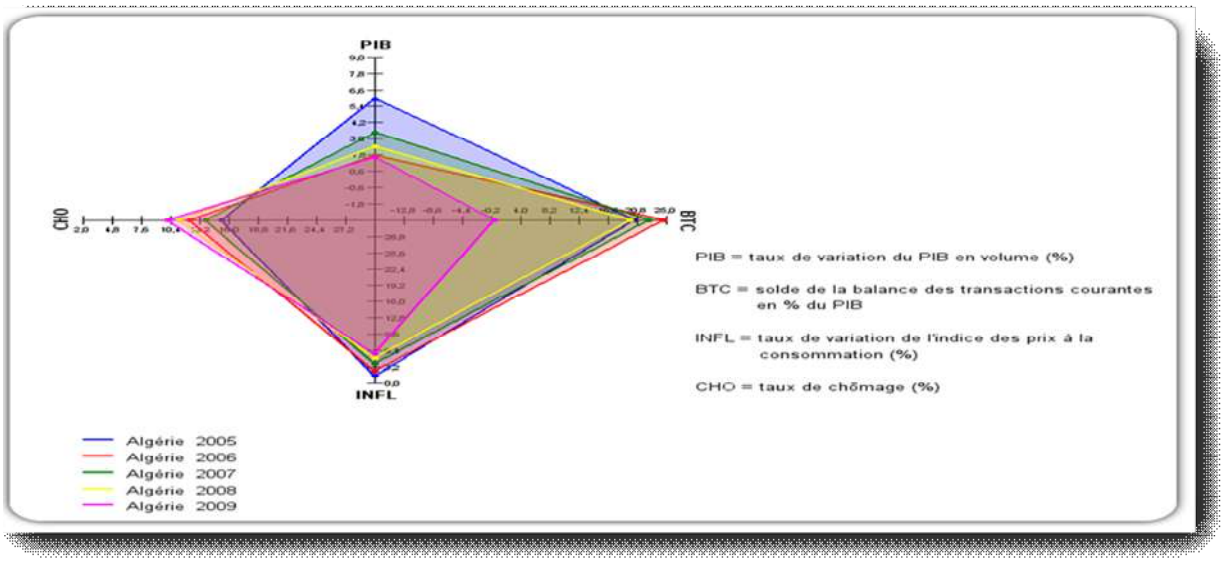

المصدر: مخرجات برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال الشكل رقم (03-06): نلاحظ أن هناك تحسن واضح في المربع السحري خلال هذه الفترة ولكن السياسة الاقتصادية المطبقة لم تصل إلى الأمثلية في تحقيق أهدافها حسب كالدور، إلا أنها قد حققت جملة من النتائج: حيث حقق معدلات نمو منخفضة مقارنة مع البرنامج السابق (برنامج الإنعاش الاقتصادي) وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي،[3] أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد شهدت انخفاضا حيث انتقلت من 17.65% سنة 2004 إلى 10.16% سنة 2009 كما نلاحظ التحسن المتواصل في الميزان التجاري، أما معدلات التضخم فقد عرفت هي الأخرى اتساعا في مساحة المربع، حيث نلاحظ أن معدل التضخم انخفض سنة 2005 إلى 1.38% بعدما كانت نسبته تمثل 3.96% سنة 2004، ثم سرعان ما شهد معدلات متزايدة بوتيرة منخفضة

[1] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، **أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05، أفريل 2014، ص 71- 72.

[2] صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013، ص 11.

[3] محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، مرجع سابق**، ص 276.

إلى أن وصل 5.73% سنة 2009. هذا ما يعكس قدرة السلطات في ضبط التضخم خلال هذه الفترة، باستثناء سنة 2009 التي كانت تحت تأثير الصدمة الخارجية الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات.[1]

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014): إن المبلغ المخصص لهذا البرنامج قدر ب 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية مقسمة بدورها إلى عدة قطاعات، فكان البرنامج الفرعي الأول يخص تحسين الظروف المعيشية للسكان وبلغت نسبة حصته من المبلغ الإجمالي للبرنامج 45.42%، وتعلق البرنامج الفرعي الثاني بتطوير الهياكل القاعدية بحصة نسبتها 38.52% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، في حين استحوذ البرنامج الفرعي الثالث الخاص بدعم التنمية الاقتصادية على مبلغ يمثل ما نسبته 16.05% من إجمالي مبلغ البرنامج.[2] وكان الهدف من هذا البرنامج تحقيق الأهداف التالية:[3]

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل؛
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشري مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية؛
- ترقية اقتصاد المعرفة؛
- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي، تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

[1] كروش صلاح الدين، فايزة بلعابد، حنان دودان، **تحليل أثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على التضخم الإقتصادي باستخدام نموذج السببية لجرانجر في الجزائر خلال الفترة (1970–2016م)**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 03 العدد 02، سبتمبر 2019، ص 163.

[2] سليماني محمد، بايزيد علي، **دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2014)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 03، أفريل 2015، ص 39.

[3] مبارك بوعشة، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية–**، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، جامعة سطيف، يومي 12/11 مارس 2013، ص 16- 17.

يمكن تمثيل شكل المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كما هو مبين في الشكل الأتي:

شكل رقم (03-07): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2014)

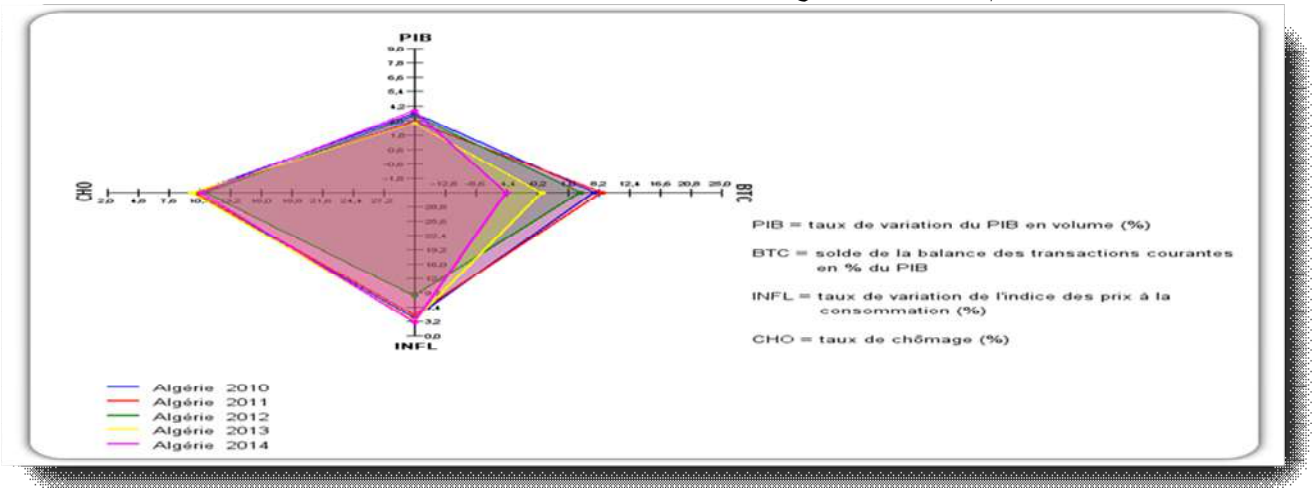

المصدر: مخرجات برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال الشكل رقم (03-07) نلاحظ تحسن واضح في المربع السحري لهذه المرحلة، ولكن لم يصل إلى الشكل المثالي إلا أنها قد حققت جملة من النتائج:

✓ **على مستوى النمو الاقتصادي:** نلاحظ أن البرنامج قد حقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، حيث سجل تذبذب غير مستقر، فمن معدل 0.1- % سنة 2009 إلى 1.76% سنة 2010 ثم إلى 0.93% سنة 2011 ثم ليرتفع من جديد إلى 1.73% سنة 2014، أكثر هذه النتائج يرجع الفضل إلى مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي؛

✓ **على مستوى معدل البطالة:** نلاحظ تسجيل انخفاض من 9.98% سنة 2010 إلى 9.8% سنة 2013، هذه النتائج كانت واضحة حول مقصد الحكومة، والتي كانت عازمة على تخفيض معدلات البطالة، وذلك منذ بداية البرامج سنة 2001، ونتائج هذا البرنامج ما هو إلا لمواصلة ما جاء به البرنامجين السابقين بخصوص الرفع من معدل التشغيل؛

✓ **على مستوى التضخم:** عرف معدل التضخم انخفاضا إلى 3.9% سنة 2010 نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار المسجلة لاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحية،[1] وما لبث أن عاود الارتفاع سنة 2011 إلى 4.52% ثم إلى 8.89% سنة 2012، ويرجع السبب إلى ضخامة البرنامج والذي نشأ عنه إصدارات جديدة للكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع الأسعار العالمية التي تسبب في استيراد التضخم من الخارج نتيجة التدعيم الكبير للطلب الكلي، لكن في سنة 2013 عرف تباطأ حيث سجل 3.25%، ليواصل انخفاضه سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.91% كل هذا أثر على الاستقرار النقدي والتوازنات الاقتصادية للبلاد؛

[1] ابراهيم خويلد، احمد سلامي، وليد صاحب، **معدلات التضخم المحفزة للنمو الاقتصادي: مقاربة نموذج العتبة من الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، المجلد 02، 2019، ص 19.

✓ **على مستوى التوازن الخارجي:** تم تسجيل تراجع كبير في الفائض المحقق مقارنة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي، ويرجع السبب في ذلك إلى:[1]

- تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما انعكس على العوائد البترولية للاقتصاد الجزائري والذي تمثل أكثر من 95% فيه صادرات المحروقات، هذا ما يفسر تراجع حجم الصادرات؛
- زيادة الطلب المحلي على السلع الخارجية نتيجة لعجز الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب المحلي وهذا ما يفسر زيادة حجم الواردات؛
- تراجع قيمة الدولار مما أدى إلى تحمل الاقتصاد الجزائري فاتورة تراجع عوائد الصادرات.

4. المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2015– 2017): إن تراجع أسعار البترول مجددا منذ منتصف 2014 كشف الستار عن فشل تلك المخططات في القضاء النهائي على الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والناجمة عن سيطرة قطاع المحروقات على الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية لتبني نموذج نمو جديد يقوم على التخلص التدريجي من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وقد كانت مؤشرات التوازن الكبرى في قلب كل تلك التغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، التي انعكست عليها سلبا في الكثير من الأحيان، مما جعل من شكل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري أكثر ابتعادا عن وضعه المثالي.[2] يمكن تمثيل شكل المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كما هو مبين في الشكل الأتي:

شكل رقم (03–08): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2015–2017)

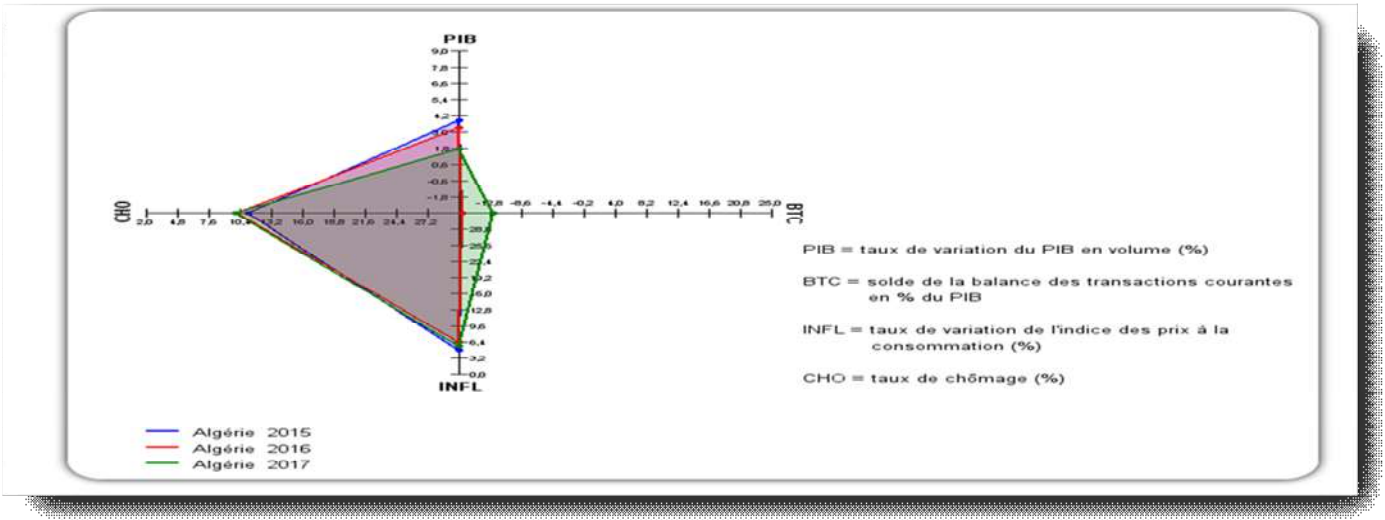

المصدر: مخرجات برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

[1] محمد صلاح، **مرجع سابق**، ص 277- 278.

[2] محمد عوامر، **مرجع سابق**، ص 182.

من خلال الشكل رقم (03-08) نلاحظ استقرار في معدلات البطالة، في حين شهدت مساحات المؤشرات الاقتصادية المتبقية للمربع تقلصا، مما يعكس التراجع في أداء المؤشرات خلال هذه الفترة، خاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي الذي حقق نتائج سالبة وبمعدلات عالية، مما أدى إلى انعدام مساحته خلال السنوات 2015، 2016 ليتحسن قليلا سنة 2017 ما أدى إلى اتساع مساحته نوعا ما، إن أهم ما ميز هذه الفترة هو انتهاج الدولة لسياسة مالية انكماشية تزامنت مع انخفاض أسعار البترول.[1]

[1] محفوظ فاطمة، **مرجع سابق**، ص 243.

خلاصة الفصل الثالث:

استعرضنا من خلال هذا الفصل جملة من المحاور الرئيسية، حيث شمل المبحث الأول مختلف الدراسات السابقة للموضوع والتي تعطي نظرة عامة حول طبيعة الدراسة في كيفية تأثير السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي، وتم تقسيمها إلى دراسات محلية أخرى أجنبية حيث غطت الفترة ما بين 2007 و2019.

أما فيما يخص المبحث الثاني فقد خصص لدراسة تطور النفقات العامة في الجزائر، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على المنهج التقليدي في ميزانيتها، وتم الاعتماد على التقسيم الإداري والوظيفي من خلال نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ومن خلال تحليلنا لتطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة شهدت النفقات العام تطور ملحوظ وذلك ما يترجم اعتماد الدولة على السياسة الانفاقية في القيام بدورها على مختلف الأصعدة.

فيما يخص المبحث الثالث فقد تم فيه تحليل تطور مؤشرات التوازن الكبرى للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2017) من منظور المربع السحري لـ"كالدور"، حيث خلص هذا المبحث إلى ما يلي:

أن تأثير صدمة 1986كان كبيرا على الاقتصاد الجزائري وولد انعكاسات خطيرة على معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو الأمر الذي استوجب تبني إصلاحات اقتصادية جذرية كان لابد منها لأجل التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وتماشيا مع مستجدات البيئة الاقتصادية الدولية من أجل إعادة التوازنات الداخلية والخارجية سواء كانت بإرادة داخلية أو نتيجة ضغوط خارجية.

لم تحقق تلك الإصلاحات علاجا للاختلالات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري في تلك المرحلة، ومنذ سنة 2000 بدأ الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة وهذا نتيجة انتعاش أسواق البترول وهو ما أسهم في إطلاق خطط تنموية جديد بمخصصات مالية ضخمة ساعدت على إعادة التوازن جزئيا للمؤشرات التوازن الكبرى لكن تراجع أسعار البترول مجددا منذ منتصف 2014 كشف الستار عن فشل تلك المخططات في القضاء النهائي على الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والناجمة عن سيطرة قطاع المحروقات على الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية لتبني نموذج نمو جديد يقوم على التخلص التدريجي من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات .وقد كانت مؤشرات التوازن الكبرى الممثلة بمؤشر النمو الاقتصادي، معدلي البطالة والتضخم، و رصيد الميزان التجاري، في قلب كل تلك التغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، التي انعكست عليها سلبا في الكثير من الأحيان، مما جعل من شكل مربع كالدور للاقتصاد الجزائري أكثر ابتعادا عن وضعه المثالي.

الفصل الرابع

تمهيد:

إن تحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية تعد الخطوة المنهجية الأولى والضرورية في كل الدراسات الإحصائية التطبيقية، التي تدرس علاقة المتغيرات في ما بينها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، والتي تعطينا معلومات مختصرة عن السلسلة الزمنية كما سنستخدم طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) بهدف تجميع المتغيرات ضمن مصفوفة الارتباط وذلك من أجل تفسير قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

و بعدما تم تناول الجانب النظري، بما تضمنته الفصول السابقة حول السياسة الانفاقية والتوازن الاقتصادي، تم في هذا الفصل الخاص بالجانب التطبيقي، القيام بدراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، بحيث سنقوم بتطبيق تقنية نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR على معطيات الاقتصاد الجزائري باعتباره من النماذج الأكثر ملائمة في أبحاث القياس الاقتصادي الحديثة، مع الاعتماد على المعايير التي يجب أن تراعى من طرف كل دارس للقياس الاقتصادي والمتمثلة أساسا في المعايير الاقتصادية المحددة انطلاقا من النظريات الاقتصادية، والمعايير الإحصائية التي تهدف لاختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات بمعلمات النموذج إضافة إلى معايير القياس الاقتصادي، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول: الطريقة والأدوات؛**
- **المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة؛**
- **المبحث الثالث: نتائج الدراسة.**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

أسهم تطور أساليب تحليل السلاسل الزمنية خلال السنوات الأخيرة في إيجاد طرق دقيقة للتنبؤ والحصول من خلالها على نتائج تساعد على اتخاذ قرارات سليمة تؤدي إلى تحليل سليم للمتغيرات والعلاقات الاقتصادية، وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة، ولبيان ذلك سيبدأ التحليل بمناقشة مفهوم استقرار السلاسل الزمنية مع الإشارة لأبرز الاختبارات الفاحصة لها.

المطلب الأول: تحليل استقرارية السلاسل الزمنية

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية والتي تصف المتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرارية وذلك لان معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن مما يتسبب بوجود مشكلة الانحدار الزائف والتي قد تنشأ من انحدار سلسلة زمنية غير مستقرة على واحدة أو أكثر من السلاسل الزمنية غير المستقرة، ولتجنب ذلك فمن الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة، حيث نقول أن السلسلة الزمنية أنها ساكنة (مستقرة) إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين، ويقصد بذلك أن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي لا تتغير خصائصها عبر الزمن،[1] وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان المتوسط ل X ثابت عبر الزمن أي أن $E(X_t)=\mu$ والتباين ثابت عبر الزمن $V(X_t)=\sigma\mu^2$، والتباين المشترك يعتمد على فترات الإبطاء $COV\ (X_t, X_{t=s})$ وتكون الدالة بدلالة طول الفترة بينما تكون مستقلة عن الزمن، أي أن الزمن لا يلعب دور في تحديد العلاقة بينهما.[2]

كيف يمكننا معرفة إذا كانت السلسلة الزمنية ساكنة أم لا؟ في هذه النقطة سنقوم باستعراض العديد من الاختبارات الخاصة بالسكون، إلا أننا سنتطرق إلى الاختبارات الأكثر شهرة تاريخيا وهي كما يأتي:

- **التحليل البياني Graphical Analysis:** يعد رسم البيانات الخطوة الأولى في تحليل أي سلسلة زمنية ومن خلال الرسم تكون لدينا فكرة جيدة عن استقرارية السلسلة من عدمها، أي احتواء السلسلة على موسمية أو اتجاه عام أو قيم شاذة وعدم الاستقرارية الذي يقود إلى التحويلات الممكنة على البيانات، لذا فان رسم السلسلة يوضح مدى حاجتها إلى التحويل المناسب لتستقر في متوسطها أو تباينها قبل أي تحليل.[3]

---

[1] زين العابدين البشير، **تحليل السلاسل الزمنية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016، ص 86.

[2] Baltagi.B.H, **Econometrics**, 2nd Edition, Springerverlagl Berlin –Heidelberg , New York , 1999, P363.

[3] هناء سعد محمد شبيب، **العلاقة التوازنية طويلة المدى بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية لحالة العراق للمدة 2000–2013)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الجلد الأول، العدد 38، 2016، ص 29.

● **تحليل دالة الارتباط الذاتي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي(PACF)**: توضح دالة الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، حيث تتمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة k كما يلي:[1]

$$\hat{P}(K)_K = \frac{\sum_{t=k+1}^{T}(Y_t - \overline{Y})(Y_{t-k} - \overline{Y})}{\sum_{t=1}^{T}(Y_t - \overline{Y})}, \qquad t = 1,2,3,....,\ T$$

تستقر السلسلة الزمنية إذا كانت معاملات دالة الارتباط P_K معنوية لا تختلف عن الصفر من أجل كل $K \succ 0$ ، بمعنى اختبار الفرضيتين:

$$H_0 : \rho(k) = 0$$
$$H_1 : \rho(k) \neq 0$$

ويتحقق ذلك عندما تنتمي P_K إلى داخل مجال الثقة: $P_K \in \left[0 \pm \frac{t_{\alpha/2}}{\sqrt{n}}\right]$ حيث:

إذا كان المعامل المحسوب $\hat{\rho}(k)$ خارج هذا المجال، فهو يختلف معنويا عن الصفر بنسبة معنوية α.

في حالة ما إذا كانت بيانات السلسلة مستقرة فإن معاملات الارتباط غالبا ما يكون لها توزيع طبيعي متوسطه الحسابي 0 وتباينه $\frac{1}{T}$ ومن تم فإن حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم هي $\pm 1.96\sqrt{1/T}$ وبالتالي إذا كان يقع خارج هذه الحدود فإننا نرفض فرضية العدم ويكون $\rho(k)$ مختلفا جوهريا عن الصفر.

ولإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إختبار $Ljung - box$ والتي توافق إحصائية LB المحسوبة للقيمة الأخيرة للعمود $Q - Stat$ في دالة الارتباط الذاتي P_K،[2] حيث تتبع إحصائية LB إحصائية $Chi - Deux$ (x^2) حيث: $Q_s = LB = n(n+2)\sum_{1}^{m}\frac{\hat{p}_k^2}{n-k}$ تحت الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: $H_0 = P_{k1} = P_{k2} = ... = P_{km} = 0$

والفرضية البديلة: $H_1 = \exists P_{km} \neq 0$

يكون القرار بمقارنة القيمة المحسوبة Q_s مع القيمة المجدولة $Q_t = x^2_{(m)}$ حيث:

- إذا كانت $Q_s \prec Q_t$ هذا يدل على استقرار السلسلة الزمنية؛
- إذا كانت $Q_s \succ Q_t$ هذا يدل على عدم استقرار السلسلة الزمنية.

[1] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 203- 205.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 654.

- **اختبارات الجذر الوحدوي** Unit Root tests: إن اختباراتالجذر الو حدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديدوتبة تكامل كل متغير على حِ دى، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبارين وهما: اختبار ديكي – فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) وإختبار فيليبس بيرو ن (Phillips-Perron)،لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية).

أ. **اختبار ديكي– فوللر الموسع A.D.F** (Augmented Dickey & Fuller): قام دكي– فولر عام (1981م)[1] بتطوير هذا الاختبار ليتخطى وجود مشكلة ارتباط ذاتي في الخطأ العشوائي (serial correlation) للصيغ التالية:[2]

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{..... .(4)}$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{..... .(5)}$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + b\,t + \varepsilon_t \quad \text{..... (6)}$$

حيث أن:

Y_t: متغير الدراسة المراد اختبار استقراريته؛

ε_t: حد الخطأ؛

p: عدد مرات التباطؤ الزمني اللازمة لتخليص النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار*Akaike* أو معيار*Schwarz*.

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF ، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1} ، حيث $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ،...إلخ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.[3]

إن مبدأ هذا الاختبار هو التحقق من الفرضيتين: $\begin{cases} H_0 : \delta = 0 \\ H_1 : \delta \prec 0 \end{cases}$ وباستخدام الإحصائية: $\tau = \dfrac{\hat{\phi}}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}$

القرار:

- إذا كانت τ_c المحسوبة > τ_t المجدولة: نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

[1] Dickey. D & Fuller. W, **The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root**, Econometrica, New York University, Vol.49,No.4, July1981, PP1057-1072.

[2]- Régis bourbonnais, **exercices pédagogiques d'économétrie**, 2éme édition, économica, paris, 2012, p164.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص 623.

- إذا كانت τ_c المحسوبة < τ_t المجدولة: نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

ب. **اختبار فليبس بيرون**(Phillips Perron Test): يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي[1]، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشريطي للأخطاء[2]، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد

Philips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF ، ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:[3]

تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

- تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\delta}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
- تقدير المعامل المصحح S_1^2، المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

- من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات l المقدَّ بدلالة عدد المشاهدات T، على النحو التالي: $l \approx 4\left(\frac{T}{400}\right)^{2/9}$

حساب إحصائية فليبس وبيرون: $t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{K}\times\frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{K}}$ مع $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$، والذي يساوي $1-$ في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشاً بأبيض. هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماكينون Mackinnon.

[1] – هني محمد نبيل، غرابة زهير، **اختبار نموذج السير العشوائي لحركة أسعار الأسهم في إطار كفاءة الأسواق المالية في البورصات العربية الناشئة "دراسة حالة بورصة المغرب والكويت"**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2012، ص64.

[2]- Donald McCarthy, Kaiser Permanente, **An Introduction to Teseing for Unit Roots Using SAS The Case of U.S**, National Health Expenditures, paper 3294, 2015, p3.

[3] – شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص212.

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ *VECM*

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية وينص النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل، وهكذا فان فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل يؤول أليه النظام الاقتصادي،[1] ومن النماذج المعرفة في التكامل المتزامن أسلوب "جوهانسن جسلس (**Johansen**)" متعدد المتغيرات لتحديد ما إذا كانت المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة تكاملا متزامنا.

أولا. مفاهيم عامة حول منهجية التكامل المشترك

يعتبر كلا من (Clive Granger - Paul Newbold)أول من مهدا لوضع أسس اختبار التكامل المشترك (Co-intégration) سنة 1974 لحل مشكلة الانحدار الزائف في حالة السلاسل غير المستقرة، أما في أواسط الثمانينات بدأت الأراء تتمحور لحل هذا المشكل، فظهرت تقنية التكامل المشترك في أعمال جرانجر ((Granger) سنة 1983، ثم طورها انجل–جرانجر (Engele-Granger) سنة 1987، حيث اعتمدت دراساتهم على سلسلتين زمنيتين فقط مما كان عائقا أمام الدراسات متعددة المتغيرات، واعتبر هذا عجزا في الطريقة، فاقترح كل من (Johansen) و(Stck-Watson) سنة 1988 أسلوبا جديدا يعتمد على مقدرات المعقولية العظمى، وفي سنة 1990 تم تطوير هذه المنهجية في دراسات(Johansen - Juselius)، ثم قام (Johansen) بإعطاء فكرة أوضح عن هذه التقنية الجديدة سنة 1991.[2]

ويعرف التكامل المتزامن على أنه "تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X_t ، Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن."[3]

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه"ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من الدرجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة. "[4]

---

[1] كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، **تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974– 2010**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 29، 2013، ص 29.

[2] لتفصيل أكثر أنظر:

- Johansen,S–Juselius ,K, **Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co-integration With Applications to the Demand For Money**, Edition Ellipses, Bruxelles, 1990, P-P 169-210.
- Johansen,S, Estimation and Hypothesis Testing of Co-integration Vectors in Gaussian Autoregressive Models, Edition Ellipses, Bruxelles, 1991, P-P 1551-1580.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص 670.

[4] Régis bourbonnais, **"Econometrie"**, Dunod 5éme édition, paris, 2003, p 277.

1- شروط التكامل المشترك : نقول أن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين X_t و Y_t " The two series are cointegrated" إذا تضمنتا اتجاها عاما عشوائيا بنفس درجة التكامل d و توليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل، أي أن الشرط الضروري للتكامل يتمثل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة)، إذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة)، فهذا يعني أنهما لا تحققان خاصية التكامل المشترك Two series are not cointegrated، ومنه لا بد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو عشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل d للسلسلتين المدروستين. إذا كانت السلسلتان متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة)، فهناك تكامل مشترك بينهما The two series are cointegrated.[1]

2- اختبار علاقة التكامل المشترك: لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح Johansen (1988) مجموعة من الخطوات:[2]

الخطوة 1. اختبار درجة التكامل للمتغيرات: الخطوة الأولى لطريقة جوهانسن هي اختبار درجة التكامل للمتغيرات المتضمنة في الدراسة، من اجل الكشف عن ماذا كان بينهم علاقة (أو علاقات) تكامل مشترك وتجنب الانحراف الزائف، حيث حسب "جوهانسن" إن الشرط الضروري للتكامل يتمثل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة (الرتبة).

الخطوة 2. تحديد عدد المتباطئات المناسبة في النموذج: إن مسألة ايجاد طول التباطؤ الأمثل مهم جدا لأننا نحتاج أن نتحصل على حد خطأ خالي من الارتباط الذاتي واختلاف التباين وذو وسط صفري، حيث نجد الطريقة الأكثر شيوعا في اختيار طول المتباطئة الأمثل هي تقدير نموذج VAR بتضمين جميع المتغيرات (بدون فروق). يقدر نموذج VAR بعدد كبير من المتباطئات، في كل النماذج يتم فحص النموذج باستخدام معيار AIC وSC إضافة إلى اختبارات الارتباط الذاتي واختلاف التباين والتوزيع الطبيعي للبواقي، وبشكل عام النموذج الذي يخفض قيم معيار AIC وSC يتم اختياره كالنموذج الذي يمثل طول المتباطئات الأمثل، ينبغي أن يجتاز النموذج بنجاح كل اختبارات فحص النموذج.

الخطوة 3. اختبار التكامل المشترك: يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، يعتمد هذا الاختبار على خطوتين التاليتين:

- **اختبار الأثر** (Trace test-λ_{Trac})

يأخذ هذا الاختبار الصيغة الأتية:[3]

$$\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{k}\ln(1-\lambda_i)$$

[1] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص-ص 286- 287.

[2] Régis bourbonnais, **exercices pédagogiques d'économétrie, Op.Cit**, P210

[3] Alkhatib Alkswani, M., & Al-Towaijari, H. A, **Cointegration error correction and the demand for money in Saudi Arabia**, Economia Internazionale/International Economics, 52(3), 1999, p-p 299-308.

حيث λ_i القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة M ؛ T حجم العينة؛ K عدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة.

تتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع χ^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها Johansen and Juselius (1990)، يكون اختبار Johansen على الشكل التالي:[1]

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r=0$)، أي $H_0: r=0$ ضد الفرضية $H_1: r>0$. إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ Johansen and Juselius، فإننا نرفض H_0).
- رتبة المصفوفة π تساوي 1 ($r=1$)، أي $H_0: r=1$ ضد الفرضية $H_1: r>1$. إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ Johansen and Juselius ، فإننا نرفض H_0).
- رتبة المصفوفة π تساوي 2 ($r=2$)، أي $H_0: r=2$ ضد الفرضية $H_1: r>2$. إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ Johansen and Juselius ، فإننا نرفض H_0) وهكذا.

إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف واختبرنا بعدها الفرضية $H_0: r=k-1$ ضد $H_1: r=k$ وقمن برفض H_0، فإن رتبة المصفوفة هي $r=k$ وفي هذه الحالة لا يوجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي I(0).

- **اختبار القيمة الكامنة العظمى** ($\lambda_{\max}$-Maximum Bigen Values test)

يأخذ هذا الاختبار الصيغة التالية:[2]

$$\lambda_{\max}(r, r+1) = -n \ln(1-\lambda_{r+1})$$

حيث:

λ: القيمة العظمى الكامنة؛	r: عدد متجهات التكامل المشترك؛
T: حجم العينة؛	n: عدد المتغيرات في النظام.

صيغة الاختبار:

الفرضية الصفرية H_0: $\lambda_{\max-c} \prec \lambda_{\max-t}$ عدد المتجهات التكامل المشترك هو r.

الفرضية البديلة H_1: $\lambda_{\max-c} \succ \lambda_{\max-t}$ عدد المتجهات التكامل المشترك هو $r+1$.

[1] أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2011)**، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 127.

[2] أحمد هيشر التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974– 2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016/2015، ص 207.

ثانيا. نموذج تصحيح الخطأ *VECM*

يقوم مفهوم منهجية متجه تصحيح الخطأ على فرضية مفادها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار المتغيرات المفسرة، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمه التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل،[1] حيث يفترض نموذج متجه تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وهي:[2]

– **علاقة طويلة المدى:** تتحقق في حال ما كان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، أي أن التقلبات قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له سوف تؤدي إلى علاقة مستقرة طويلة الأجل بين المتغيرات.

– **علاقة قصيرة المدى:** وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له في كل فترة زمنية وتقاس من خلال التغيرات فيما بينهم.

1- **تقدير نموذج***VECM*: يتطلب تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ ما يلي:

- التحقق من مدى استقرارية المتغيرات، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا عن طريق اختبار جذر الوحدة؛
- التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج، وذلك من خلال اختبارات التكامل المشترك.

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة بين المتغيرات في الاجل القصير والطويل ويتم التعبير عنه بالعلاقة التالية:[3]

$$\Delta \ln Z_t = a_0 + \Pi \ln Z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Phi_i^* \Delta \ln Z_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

Z_t هو $(n\times 1)$ شعاع من المتغيرات الداخلية في النموذج، a_0 هو $(n\times 1)$ شعاع من الثوابت Φ^* مصفوفة معالم الاجل القصير ذات بعد $(n\times(k-1))$، ε_t شعاع الأخطاء ذات تشويش أبيض بعدها $(n\times 1)$ و Π مصفوفة المعالم ذات بعد $(n\times n)$ حيث $\Pi = 1-\Phi_1-\cdots-\Phi_p = -\Phi(1)$، اذا كان $\Pi = 0$ يعني ليس هناك تكامل مشترك، اذا كان Π لديها رتبة كاملة K ومن ثم لا يمكن أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$

[1] John. N. M, George. K, James. M, Gideon. K. T**, The Impact of Public Expenditure Components on Economic Growth in Kenya 1964-2011,** International Journal of Business and Social Science, Vol 4, No 4, April 2013, P 245**.**

[2] زكريا خلف الله، **قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة(1990– 2016)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2018/2017، ص 225.

[3] Vijesandiran, S., & Vinayagathasan, T, **Dynamic relationship between human capital and economic growth in Sri Lanka: A co-integration analysis,** Asian Online Journal, 2(2), 2015, p-p 20-29.

و $\Pi = \alpha\beta'$ حيث α هي معلمة حد تصحيح الخطأ β' شعاع معلمات التكامل ذات بعد (1×4).
$Z_t = [Y_t, K_t, L_t, H_t]'$ شعاع المتغيرات الداخلية Z_{t-i} القيم المبطأة للمتغيرات.

المطلب الثالث: الانحدار الذاتي للمتجه *VAR* "Vector Auto Regressive"

إن آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وعدم الأخذ بعين الاعتبار ديناميكية (حركية) نظام المعادلات القياسية أسفر على ظهور نماذج*VAR* كبديل لنماذج المعادلات الآنية التي عرفت انتقادات كثيرة ولاسيما ضعف التنبؤات الناتجة عنها في ظل بيئة اقتصادية معكرة، حيث يعتبر Christopher Sims أول من اقترح نماذج الانحدار الذاتي *VAR* في عام 1980 من خلال مقاله المعنون ب Macroeconomics and Reality في مجلة economica فكان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية التي تعتمد على وجهة النظر التفسيرية إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختبار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني، وبالتالي يرى Sims أن هناك قصور في نماذج الاقتصاد الكلي ذات التوجه "الكينزي" للأسباب سالفة الذكر، وقد نال Sims وزميله thomas Sargent سنة 2011 جائزة نوبل لقاء أبحاثهم التجريبية حول الأسباب والآثار التي تحدث في الاقتصاد الكلي، ويقترح Sims في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة)استبعادها أوعدّها خارجية)، وإدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدة الإبطاء الزمني نفسها[1].

1- **الصيغة العامة لنموذج***VAR*: يكتب نموذج*VAR* "Vector AutoRegressive" لـ K متغير و P تباطؤ على الشكل المصفوفي التالي:[2]

$$Y_t = \Phi_0 + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots + \Phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t \qquad t = 1,2,\ldots,T$$

مع: $Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ . \\ . \\ . \\ Y_{k,t} \end{pmatrix}$ ؛ $\Phi_i = \begin{pmatrix} \phi_{1i}^1 & \phi_{1i}^2 & \ldots. & \phi_{1i}^k \\ \phi_{2i}^1 & \phi_{2i}^2 & \ldots. & \phi_{2i}^k \\ . & . & & . \\ . & . & \ldots. & . \\ . & . & & . \\ \phi_{ki}^1 & \phi_{ki}^2 & \ldots. & \phi_{ki}^k \end{pmatrix}$ ؛ $\Phi_0 = \begin{pmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \\ . \\ . \\ . \\ \phi_k^0 \end{pmatrix}$ ؛ $\varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ . \\ . \\ . \\ \varepsilon_{kt} \end{pmatrix}$ ، $i = 1,2,\ldots,p$

نسمي $\Sigma_\varepsilon = E(\varepsilon_t \varepsilon_t')$ مصفوفة التباين- التباين المشترك للأخطاء وهي ذات بعد (k,k)، يمكن أيضا كتابة النموذج بدلالة معامل التأخير حيث:

$$\left(I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \ldots\ldots - \Phi_p L^p\right) Y_t = \Phi_0 + \varepsilon_t$$

أو: $$\Phi(L) Y_t = \Phi_0 + \varepsilon_t$$

[1] Johnston SJ. Dinardo, **Econométrie** , 4 eme Edition , Econometrica, 1999 ,p296.

[2] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص-ص 269- 270.

المتغيرات $Y_{1,t},.....Y_{k,t}$ تعتبر كسلاسل مستقرة والأخطاء $\varepsilon_{1t},.....\varepsilon_{kt}$ ذات تشويش أبيض مستقلة ذاتيا وذات تباينات ثابتة $\sigma^2_{\varepsilon 1},.....\sigma^2_{\varepsilon k}$.

2- استقرارية نموذج VAR: تكون السيرورة VAR مستقرة إذا وفقط إذا تحققت الفرضيات الكلاسيكية الثلاثة:

$- E(Y_t) = \mu \ , \ \forall t$

$- \text{var}(Y_t) < \infty$

$- \text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E\left[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)\right] = \Gamma(k) \ , \ \forall t$

بصفة عامة، تكون السيرورة VAR مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة $\left|I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - ..... - \Phi_p L^p\right| = 0$ تحتوي على جذور خارج الدائرة الوحدوية.

3- **تحديد وتقدير نموذج** VAR[1]: في حالة النموذج VAR يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولية العظمى. يتم تقدير كل معادلة على حدا. النموذج $VAR_{(p)}$ المقدر يكتب على الشكل التالي:

$$\hat{Y}_t = \hat{\Phi}_0 + \hat{\Phi}_1 Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 Y_{t-2} + ... + \hat{\Phi}_p Y_{t-p}$$

نسمي $\Sigma_{\hat{\varepsilon}}$ مصفوفة التباين-التباين المشترك لبواقي التقدير.

حيث أن التقدير بطريقة المربعات الصغرى تعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعا، وهذا لما تتميز به مقدراتها ونتائجها، والتي غالبا ما تكون قريبة من الواقع.[2]

ملاحظة: لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة. إذن يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه العام إلى صيغة النموذج VAR في حالة اتجاه عام ثابت. أيضا، يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية.

4- **تحديد درجة التأخير للمسار**: لتحديد درجة النموذج VAR، نستخدم معايير المعلومات، فطريقة اختيار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من أجل أي رتبة (درجة) من 0 إلى P (P هو العدد الأقصى المقبول من طرف النظرية الاقتصادية).

[1] لتفصيل أكثر حول تقدير نموذج **VAR** أنظر:

- Jonas Kibala Kuma, **Le Modèle VAR Structurel: Eléments de théorie et pratiques sur logiciels**, Faculté des Sciences Economiques et de Gestio, Département des Sciences Economiques, Université de Kinshasa, Janvier 2018.

[2] Clement Emmanuelle, J.M Germain, **VAR et prévisions cojoncturells**, Annalyes d'économie et de Statistique, N0 32,.1993, p38.

نستعمل المعايير الثلاثة *Akaike* و *Hannan – Quin* و *Schwarz* و المعرفة كما يلي:[1]

$$AIC = \ln\left|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}\right| + \frac{2k^2 p}{T}$$

$$HQ = \ln\left|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}\right| + \frac{2\log\log T}{T} k^2 p$$

$$SC = \ln\left|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}\right| + \frac{k^2 p \ln(T)}{T}$$

حيث:

AIC : هو اختصار لمعيار*Akaike* ؛

SC : هو اختصار لمعيار*Schwarz* ؛

HQ : هو اختصار لمعيار *Hannan – Quin* ؛

T : عدد متغيرات النموذج؛

P : درجة التأخر.

يتم اختيار التباطؤ الأمثل وذلك بتصغير المعايير الثلاثة. يمكن أيضا استخدام نسبة المعقولية لهذا الغرض انطلاقا من تقدير تباين البواقي، إذا كان $\Sigma_{\hat{\varepsilon}}^1$ تباين بواقي النموذج المقيد و $\Sigma_{\hat{\varepsilon}}^0$ تباين النموذج الأول (غير المقيد)، فإن إحصائية نسبة المعقولية $T\left(\ln\left|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}^1\right| - \ln\left|\Sigma_{\hat{\varepsilon}}^0\right|\right)$ تتوزع توزيع χ^2 بدرجة حرية تساوي عدد القيود.[2]

5- **تحليل الصدمات ودوال الاستجابة Impulse analysis**: يمكن من خلال هذه الدالة تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات في النموذج، وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج عبر الزمن، يصعب تفسير المرونة الناتجة عن نموذج*VAR*، حيث يمكن النظر إلى المرونة بأنها استجابة المتغيرات في الأجل الطويل ونتجاهل المدى القصير، ويظهر هنا دور دالة الاستجابة لتتبع التفاعل بين المتغيرات .إذا كانت المتغيرات مستقرة ومتكاملة، وكانت المتغيرات في حالة توازن في فترة زمنية معينة .فإن أية قيمة لأي من المتغيرات المستخدمة تستعمل في التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة .ثم تعود المتغيرات إلى التوازن شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في نفس الوقت، تواجه دالة الاستجابة الفورية مشكلة ترتيب المتغيرات الداخلة في النموذج، فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسياسة اقتصادية هي قيمة غير معرفة أو محددة ويعود ذلك إلى المتغير الذي يأتي أولا في نموذج *VAR*.[3]

---

[1] Bourdonnais.R., **Econométrie**, 2 ème édition, Duno , Paris, 1998, p239.

[2] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 273.

[3] بن يوسف نوة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970– 2012** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص 302.

6- **تحليل التباين Variance Decomposition**: يستخدم هذا التحليل لوصف السلوك الحركي للنموذج، للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير، والذي يعزي إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه وخطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في النموذج، ويقوم هذا التحليل بتزويدنا بمعلومات حول الأهمية النسبية للصدمات العشوائية في كل متغير من متغيرات النموذج، والمتغيرات الأخرى في النموذج .يعتمد هذا التحليل بدرجة كبيرة على إعادة ترتيب متغيرات النموذج من أجل استقصاء حساسية النتائج، فكلما كانت النتائج متقاربة بعد إعادة ترتيب المتغيراتدلّ ذلك على مصداقية النتائج.[1]

[1] نوال محمود حمود، **استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 7، الاردن، 2011، ص 183.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

إن تحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، تعد الخطوة المنهجية الأولى والضرورية في كل الدراسات الإحصائية التطبيقية، التي تدرس علاقة المتغيرات في ما بينها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، والتي تتمثل في بعض مقاييس النزعة المركزية، والتي تعطينا معلومات مختصرة عن السلسلة الإحصائية، إضافة إلى بعض مقاييس التشتت، والتي تعطينا معلومات عن مدى انتشار قيم المتغيرات حول قيمها المركزية، كما سنستخدم طريقة تحليل المركبات الأساسية(ACP) بهدف تجميع المتغيرات ضمن مصفوفةالارتباط وذلك من أجل تفسير قو ة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

المطلب الأول: الخصائص الإحصائية

سيتم من خلاله عرض وتحليل المؤشّ رات الاقتصادية المستعملة، كمتغيرات في نموذج الدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليل الوصفي والإحصائي، ولكن قبل هذه الخطوة يتعين أولا حصر وتحديد المتغيرات المستعملة في الدراسة وهي كالأتي:[1]

- **معدل النمو الاقتصادي** GDP: نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام، إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصادمضافاً إليه أية ضرائب على المنتجاتومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية؛
- **معدل التضخم** INF: ممثلا بمعدلات التضخم السنوية كمؤشر للمستوى العام للأسعار وأحد أبرز مؤشرات التوازن الداخلية؛
- **معدل البطالة** $TCHE$: تمثل بمعدلات البطالة السنوية كمؤشر لوضعية التشغيل وأحد أبرز مؤشرات التوازن الداخلية؛
- **الميزان التجاري** BP: اخترنا الاعتماد على صافي الميزان التجاري لتمثيل التوازن الخارجي بما أنه يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات بالإضافة إلى إقرار النظرية الاقتصادية بإمكانية وجود تأثير من جانب متغيرات السياسة المالية على صافي الميزان التجاري، بالإضافة إلى كونأنّ هذا الحساب يعتبر المسؤول الرئيسي على معظم حالات الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات في الجزائر خاصة في السنوات الأخير، وتمثل السلسة الزمنية لهذا المتغير والتي سيرمز لها بالرمز BP القيم السنوية لرصيد الميزان التجاري .

[1] مؤشرات التنمية الدولية WDI للبنك الدولي، على الموقع الالكتروني: http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

- **الإنفاق العام** G: إجمالي الإنفاق القومي (الاستيعاب المحلي سابقا) هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقا)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامةسابقاً) وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحليسابقاً).

سنتعرف الآن على قيم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث لدينا خمسة متغيرات لثمانية وعشرون مشاهدة تمثل سنوات الدراسة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-01): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

N = 28	GDP	G	INF	TCHE	BP
المتوسط الحسابي	1.064	93.845	9.215	18.978	7.087
المنوال	1.553	94.333	4.821	18.675	5.705
اكبر قيمة	5.850	114.172	31.669	31.840	26.530
اقل قيمة	-4.232	73.108	0.339	9.820	-10.270
الانحراف المعياري	2.306	10.855	9.619	7.859	9.071
معامل الاختلاف[1]	216.72	11.56	104.38	41.41	127.99

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews10، **الملحق رقم (01)**.

بالاعتماد على قيم الإحصاءات الوصفية المبينة في الجدول رقم (4-1) وبالاستعانة بالأشكال البيانية المرافقة المفسرة لتطور قيم هذه المتغيرات، نخلص إلى ما يلي:

بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي (GDP): يتبين من قيم المتغيرة(GDP)أن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كان محصور بين أقل قيمة 4.232-% مسجلة في سنة 1993 وأعلى قيمة 5.850% مسجلة سنة 2003، بمتوسط بلغ 1.064%، وبانحراف معياري قدره 2.306%، وهو ما يعطينا تشتت ضعيف في قيم السلسلة، أما مقدار معامل الاختلاف هو 216,72% والذييُشِ ير على تقلب عنيف جدا في قيم هذه المتغيرة، كما يبينه الشكل أدناه:

[1] **معامل الاختلاف** يساوي (الانحراف المعيار ي/المتوسط الحسابي) *100)، حيث كلما قلت قيمته عن 15%كلما دل على تجانس قيم المتغيرة.
لتفصيل أكثر أنظر:
Gérald Baillargeon, Probabilités Statistique et Techniques de Régression, LES EDITIONS SMG, Québec Canada, 1989, P-P 31-32 .

الشكل رقم (04-01): التمثيل البياني لتطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1990-2017)

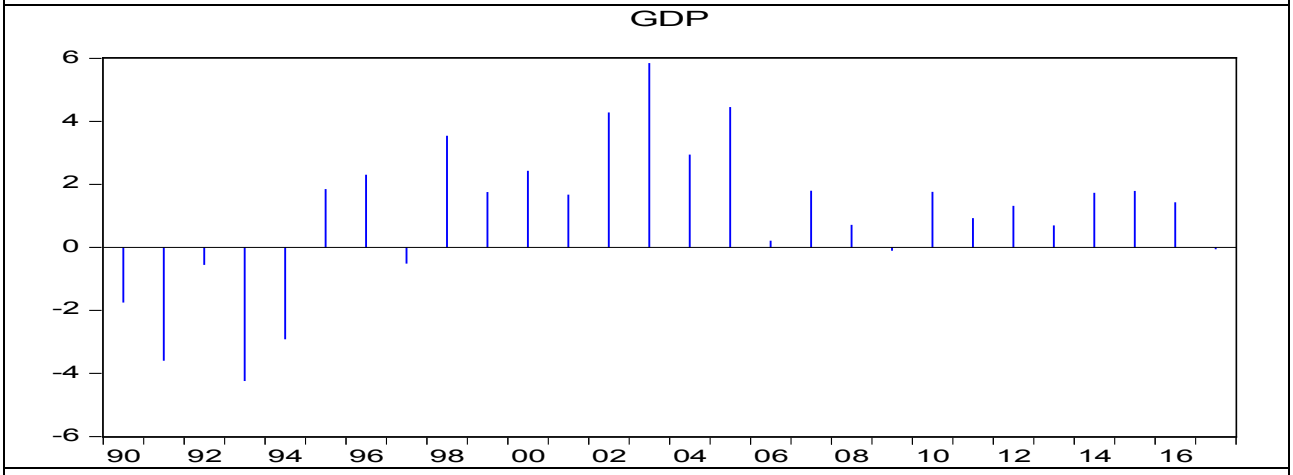

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews10

بالنسبة لمعدل التضخم(INF): تبين من قيم المتغيرة(INF) أن معدل التضخم خلال فترة الدراسة كان محصور بين أقل قيمة 0.339% مسجلة في سنة 2000 وأعلى قيمة 31.669% مسجلة سنة 1992، بمتوسط بلغ 9.215%. وبانحراف معياري قدره 9.619%، وهو ما يعطينا تشتت متوسط في قيم السلسلة، وبالتالي مقدار معامل الاختلاف هو 104,38%، الأمر الذي يشير إلى حدوث تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة. ويمكن تمثيله على النحو التالي:

الشكل رقم (04-02): التمثيل البياني لتطورات معدل التضخم في الجزائر للفترة ما بين (1990-2017)

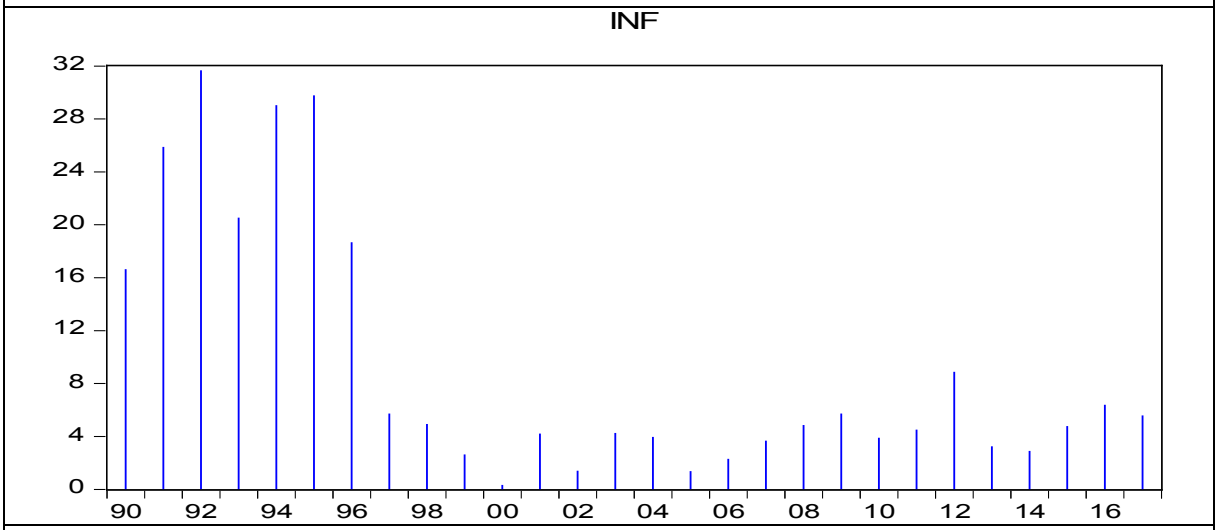

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews10

بالنسبة لمعدل البطالة($TCHE$): تبين من قيم المتغيرة($TCHE$) أن معدل البطالة خلال فترة الدراسة كان محصور بين أقل قيمة 9.82% مسجلة في سنة 2013 وأعلى قيمة 31.84% مسجلة سنة 1995، وبمتوسط بلغ 18.978%. وبانحراف معياري قدره 7.859%، وهو ما يعطينا تشتت ضعيف في قيم السلسلة، وبالتالي مقدار

معامل الاختلاف هو 41,41%، الأمر الذي يشير إلى حدوث تذبذب في قيم هذه المتغيرة، ويمكن تمثيله على النحو التالي:

الشكل رقم (04-03): التمثيل البياني لتطورات معدلات البطالة في الجزائر للفترة ما بين (1990-2017)

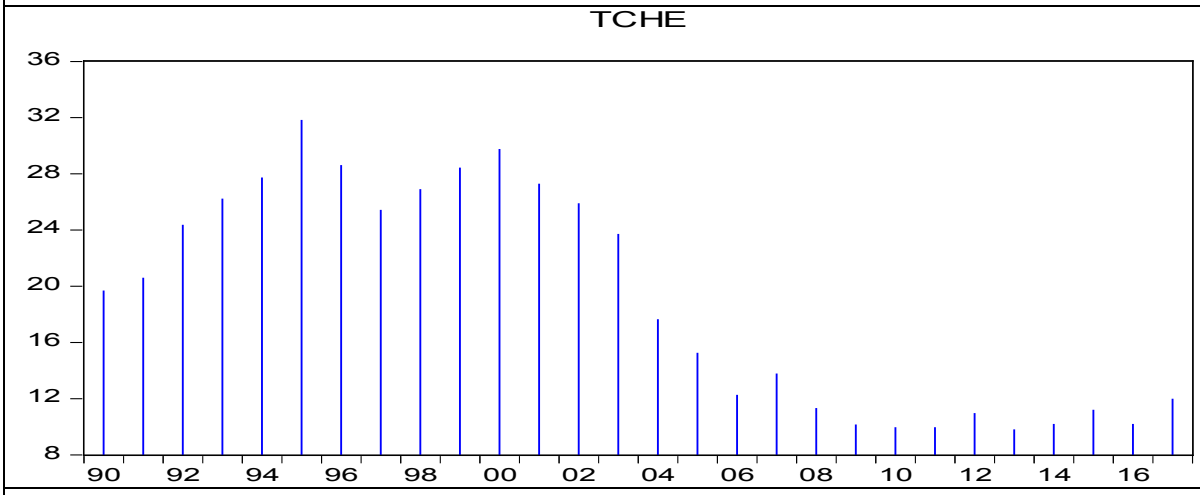

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews10

بالنسبة للميزان التجاري(BP): تبين من قيم المتغيرة(BP) أن الميزان التجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة كان محصور بين أقل قيمة 10.270-% مسجلة في سنة 2016 وأعلى قيمة 26.53% مسجلة سنة 2008، بمتوسط بلغ 7.087%. وبانحراف معياري قدره 9.071%، وهو ما يعطينا تشتت متوسط في قيم السلسلة، وبالتالي مقدار معامل الاختلاف هو 127,99%الأمر الذي يشير على حدوث تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة، حيث يمكن تمثيله على النحو التالي:

الشكل رقم (04-04): التمثيل البياني لتطورات الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2017)

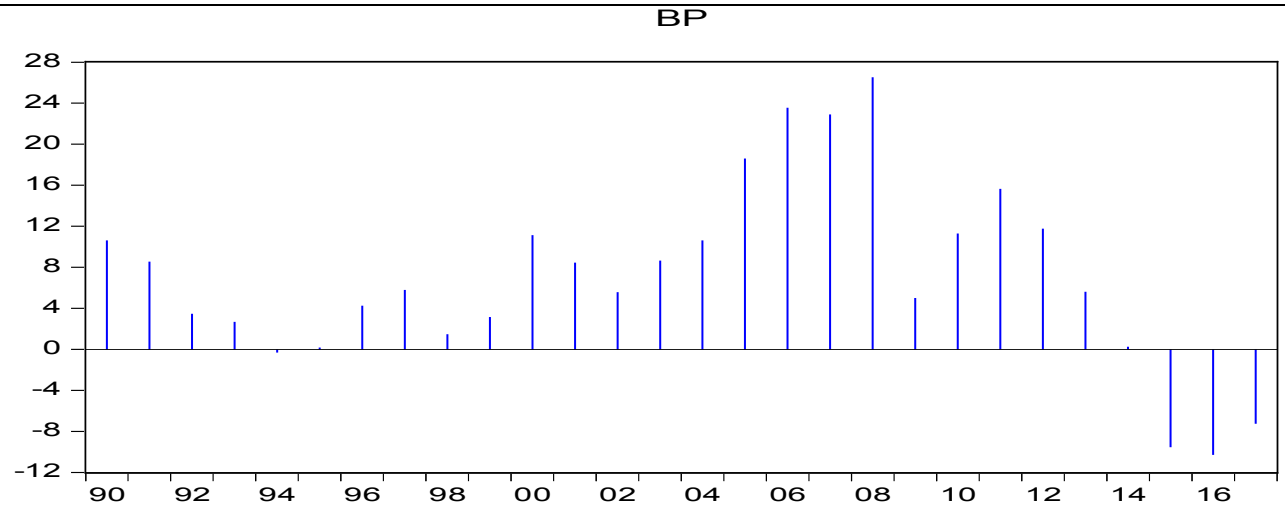

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews10

بالنسبة للإنفاق العام(G): تبين من قيم المتغيرة(G)أن الإنفاق العام خلال فترة الدراسة كان محصور بين أقل قيمة 73.108% مسجلة في سنة 2006 وأعلى قيمة 114.172% مسجلة سنة 2016، بمتوسط بلغ

93.845%. وبانحراف معياري قدره 10.855%، وهو ما يعطينا تشتت متوسط في قيم السلسلة، وبالتالي مقدار معامل الاختلاف هو 11,56%، الأمر الذي يشير إلى حدوث تجانس في قيم هذه المتغيرة. ويمكن تمثيله كما يلي:

الشكل رقم (04-05): التمثيل البياني لتطورات الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2017)

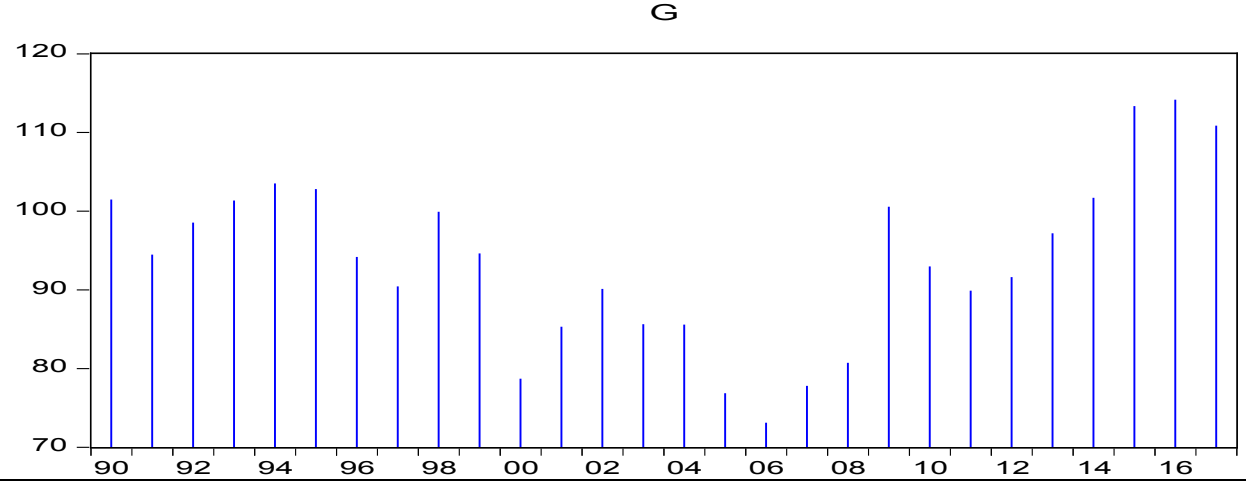

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews10

المطلب الثاني: طريقة تحليل المركبات الأساسية(ACP)

يعد تحليل المركبات الرئيسية إحدى طرق التحليل العاملي الأكثر استعمالا وشيوعا في تحليل البيانات متعددة المتغيرات، حيث يستخدم في تحليل البيانات ذات العدد الكبير للمتغيرات نسبة إلى عدد المشاهدات، حيث إن هاته الطريقة القصد منها تلخيص كافة البيانات الكمية لمجموعة من (الأفراد والمتغيرات)، حيث يتم تلخيص البيانات ببناء عدد صغير من المتغيرات والمركبات الأساسية، كما يمكن اختيار العناصر الحساسة بسرعة وبساطة وذلك باستخدام التمثيلات البيانية التي تم إنشاؤها من تحليل المركبات الأساسية.[1] أيضا نلجأ إلى هذه الطريقة عندما تكون المتغيرات التوضيحية ذات ارتباط عالي (أي وجود مشكلة التعدد الخطي)، بالإضافة إلى إمكانية استخدام تحليل المركبات الرئيسية لتحديد الإسقاط الملائم للبيانات، والقيم الشاذة للبيانات. ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى فرعين أساسيين هما الجانب النظري والتطبيقي لتحليل المركبات الرئيسية(ACP).

أولا. الإطار النظري لتحليل المركبات الرئيسية(ACP): يعتبر التحليل في مركبات الأساسية أحد تقنيات التحليل العاملي تعود فكرته إلى العالم البريطاني "Spearman" في أوائل القرن العشرين ثم طورت عن طريق العديد من العلماء،[2] حيث تعد هذه الطريقة من أكثر طرق التحليل العاملي دقة واستخداما في مجال البحث لما لها من

[1] Manu Carricano & Fanny Poujol, **Analyse de données avec SPSS**, Pearson Education, France, 2009, P57.

[2] أمينة مولاي، ميمون كافي، **استخدام التحليل في مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى إدارة المعرفة وأثره على الأداء (بالاستعانة بسلم أندرسن وبطاقة الأداء المتوازن)– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية سعيدة–**، مجلة الباحث، عدد 15، 2015، ص 73.

مزايا، منها: أنها تؤدي إلى تشبعات دقيقة وتصل إلى أقل قدر ممكن من البواقي كما أن مصفوفات معاملات الارتباط تختزل إلى أقل عدد ممكن من العوامل المتعامدة (غير المترابطة)،[1] ويعتمد جوهر هذا التحليل على إيجاد الجذور المميزة والمتجهات المميزة لمصفوفة التباين والتباين المشترك للمتغيرات، أو إيجاد الجذور المميزة والمتجهات المميزة لمصفوفة الارتباطات بين المتغيرات، أما إذا كانت وحدات القياس مختلفة فيمكننا استخدام مصفوفة الارتباطات، ولنفرض مصفوفة البيانات هي المصفوفة X حيث أن:[2]

$$X=\begin{bmatrix} x_{11} & x_{12} & \cdots & x_{1p} \\ x_{21} & x_{22} & \cdots & x_{2p} \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ x_{n1} & x_{n2} & \cdots & x_{np} \end{bmatrix}_{(n\times p)} \quad \text{.....(1)}$$

حيث أن:

(N) : تمثل حجم العينة؛

(P) : تمثل عدد المتغيرات التوضيحية.

وتأتي الفكرة الأساسية للتحليل بهذه الطريقة لإيجاد نظام جديد للعوامل الرئيسية تكون متعامدة مع محاور موجهات المتغيرات التي كونت نظام معين.[3] حيث يتطلب استخدام طريقة التحليل العاملي إلى المركبات الأساسية تحقق شروط إحصائية منها:[4]

- **التأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي**: حيث يمكن الحكم على مدى وجود أو عدم وجود هذه المشكلة من خلال إيجاد محدد مصفوفة الارتباط فإذا كانت قيمته تختلف عن الصفر (**0** # Déterminant) هنا نحكم بعدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات.

-**مدى كفاية العينة** (اختبار كايزر ماير أولكن Keiser-Meyer Olkin(KMO) Test): يستخدم هذا الاختبار لاختبار مدى كفاية حجم العينة في تفسير الظاهرة المدروسة، و تتراوح قيمته بين(**$0 \le KMO \le 1$**)،حيث كلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على كفاية حجم العينة، ولكي يكون حجم العينة كافياً يجب ألا تقل قيمة الاختبار عن 0.5.

---

[1] بروين محمد حمة خان، **دراسة إحصائية لتحديد تأثير بعض العواملالا جتماعيةوالا قتصادية على ظاهرة الطلاق في محافظة السليمانية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007، العراق، ص 69-70.

[2] بلبو خاري سامي، **استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل الاستبيانات التسويق دراسة تطبيقية على بعض البحوث**، نيل شهادة الماجستير، العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 47.

[3] رانية عثمان المشارقة، **برنامج التحليل الإحصائي Spss Release 7.5**، مكتبة الراتب العلمية، عمان، الأردن، 1999، ص 238.

[4] بن جلول خالد، **دراسة احصائية لمحددات الفقر في الجزائر باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، سبتمبر 2019، ص 279.

- **اختبار بارتلت Bartlett's Test**: يستخدم لاختبار ما إذا كان مصفوفة الارتباط الأصلية مصفوفة الوحدة أم لا، فإذا كانت مصفوفة الارتباط الأصلية هي ليست مصفوفة الوحدة فيدل ذلك على وجود علاقات بين المتغيرات وهذا ما يطلب عند استخدام طريقة المكونات الرئيسة، وتكون نتائج الاختبار مقبولة إذا كانت قيمة Sig المحسوبة أقل من 5%.

بعض الخصائص المكونة لطريقة التحليل العاملي إلى المركبات الأساسية:

المركبة الرئيسية الأولى F_1 يمكن التعبير عنها بالصيغة:[1]

$$F_1 = a_{11}X_1 + a_{12}X_2 + ... + a_{1p}X_p .....(2)$$

تمتلك هذه المركبة أكبر نسبة تباين بالنسبة إلى المركبات الرئيسية، وأن $a_{11}, a_{12}, ..., a_{1p}$ تمثل معاملات المركبة الرئيسية الأولى والتي يمكن التعبير عنها بالمتجه a_1 والذي يمثل المتجه الذاتي الأول المقابل للجذر المميز الأول λ_1 يحقق الشرط التالي:[2]

$$a_1' a_1 = 1 .....(3)$$

أما الجذر المميز الأول فيمكن الحصول عليه بحل إحدى المعادلتين (4) و(5):

$$|V - \lambda_1 I| = 0 .....(4)$$

$$|R - \lambda_1 I| = 0 ..... (5)$$

حيث:

V : تمثل مصفوفة التباين والتباين المشترك.[3]

R : تمثل مصفوفة الارتباطات.[4]

أما المركبة الرئيسية الثانية

$$F_2 = a_{21}X_1 + a_{22}X_2 + ... + a_{2p}X_p$$

تمتلك ثاني أكبر نسبة تباين وتحقق الشرطين:

$$a_2' a_2 = 1 .....(6)$$

$$a_2' a_2 = 0 .....(7)$$

---

[1] دجلة إبراهيم العزاوي، زينة ياوز عبد القادر، **مقارنة الأساليب المستخدمة في تحديد عدد المركبات الرئيسية مع التطبيق العملي**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، عدد 45، 2007، ص 03.

[2] نهاد شريف خلف، **استخدام التحليل العاملي المؤثرة على صحة الطفل في محافظة صلاح الدين**، قسم الرياضيات، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، جامعة تكريت، المجلد 18، العدد 1، العراق، 2012، ص306.

[3] للتفصيل أكثر أنظر: حسين علي عبد الله، **تحليل العوامل المؤثرة في مستوى ضمان جودة كليات جامعة ذي قار**، مجلة جامعة ذي قار، المجلد9، العدد3، أيلول 2014، ص04.

[4] للتفصيل أكثر أنظر: محمد عبد الحسين محمد، **استخدام التحليل العاملي من الدرجات العليا في تحديد أهم العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية للأطفال دون سن السادسة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد4، 2011، ص113.

وهكذا يمكن إيجاد P من المركبات الرئيسية مساوي إلى عدد المتغيرات التوضيحية الداخلة في الظاهرة قيد البحث، وبصورة عامة فإن:

$$a_j' a_i = 1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

$$a_j' a_i = 0 \ldots\ldots (i \prec j) \ldots\ldots\ldots (9)$$

ثانيا. الجانب التطبيقي لتحليل المركبات الأساسية (ACP): تمهيدا لحساب التباينات المشتركة والقيم الذاتية وارتباط المتغيرات بالعوامل المفسرة للظاهرة محل الدراسة والتحليل، يتطلب تحقيق شروط تطبيق التحليل العاملي إلى مركبات أساسية.

1. شروط تطبيق التحليل العاملي إلى مركبات أساسية: من خلال النتائج المتحصل عليها نجد ما يلي:

أ. الشرط الأول لهذا التحليل هو اختلاف القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط عن الصفر، وهو محقق، حيث Déterminant = 0.03249 يدل هذا على سلامة المعطيات ونتائج التحليل من مشكلة التعدد الخطي؛

ب. تبين نتائج اختبار (K-M-O) إلى مدى تحقق الشرط الثاني لهذا التحليل وهي قبول العينة للتحليل، حيث نلاحظ ارتفاع نسبي لقيمة المؤشر، KMO = 0.367 مما يدل على قبول عينة الدراسة للتحليل الإحصائي.

ت. أظهرت نتائج اختبار Bartlett أن دالة Sig = 0.000< 0.05، أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة تشكل مجموعة العوامل المخفية، وهو ما نسعى إلى الكشف عنه، نتائج إختبارات شروط تطبيق التحليل العاملي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-02): نتائج اختبارات شروط تطبيق التحليل العاملي إلى مركبات أساسية

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin		**0.367**
Khi-deux approximé		**18.307**
Test de sphéricité de Bartlett	ddl	**10**
	Signification de Bartlett	**0.0001**
Déterminant		**0.03249**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (02)

2. مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة: يعتمد التحليل العاملي في طريقة تحليل المركبات الأساسية على مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة، تمهيداً لحساب القيم الذاتية، والتي ينتج من خلاله ما يلي:

الجدول رقم (04-03): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

Variables	G	TCHE	INF	BP	GDP
G	**1**	-0.0545	**0.3744**	**-0.8971**	-0.3304
TCHE	-0.0545	**1**	**0.4380**	-0.1731	0.0011
INF	**0.3744**	**0.4380**	**1**	-0.2570	**-0.5902**
BP	**-0.8971**	-0.1731	-0.2570	**1**	0.1109
GDP	-0.3304	0.0011	**-0.5902**	0.1109	**1**

المصدر: من إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامج XL-Stat2016

لمعرفة العلاقة الارتباطية بين متغيرات التوازن الاقتصادي والإنفاق العام في الجزائر من خلال مصفوفة الارتباط الواردة في الجدول أعلاه، بناء على المتغيرات التي لديها تأثير كبير حيث وبالنظر إلى العمود الأول من المصفوفة وهو لمتغير الإنفاق العام (G) إلى جانب المتغيرات المتبقية، إذْ نلاحظ أن متغير الإنفاق العام له علاقة ارتباط قوية وسالبة بالميزان التجاري (BP) ب0.8971-، غير أن له ارتباط موجب ضعيف مع معدل التضخم (INF) بـ 0.3744، وارتباط عكسي ضعيف مع معدل النمو (GDP) بـ 0.3304- ومعدل البطالة ($TCHE$) بـ 0.0545-. أما بالنسبة لباقي المتغيرات فنجد أنه توجد:

- المتغير ($TCHE$) وهو معدل البطالة، مرتبط ارتباطا ضعيفا مع كل المتغيرات ((INF)؛(GDP)؛(BP))، معامل الارتباط بينه وبين بقية المتغيرات محصور بين (0.1731- و0.4380).
- المتغير (INF) وهو معدل التضخم، مرتبط ارتباطا ضعيفا مع كل المتغيرات ((GDP)؛(BP))، معامل الارتباط بينه وبين بقية المتغيرات محصور بين (0.5902- و0.4380).
- المتغير (BP) وهو رصيد الميزان التجاري، مرتبط ارتباطا ضعيف مع المتغير (GDP)، معامل الارتباط بينه وبين معدل النمو الاقتصادي بقيمة 0.1109.

3. القيم الذاتية ونسب الجمود: إن التحليل حسب هذه الطريقة ينطلق من البحث عن القيم الذاتية والنسب المرتبطة بالمحاور العاملية، حيث تشير القيمة الذاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبط به، أي تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي. ولهذا الغرض نبين القيم الذاتية ونسب التشتت في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-04): القيم الذاتية ونسب الجمود

البيان	F1	F2	F3	F4	F5
القيم الذاتية	2.3613	1.3045	1.0308	0.26496	0.0386
النسبة المئوية من التشتت الكلي	47.2250	26.0890	20.6153	5.2980	0.7726
النسبة المئوية المتصاعدة من التشتت الكلي	47.2250	73.3140	93.9294	99.2274	100.000

المصدر: من إعداد الطالب، بناء على مخرجات برنامج XL-Stat2016.

من خلال الجدول رقم (4-3) والشكل رقم (4-7) أدناه نستنتج أن المحور الأول ($F1$) أو المركبة الأساسية الأولى تمثل (47.2250%) من قيمة الجمود[1] الكلي، أما المحور الثاني ($F2$) فتمثل (26,0890%)، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1، F2) نسبة 73.3140%، وهذه النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على هذا المخطط، أي أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين ($F1$) و ($F2$).

[1] تعني كلمة **جمود** "**inertie**": وهناك العديد من الترجمات منها: القصور، العطالة، إلا أن الترجمة الحقيقية لهذا المصطلح غير موجودة في المعاجم الاقتصادية.

الشكل رقم (04-06): تمثيل القيم الذاتية

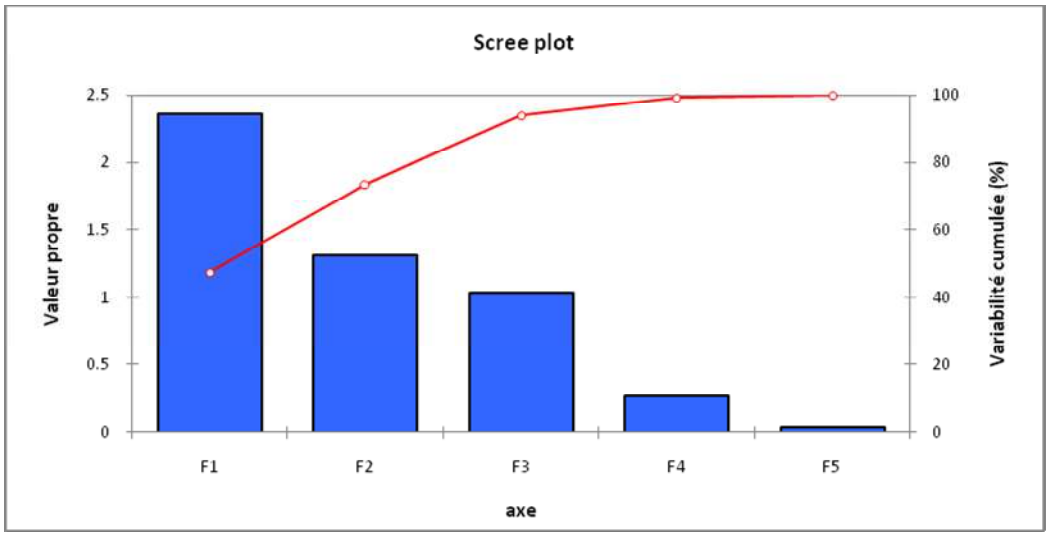

المصدر: بناء على مخرجات برنامج XL-Stat2016

4. تحليل إسقاط المتغيرات على المستويات العاملية: سنقوم بتحليل إسقاط المتغيرات على المستويات العاملية المولدة بالمحاور العاملية الأو ل والثاني، حيث تبلغ نسبة التشتت المفسر بهذا المستوى حوالي (73.31%) وهي أعلى نسبة، أي أن هذا المستوى العاملي يعطي أحسن تمثيل للمتغيرات.

الشكل رقم (04-07): التمثيل البياني على المحورين (F2, F1)

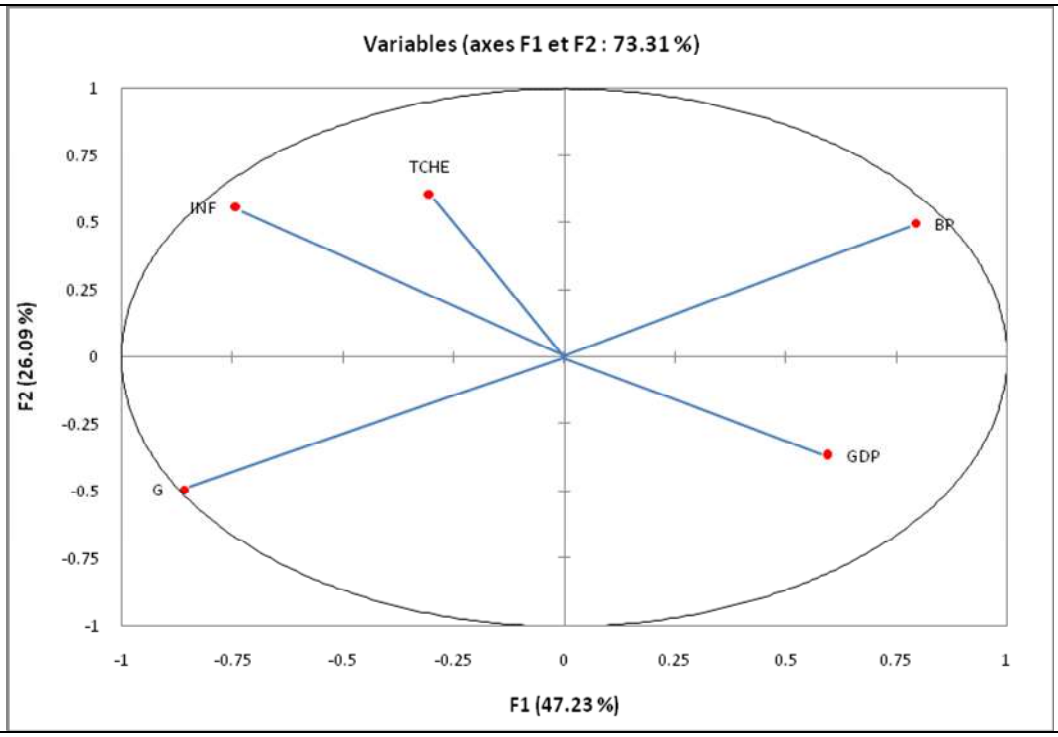

المصدر: بناء على مخرجات برنامج XL-Stat2016

بالنظر إلى دائرة الارتباطات أعلاه نستخلص ما يلي:

- **جودة التمثيل**: كل من المتغيرات $GDP\ ,\ BP\ ,\ INF\ ,\ TCHE$ لا تتمتع بجودة عالية نظراً لابتعادها على محيط الدائرة، ما عدا G فهو يتمتع بجودة تمثيل عالية على هذا المستوى العاملي المولد بالمحاور العاملية الأول والثاني لقربه من محيط الدائرة.

- **علاقة المتغيرات فيما بينها**: ومن خلال ملاحظة المسافة بين المتغيرات يمكننا القول أن كل المتغيرات بعيدة من بعضها البعض وهذا يفسر على أساس وجود ارتباط ضعيف بين هذه المتغيرات سواء بالسالب أو الموجب، ما عدا رصيد الميزان التجاري BP فله ارتباط قوي وسالب مع الإنفاق العام G.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة

بعدما قدمنا تحليلا وصفيا لبيانات الدراسة نعمل في هذا المبحث على اقتراح نمذجة لأثر الإنفاق العام على متغيرات التوازن الاقتصادي والمتمثلة بمتغيرات مربع كالدور في الجزائر، والعمل على البحث عن النموذج المناسب لبيانات الدراسة والذي يساعدنا على التحليل والدراسة القياسية.

المطلب الأول: دراسة استقرارية المتغيرات

إن المنهجية الإحصائية تقتضي من الضروري قبل تقدير النماذج التأكد من استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج محل الدراسة، فإذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها فان استعمالها في التقدير يؤدي إلى مشكل الانحدار الزائفو الذي يعطي لنا مقدرات متحيزة.

حيث نعتمد في تحليل هذه السلاسل على برنامج Eviews 10، في البداية نعرض بيانيا التطور التاريخي للسلاسل ودالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لها في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-08): الاشكال البيانية ودالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلاسل الاصلية

الشكل البياني ل السلسلة GDP.	(Correlogram) ل GDP:
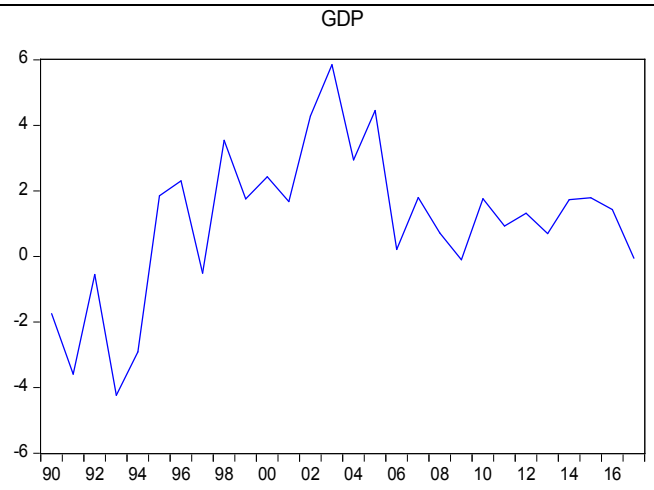	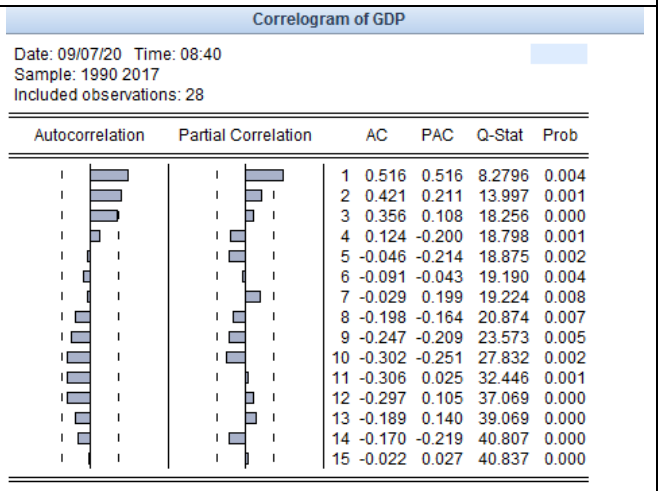
الشكل البياني ل السلسلة INF.	**(Correlogram) لINF :**
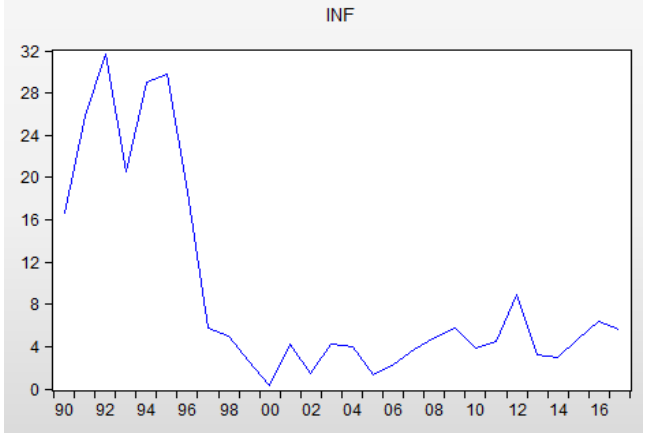	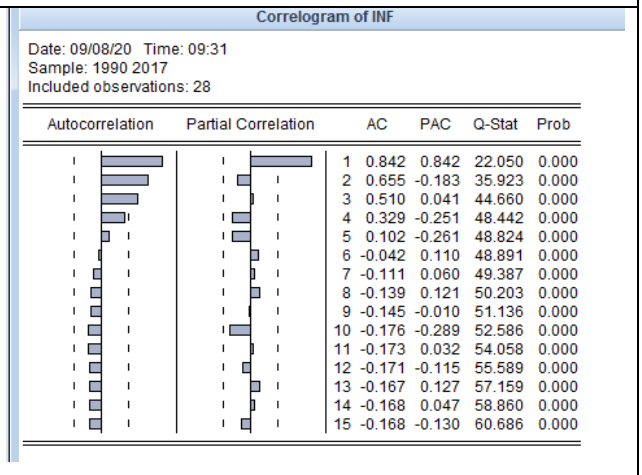

الشكل البياني ل السلسلة **TCHE**.	(**Correlogram**) ل**TCHE**:
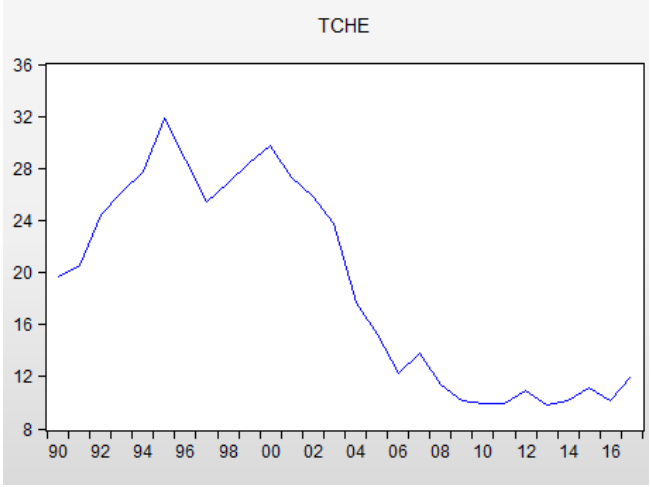	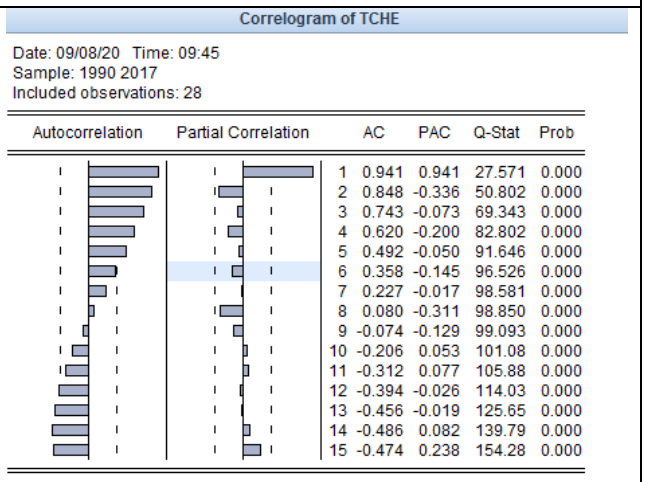
الشكل البياني ل السلسلة BP.	**(Correlogram) ل BP:**
	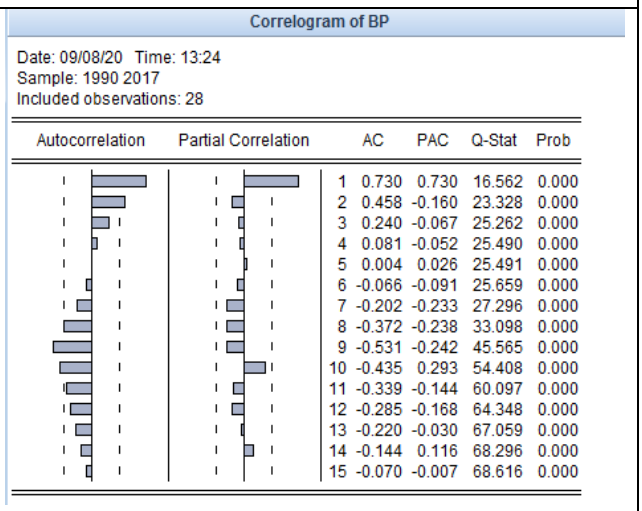
الشكل البياني ل السلسلة G.	**(Correlogram) ل G:**
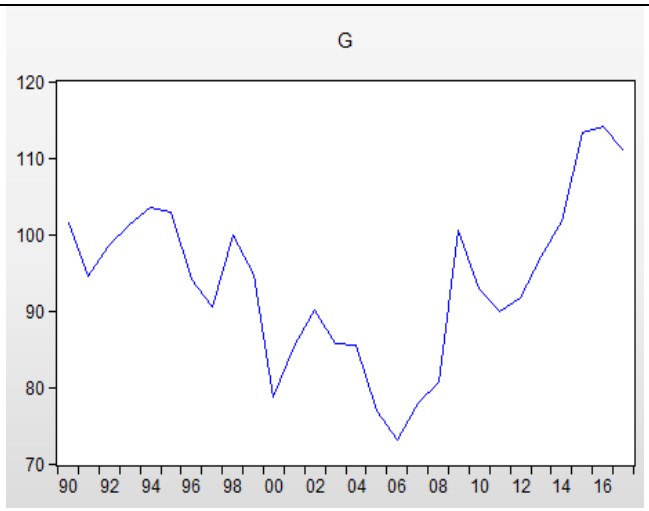	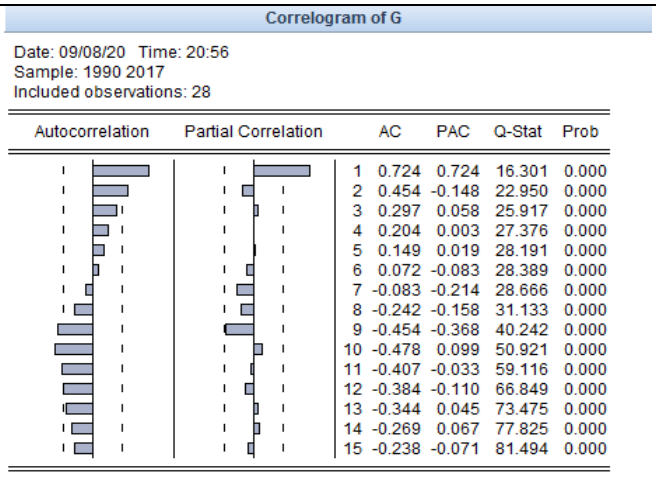

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

التحليل: من خلال تتبعنا لتطور التاريخي للسلاسل الزمنية نلاحظ مايلي:

- **بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي:** يمكننا التأكيد على أنها خضعت لتغيرات كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث يفسر هذا الاضطراب الكبير في قيم السلسلة إحصائيا بعدم ثبات التباين مما يوحي بعدم استقرارية السلسلة المدروسة، وهذا ما سنتأكد منه باستعمال الاختبارات الإحصائية.

أما فيما يخص دالة الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط المحسوبة من أجل الفجوات K= 1,2,3 خارج مجال الثقة، أي أنها تختلف معنويا عن الصفر.

أيضا بالنسبة لاختبار المشترك لمعنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي Ljung-Box نلاحظ أنه عند h=15 نجد أن قيمة Q-stat يساوي 40.837 وهي أكبر من $x^2_{(0.05,15)}$ والتي تساوي 24,996 كما نلاحظ أن كل الإحتمالات " Prop "هي أقل من 0.05 وبالتالي يكون القرار رفض الفرضية الصفرية ($H_0 : P_1 = P_2 = ... P_{15} = 0$) التي تنص على انعدام كل معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقبول الفرض البديل ($H_1 : \exists P_k \neq 0$). أي أن السلسلة الزمنية تعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يسبب هذا عدم استقرار السلسلة في المستوى.

- **بالنسبة لمعدلات التضخم:** نجد أنها خضعت لتغيرات كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أنها أخذت ميلا موجبا حتى سنة 1993، ثم عادت إلى التناقص حتى سنة 2000، وبعدها تذبذبت قيمها من جديد لتشهد نوعا من الانتظام.

أما فيما يخص دالة الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط المحسوبة من أجل الفجوات K= 1,2,3 خارج مجال الثقة، أي أنها تختلف معنويا عن الصفر.

أيضا بالنسبة لاختبار المشترك لمعنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي Ljung-Box نلاحظ أنه عند h=15 نجد أن قيمة Q-stat يساوي 60.686 وهي أكبر من $x^2_{(0.05,15)}$ والتي تساوي 24,996 كما نلاحظ أن كل الاحتمالات " Prop " هي أقل من 0.05، وبالتالي يكون القرار رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انعدام كل معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقبول الفرض البديل أي أن السلسلة الزمنية تعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- بالنسبة لمعدلات البطالة: بالنسبة لقيم السلسلة الزمنية *TCHE* المبينة في الشكل () نجد أنها أخذت ميلا موجبا حتى سنة 1995، ثم عادت إلى التناقص حتى سنة 1997، وبعدها بدأت قيم السلسلة في التقلب بين التزايد والتناقص، لتشهد ميلا سالبا حاد ابتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006، ثم عادت قيمها من جديد لتشهد نوعا من الانتظام.

أما فيما يخص دالة الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط المحسوبة من أجل الفجوات K=1,2,3,4,5,6,12,13,14,15 خارج مجال الثقة، أي أنها تختلف معنويا عن الصفر.

أيضا بالنسبة لاختبار المشترك لمعنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي Ljung-Box نلاحظ أنه عند h=15 نجد أن قيمة Q-stat يساوي 154.28 وهي أكبر من $x^2_{(0.05,15)}$ والتي تساوي 24,996 كما نلاحظ أن كل الاحتمالات "Prop "هي أقل من 0.05، وبالتالي يكون القرار رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انعدام كل معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقبول الفرض البديل أي أن السلسلة الزمنية تعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- **بالنسبة للميزان التجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي**: نلاحظ أنها أخذت ميلا سالبا حتى سنة 1994، ثم عادت إلى التزايد من جديد حتى سنة 2007، لتشهد بعد ذلك ميلا سالبا حاد ابتداء من سنة 2008 إلى غاية سنة 2017، رغم تخللها زيادة طفيفة سنة 2009 إلى غاية 2010.

أما فيما يخص دالة الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط المحسوبة من أجل الفجوات K=1,2,8,9,10 خارج مجال الثقة، أي أنها تختلف معنويا عن الصفر.

أيضا بالنسبة لاختبار المشترك لمعنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي Ljung-Box نلاحظ أنه عند h=15 نجد أن قيمة Q-stat يساوي 68.616 وهي أكبر من $x^2_{(0.05,15)}$ والتي تساوي 24,996 كما نلاحظ أن كل الاحتمالات "Prop "هي أقل من 0.05، وبالتاليكون القرار رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انعدام كل معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقبول الفرض البديل أي أن السلسلة الزمنية تعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- **بالنسبة لقيم سلسلة الإنفاق العام**: نلاحظ أنها أخذت ميلا سالبا إلى غاية سنة 2006، ثم عادت إلى التزايد من جديد حتى سنة 2015، لتشهد بعد ذلك نوعا من الانتظام حتى نهاية الفترة.

أما فيما يخص دالة الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط المحسوبة من أجل الفجوات K=1,9,10,11,12,13 خارج مجال الثقة، أي أنها تختلف معنويا عن الصفر.

أيضا بالنسبة لاختبار المشترك لمعنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي Ljung-Box نلاحظ أنه عند h=15 نجد أن قيمة Q-stat يساوي 81.494 وهي أكبر من $x^2_{(0.05,15)}$ والتي تساوي 24,996 كما نلاحظ أن كل الإحتمالات "Prop "هي أقل من 0.05، وبالتالي يكون القرار رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انعدام كل معاملات دالة الارتباط الذاتي، وقبول الفرض البديل أي أن السلسلة الزمنية تعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

-اختبارات جذر الوحدة: في كثير من الحالات لا يكون اختبار الكشف البياني كافيا لوحده لتحديد استقرارية السلسلة الزمنية بشكل دقيق مما يستلزم استعمال أدوات إحصائية لهذا الغرض. ومن بين هذه الأدوات اختبار جذر الوحدة، ولمعرفة ذلك تم استخدام اختبارات منها: ديكي- فولر الموسع(*ADF*)وفيليبس بيرون(*PP*) . وذلك بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية (*GDP* ؛ *INF* ؛ *TCHE* ؛ *BP* ؛ *G*) و باستخدام برنامج *Eviews*10 .

بغرض تحديد التأخيرات اللازمة في نماذج هذه الاختبارات فإننا نعتمد على الاختيار الأمثل الذي يحدده البرنامج آليا و على أساس اقل قيمة للمعيار Akaike.

و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة والاحتمال المرافق لها، و نلخص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول (04-05): نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات في المستوى

نوع الاختبار / المتغيرات		نوع النموذج	ADF			PP		
			القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	الاحتمال
GDP	عند المستوى	4	-1.7767	-1.9544	0.0721	-2.3285	-2.6534	0.0218
		5	-2.9090	-2.9762	0.0574	-2.9090	-2.9762	0.0574
		6	-2.8301	-3.5875	0.1994	-2.6667	-3.5875	0.2567
INF	عند المستوى	4	-1.3659	-1.9538	0.1555	-1.3493	-1.9538	0.1600
		5	-1.4866	-2.9762	0.5249	-1.4801	-2.9762	0.5281
		6	-1.7749	-3.5875	0.6887	-1.8732	-3.5875	0.6403
TCHE	عند المستوى	4	-0.7726	-1.9538	0.3720	-0.7486	-1.9538	0.3826
		5	-0.4894	-2.9762	0.8787	-0.7193	-2.9762	0.8253
		6	-2.3217	-3.5875	0.4090	-2.3597	-3.5875	0.3905
BP	عند المستوى	4	-1.4783	-1.9538	0.1275	-1.4783	-1.9538	0.1275
		5	-1.4379	-2.9762	0.5489	-1.4379	-2.9762	0.5489
		6	-1.4025	-3.5875	0.8370	-1.4025	-3.5875	0.8370
G	عند المستوى	4	0.0808	-1.9538	0.7000	0.1821	-1.9538	0.7313
		5	-1.5136	-2.9762	0.5116	-1.5447	-2.9762	0.4962
		6	-1.5420	-3.5875	0.7889	-1.4069	-3.5875	0.8356

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملاحق من 03 إلى12.

من خلال نتائج الاختبارات السابقة، يتضح أن كل المتغيرات (GDP ؛ INF ؛ $TCHE$ ؛ BP ؛ G) غير مستقرة في مستوياتها، أي أنها تحتوي على جذر وحدوي، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon[1]، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الأكبر من 5%.

-إزالة حالة عدم الاستقرارية من السلاسل الزمنية: توصلت نتائج الاختبارات السابقة إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية في مستوياتها، وأحسن طريقة عملية لإزالة حالة عدم الاستقرار هي إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية حسب نتائج الاختبارات الإحصائية وتصبح السلاسل الزمنية الجديدة $D(Y_t)$ حيث: $D(Y_t)=Y_t-Y_{t-1}$ ثم نقوم بإعادة الاختبارات السابقة:

- **بالنسبة لتمثيلات البيانية:** نلاحظ من خلال بيان كل سلسلة زمنية نجد أنها أخذت شكلا يختلف عن شكله الأصلي، حيث أصبح موازيا تقريبا لمحور الفواصل مما نستنتج مبدئيا أن السلسلة اتسمت بالاستقرار عبر الزمن؛

[1] James Gordon Mackinnon: أستاذ في القياس الاقتصادي من مواليد 1951، أمضى حياته الأكاديمية أستاذ في قسم الاقتصاد في جامعة كوينز في كندا، ومن مؤلفاته: التقدير و الاستدلال في القياس الاقتصادي، كذلك نظرية وأساليب القياس الاقتصادي.

-بالنسبة لمعنوية دالة الارتباط الذاتي لسلاسل الزمنية الجديدة: من خلال نتائج اختبار معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الجديدة وجدنا أن جميع المتغيرات معاملات دالة ارتباطها الذاتي لا تختلف معنويا عن الصفر، مما يوحي لنا باستقرار هذه السلاسل، الأشكال البيانية التالية توضح لنا توزيع قيم السلاسل الجديدة.

الشكل رقم (04-09): الاشكال البيانية ودالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلاسل في الفروقات الأولى

الشكل البياني ل السلسلة **DGDP**.	(**Correlogram**) ل **DGDP**:
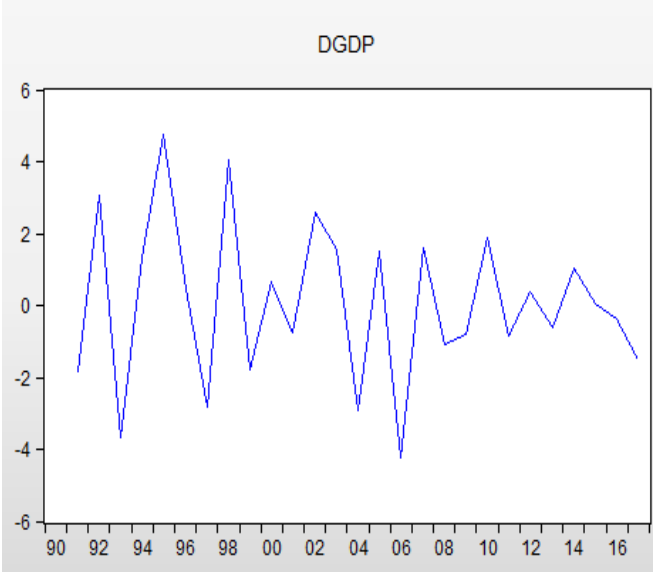	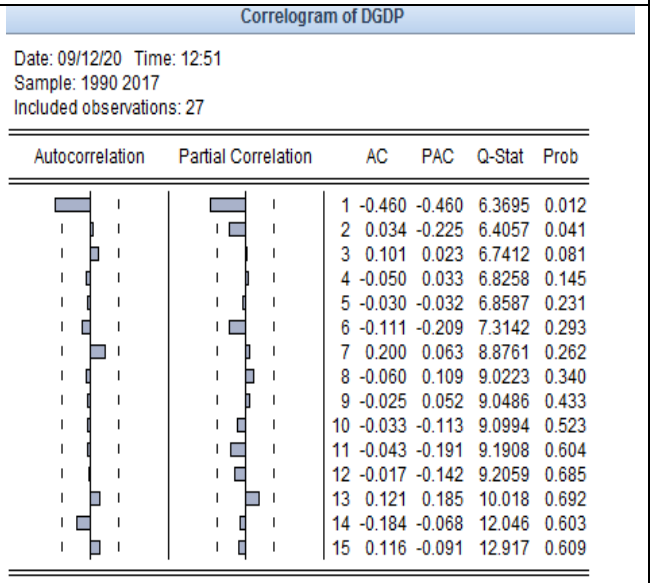
الشكل البياني للسلسلة **DINF**.	(**Correlogram**) لـ **DINF**:
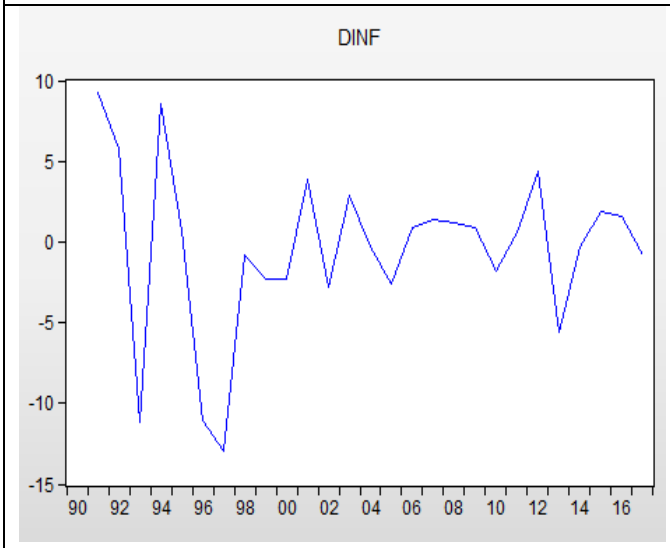	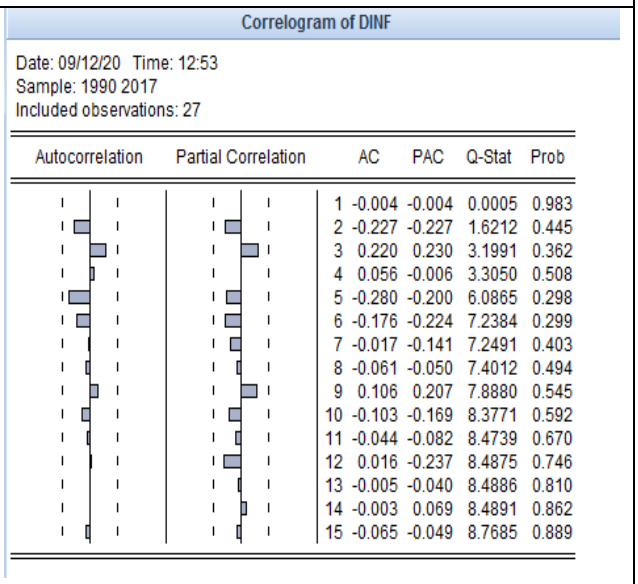
الشكل البياني ل السلسلة **DTCHE**.	(**Correlogram**) لـ**DTCHE**:

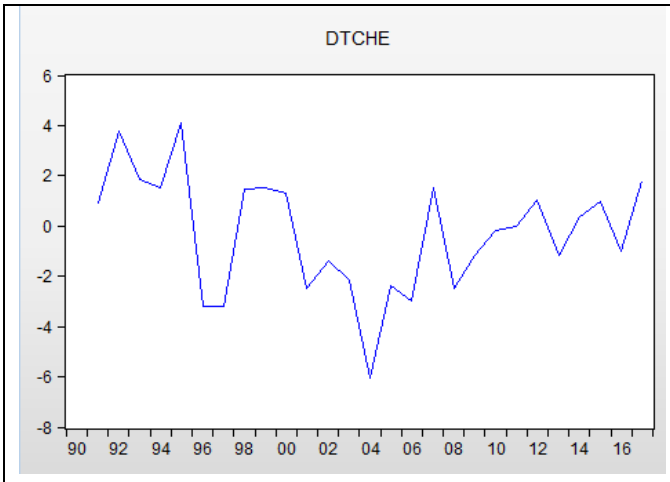

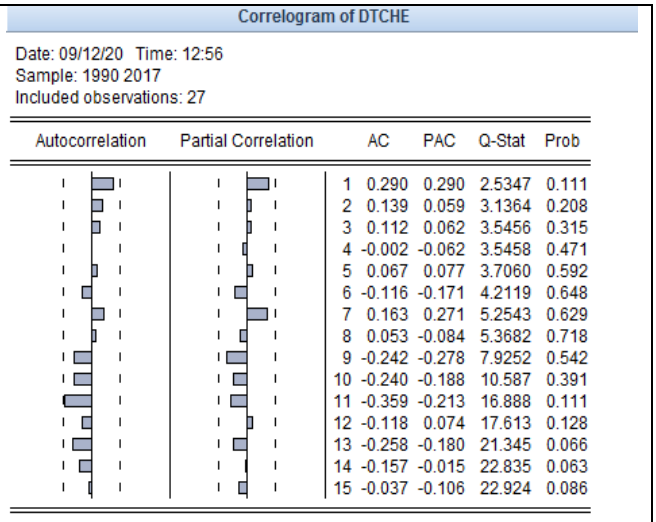

الشكل البياني ل السلسلة DBP.

(Correlogram) ل DBP:

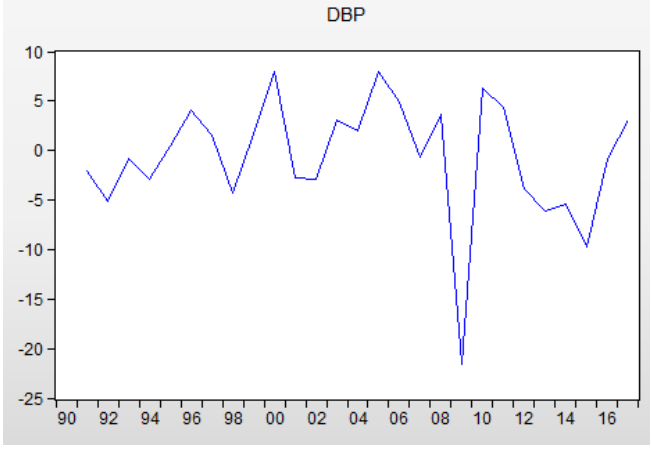

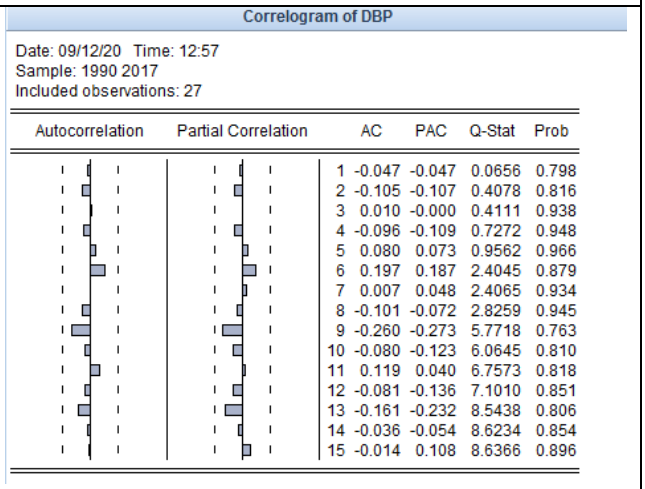

الشكل البياني ل السلسلة DG.

(Correlogram) ل DG:

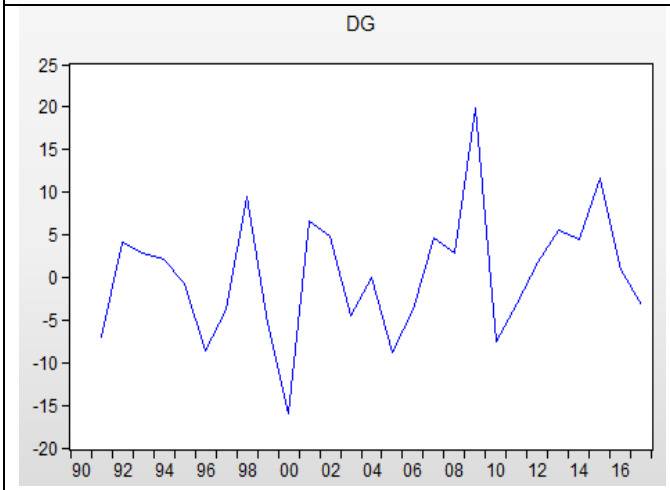

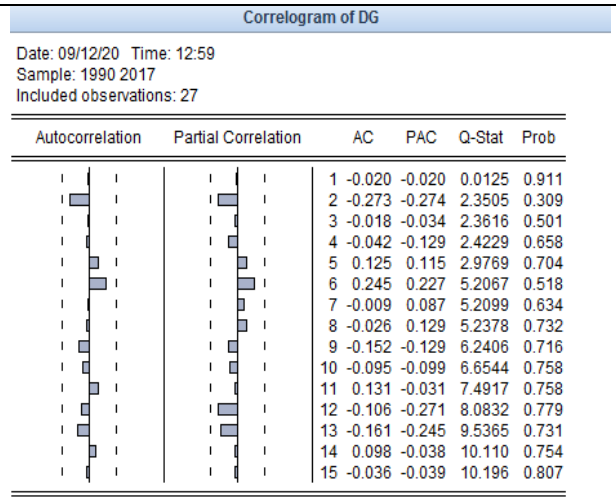

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

- **بالنسبة لاختبارات جذر الوحدة:** بعد تطبيق اختبارات جذر الوحدة للكشف عن طبيعة السلاسل الزمنية الجديدة المشتقة من تطبيق الفروقات الأولى على السلاسل الزمنية الأصلية، أظهرت النتائج التالية:

تبين لنا من خلال نتائج إختبار ديكي- فولر الموسع(ADF) أن جميع السلاسل الزمنية الجديدة مستقرة عند جميع مستوياتها المعنوية من 1% إلى 10%، وذلك بعد رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، وقبول الفرض البديل H_1 الذي يقر بعدم وجود جذر الوحدة في السلاسل المدروسة.

أما بالنسبة لأختبار فيليبس- بيرون(PP) أظهرت نتائج الاختبار أن جميع السلاسل الزمنية الجديدة مستقرة عند جميع مستوياتها المعنوية من 1% إلى 10%.

و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها، و نلخص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول (04-06): نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات في الفرق الأول

نوع الاختبار / المتغيرات		نوع النموذج	ADF			PP		
			القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	الاحتمال	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	الاحتمال
DGDP	عند الفرق الأول	4	-8.3229	-1.9544	0.0000	-8.8496	-1.9544	0.0000
		5	-8.2095	-2.9810	0.0000	-9.0725	-2.9810	0.0000
		6	-8.3890	-3.5950	0.0000	-17.072	-3.5950	0.0000
DINF	عند الفرق الأول	4	-5.2830	-1.9544	0.0000	-5.3464	-1.9544	0.0000
		5	-5.2856	-2.9810	0.0002	-5.3860	-2.9810	0.0002
		6	-5.3192	-3.5950	0.0011	-5.8632	-3.5950	0.0003
DTCHE	عند الفرق الأول	4	-3.5814	-1.9544	0.0009	-3.5814	-1.9544	0.0009
		5	-3.5575	-2.9810	0.0142	-3.5575	-2.9810	0.0142
		6	-3.48***	-3.5950	0.0618	-3.48***	-3.5950	0.0618
DBP	عند الفرق الأول	4	-5.1565	-1.9544	0.0000	-5.1634	-1.9544	0.0000
		5	-5.1034	-2.9810	0.0003	-5.1077	-2.9810	0.0003
		6	-5.10826	-3.5950	0.0018	-5.1457	-3.5950	0.0017
DG	عند الفرق الأول	4	-5.1490	-1.9544	0.0000	-5.2861	-1.9544	0.0000
		5	-5.0825	-2.9810	0.0004	-5.2213	-2.9810	0.0003
		6	-4.8981	-3.6032	0.0031	-5.6629	-3.5950	0.0005

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملاحق من 13 إلى22.

*** يدل على استقرارية المتغير عند مستوى معنوية 10%.

أثبتت اختبارات الاستقرارية المطبقة سابقا، وذلك من خلال تطبيق الاختبارات الاحصائية (ADF ؛ PP ؛ P_K ؛ $Ljung-box$) أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستواها الأول، لكنها مستقرة عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى عليها، مما يعني إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا، وللتأكد من هذا نجري اختبارات التكامل المشترك بينها.

المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ *VECM*

أولا. اختبار *Johansen*: لاختبار العلاقة وجود علاقة طويلة الأجل نستخدم اختبار *Johansen* ولكن قبل ذلك يجب أولا تحديد عدد الفجوات P باستعمال النموذج $VAR_{(P)}$ للسلاسل الأصلية، وذلك من خلال استخدام مؤشري *Akaike* و *Shwarz* حيث نختار قيمة P التي توافق أدنى قيمة لكل من *Akaike* و *Shwarz*، لقد كانت نتائج هذا الاختبار كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (04-07):نتائج تحديد عدد درجات التأخر في نموذج *VAR*

درجات التأخر	1	2	3
Akaike	**25.55**	**26.17**	**25.19**
Schwarz	**26.77**	**28.60**	**29.15**
HQ	**25.89**	**26.84**	**26.51**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملحق رقم (33).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن P=1 تعطي أدنى قيمة لمؤشر *Shwarz* و لمؤشر *HQ*، و P=3 تعطي أدنى قيمة لمؤشر *Akaike* ومنه فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب $P=1$

بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى من خلال استخدام برنامج *Eviews10* والذي يوافق $P=1$ جاءت نتائج اختبار *Johansen* كما هو مبين في الجدول رقم (04-24) كما يلي:

1. اختبار الأثر: من خلال نتائج إختبار الأثر والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-08): نتائج إختبار λ_{trace} بين متغيرات الدراسة

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الذاتية	إحصائية *λtrace*		
			القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال
r=0	r>0	0.848557	100.2544	76.97277	0.0003
r=1	r>1	0.661552	51.17819	54.07904	0.0886
r=2	r>2	0.363571	23.01018	35.19275	0.5277
r=3	r>3	0.236078	11.26125	20.26184	0.5171
r=4	r>4	0.151118	4.259710	9.164546	0.3748

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملحق رقم (23).

اختبار الفرضية الأولى:

هنا نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r \succ 0 \end{cases}$$

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة λ_{trace} (TS) أخذت القيمة 100.25 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% التي تساوي 76.97، كما قيمة الاحتمال تساوي 0.0003 وهي أقل من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

اختبار الفرضية الثانية:

هنا نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \quad r = 1 \\ H_1 : \quad r \succ 1 \end{cases}$$

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة λ_{trace} (TS) أخذت القيمة 51.17 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% التي تساوي 54.07، كما قيمة الاحتمال تساوي 0.0886 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود علاقة تكامل المتزامن وحيدة بين هذه المتغيرات، وعليه نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل واحدة بين متغيرات الدراسة.

2. اختبار القيمة العظمى: من خلال نتائج إختبار القيمة العظمى والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-09): نتائج إختبار *Max-Eigen* بين متغيرات الدراسة

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الذاتية	إحصائية *Max-Eigen*		
			القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال
r=0	r>0	0.848557	49.07618	34.80587	0.0005
r=1	r>1	0.661552	28.16801	28.58808	0.0565
r=2	r>2	0.363571	11.74893	22.29962	0.6793
r=3	r>3	0.236078	7.001543	15.89210	0.6693
r=4	r>4	0.151118	4.259710	9.164546	0.3748

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملحق رقم (24).

اختبار الفرضية الأولى:

هنا نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \quad r = 0 \\ H_1 : \quad r \succ 0 \end{cases}$$

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة إحصائية $Max - Eigen$ أخذت القيمة 49.076 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% التي تساوي 34.805، كما قيمة الاحتمال تساوي 0.0005 وهي أقل من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

اختبار الفرضية الثاني:

هنا نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \quad r = 1 \\ H_1 : \quad r \succ 1 \end{cases}$$

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة إحصائية *Max – Eigen* أخذت القيمة 28.168 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% التي تساوي 28.588، كما قيمة الاحتمال تساوي 0.0565 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود علاقة تكامل المتزامن وحيدة بين هذه المتغيرات، وعليه نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل واحدة بين متغيرات الدراسة.

ثانيا. تقدير نموذج تصحيح الخطأ *VECM*: من خلال ما سبق، وبعد أن قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتأكدنا من استقرارية جميع السلاسل في الفروق الأولى (متكاملة من نفس الدرجة)، وبعد التأكد أيضا من وجود علاقة تكامل مشترك على الأقل، سنحاول تمثيل نموذج تصحيح الخطأ *VECM* بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل والقصير.

1. تقدير معادلة النمو الاقتصادي: يتم تقدير المعادلة في الأجل الطويل وفق المربعات الصغرى(*OLS*) والذي جاء كما يلي:

$$GDP_t = 7.65 - 0.070\ G_t + e_t$$
$$(2.05) \quad (-1.78)$$
$$N = 28 \qquad R^2 = 0.10$$

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي *Eviews*10 انظر الملحق رقم (25).

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة (t_c)

من خلال المعادلة أعلاه، يلاحظ من نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل أن المتغيرات المستقلة غير مقبولة من الناحية الاقتصادية ولكنها تتوافق مع بنية الاقتصاد الجزائري، حيث يلاحظ أن متغيرة الإنفاق العام أخذ الإشارة سالبة وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري لأن معظم الإنفاق العام موجه إلى نفقات استهلاكية (تسيير) حيث أن الزيادة في معدل نمو الإنفاق العام بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 0.070 وحدة في الأجل الطويل، فيما بلغ معامل التحديد 0.10، أي أن المتغير المستقل يفسر معدل النمو الاقتصادي بنسبة قدرها 10%.

2. تقدير معادلة البطالة: يتم تقدير المعادلة في الأجل الطويل وفق المربعات الصغرى (OLS) والذي جاء كما يلي:

$$TCHE_t = 22.67 - 0.039\,G_t + e_t$$
$$(1.69) \quad (-0.27)$$
$$N = 28 \qquad R^2 = 0.002$$

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملحق رقم (26).

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة (t_c)

من خلال المعادلة أعلاه، يلاحظ من نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل أن المتغيرات المستقلة مقبولة من الناحية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن متغيرة الإنفاق العام أخذ الإشارة سالبة، حيث أن الزيادة في معدل نمو الإنفاق العام بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.039 وحدة في الأجل

الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فيما بلغ معامل التحديد 0.002، أي أن المتغير المستقل يفسر معدل البطالة بنسبة قدرها 0.2%.

3. تقدير معادلة التضخم: يتم تقدير المعادلة في الأجل الطويل وفق المربعات الصغرى (OLS) والذي جاء كما يلي:

$$INF_t = -21.91 + 0.331 G_t + e_t$$
$$(-1.44) \quad (2.05)$$
$$N = 28 \qquad R^2 = 0.140$$

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملحق رقم (27).

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة (t_c).

من خلال المعادلة أعلاه، يلاحظ من نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل أن المتغيرات المستقلة مقبولة من الناحية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن متغيرة الإنفاق العام أخذ الإشارة موجبة، حيث أن الزيادة في معدل نمو الإنفاق العام بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ب 0.331 وحدة في الأجل الطويل وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فيما بلغ معامل التحديد 0.14، أي أن المتغير المستقل يفسر معدل التضخم بنسبة قدرها 14%.

4. تقدير معادلة رصيد الميزان التجاري: يتم تقدير المعادلة في الأجل الطويل وفق المربعات الصغرى (OLS) والذي جاء كما يلي:

$$BP_t = 77.44 - 0.749 G_t + e_t$$
$$(11.32) \quad (-10.35)$$
$$N = 28 \qquad R^2 = 0.80$$

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملحق رقم (28).

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة (t_c).

من خلال المعادلة أعلاه، يلاحظ من نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل أن متغيرة الإنفاق العام أخذ الإشارة سالبة، حيث أن الزيادة في معدل نمو الإنفاق العام بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض ميزان التجاري ب 0.749 وحدة في الأجل الطويل، فيما بلغ معامل التحديد 0.80، أي أن المتغير المستقل يفسر رصيد الميزان التجاري بنسبة قدرها 80% وهي نسبة ممتازة في تفسير العلاقة بين المتغيرين في الجزائر.

ثالثا. تقدير واختبار صلاحية نماذج تصحيح الخطأ: يمكن تقدير نماذج تصحيح الخطأو اختبار صلاحياتها من خلال الشكل الموالي:

الجدول رقم (04-10): نتائج نماذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 09/09/20 Time: 11:03
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
GDP(-1)	1.000000
TCHE(-1)	0.065041 (0.02272) [2.86249]
INF(-1)	0.090986 (0.01638) [5.55377]
BP(-1)	0.234747 (0.04510) [5.20451]
G(-1)	0.202221 (0.04196) [4.81979]
C	-23.70439 (4.48862) [-5.28100]

Error Correction:	D(GDP)	D(TCHE)	D(INF)	D(BP)	D(G)
CointEq1	-0.890009 (0.42326) [-2.10273]	-1.181872 (0.38436) [-3.07493]	-2.239745 (0.97577) [-2.29535]	1.524265 (1.48111) [1.02914]	-3.531567 (1.60709) [-2.19750]
D(GDP(-1))	0.129202 (0.37035) [0.34887]	0.222788 (0.33631) [0.66246]	0.381453 (0.85379) [0.44678]	-0.364628 (1.29595) [-0.28136]	1.809119 (1.40618) [1.28655]
D(TCHE(-1))	-0.185062 (0.22178) [-0.83446]	0.219914 (0.20139) [1.09198]	-0.062948 (0.51127) [-0.12312]	0.081093 (0.77605) [0.10449]	-0.860318 (0.84206) [-1.02169]
D(INF(-1))	0.036788 (0.07472) [0.49234]	0.064054 (0.06785) [0.94401]	0.092076 (0.17226) [0.53452]	-0.091859 (0.26147) [-0.35132]	0.134753 (0.28371) [0.47497]
D(BP(-1))	-0.042373 (0.13766) [-0.30781]	0.070534 (0.12500) [0.56425]	0.554271 (0.31735) [1.74655]	-0.544221 (0.48170) [-1.12979]	0.804919 (0.52267) [1.54000]
D(G(-1))	0.014610 (0.10983) [0.13302]	0.064462 (0.09973) [0.64634]	0.321503 (0.25319) [1.26979]	-0.396315 (0.38432) [-1.03121]	0.495962 (0.41701) [1.18933]
R-squared	0.446095	0.596407	0.402263	0.118987	0.254537
Adj. R-squared	0.307619	0.495509	0.252829	-0.101266	0.068171
Sum sq. resids	69.79903	57.55696	370.9596	854.6776	1006.252
S.E. equation	1.868141	1.696422	4.306737	6.537116	7.093138
F-statistic	3.221460	5.910970	2.691906	0.540229	1.365790
Log likelihood	-49.73021	-47.22322	-71.44636	-82.29656	-84.41899
Akaike AIC	4.286939	4.094094	5.957412	6.792043	6.955307
Schwarz SC	4.577269	4.384424	6.247742	7.082373	7.245637
Mean dependent	0.135992	-0.330923	-0.780587	-0.606923	0.630001
S.D. dependent	2.245108	2.388400	4.982396	6.229311	7.348019

Determinant resid covariance (dof adj.)	25066.16
Determinant resid covariance	6751.047
Log likelihood	-299.0889
Akaike information criterion	25.77607
Schwarz criterion	27.51805

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

1. تقدير نماذج تصحيح الخطأ: من خلال نتائج المبينة في الشكل أعلاه يمكن تقدير النماذج التالية:

النموذج الأول: معادلة النمو الاقتصادي *GDP*

D(GDP) = - 0.89000946392*(**GDP(-1)** + 0.065040845185***TCHE(-1)** + 0.090986185933***INF(-1)** + 0.234747133844***BP(-1)** + 0.202221391473***G(-1)** - 23.704389667) + 0.129201923104***D(GDP(-1))** - 0.185062497299***D(TCHE(-1))** + 0.0367882245653***D(INF(-1))** - 0.0423731259175***D(BP(-1))** + 0.0146099164496***D(G(-1))**

أ. **التفسير الاقتصادي:** من خلال النموذج الذي يفسر النمو الاقتصادي *GDP* بدلالة القيمة السابقة للنمو الاقتصادي *GDP* و الإنفاق العام *G* ، يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- نلاحظ أن النمو الاقتصادي *GDP* يتأثر بصفة مباشرة النمو الاقتصادي *GDP* للفترة السابقة، حيث يرتبط النمو الاقتصادي *GDP* في السنة t ارتباط طردي مع النمو الاقتصادي *GDP* في السنة السابقة لها t-1 حيث أن زيادة النمو الاقتصادي *GDP* في الفترة السابقة يؤثر بالإيجاب على *GDP* الفترة الحالية *t* حيث إذا زاد *GDP* للفترة السابقة يرتفع *GDP* للفترة الحالية ب0.129؛
- هناك علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي *GDP* و معدل الإنفاق العام *G* للفترة السابقة حيث إذا زاد *G* للفترة السابقة يزيد *GDP* للفترة الحالية ب 0.014، وهذا منطقي لأن زيادة معدل الإنفاق العام *G* يؤثر بصفة مباشرة على زيادة معدل النمو الاقتصادي *GDP* .

ب. **التحليل والاختبارات الإحصائية:** من خلال النموذج الذي يفسر النمو الاقتصادي *GDP* يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- **معامل التحديد:** من خلال قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.44$ نلاحظ أن 44 % من المشاهدات مشروحة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وهي: النمو الاقتصادي *GDP* ؛ البطالة *TCHE* ؛ ميزان التجاري *BP* ؛ التضخم *INF* ومعدل الإنفاق العام *G* وباقي 56 % تدخل ضمن هامش الخطأ.
- **معامل تصحيح الخطأ:** من خلال المعادلة أيضا، يتضح بأن حد قوة الإرجاع($Co\,\text{int}$) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة سالبة (-0.89) كما أنه معنوي، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت (بالقيمة المطلقة) تقدر ب (2.10) وهي أكبر من القيمة المجدولة، وهذا ما يُدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير المتغيرات المستقلة على معدل النمو الاقتصادي، أي أنه عن حدوث أي صدمة قد يستغرق معدل النمو الاقتصادي (1/0.89=1.12) سنة حتى يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل.
- **اختبار فيشر:** بلغت إحصائية فيشر ما قيمته 3.21 وهي أكبر من المجدولة أي أن المتغيرات المستقلة وهي مجتمعة تؤثر على معدل النمو الاقتصادي.

النموذج الثاني: معادلة البطالة *TCHE*

D(TCHE) = - 1.18187218825*(GDP(-1) + 0.065040845185*TCHE(-1) + 0.090986185933*INF(-1) + 0.234747133844*BP(-1) + 0.202221391473*G(-1) - 23.704389667) + 0.222788493001*D(GDP(-1)) + 0.219914198969*D(TCHE(-1)) + 0.0640538998406*D(INF(-1)) + 0.0705343658619*D(BP(-1)) + 0.0644617104469*D(G(-1))

أ. **التفسير الاقتصادي:** من خلال النموذج الذي يفسر معدل البطالة *TCHE* بدلالة القيمة السابقة لمعدل البطالة *TCHE* و الإنفاق العام *G* ، يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- نلاحظ أن معدل البطالة *TCHE* يتأثر بصفة مباشرة بمعدل البطالة *TCHE* للفترة السابقة، حيث يرتبط معدل البطالة *TCHE* في السنة t ارتباط طردي مع معدل البطالة *TCHE* في السنة السابقة لها t-1 حيث أن

زيادة معدل البطالة *TCHE* في الفترة السابقة يؤثر بالإيجاب على *TCHE* الفترة الحالية tحيث إذا ز اد *TCHE* للفترة السابقة يرتفع *TCHE* للفترة الحالية ب0.219؛

- هناك علاقة طردية بين معدل البطالة *TCHE* ومعدل الإنفاق العام *G* للفترة السابقة حيث إذا زاد *G* للفترة السابقة يز يد *TCHE* للفترة الحالية ب 0.064.

ب. التحليل والاختبارات الإحصائية: من خلال النموذج الذي يفسر معدل البطالة *TCHE* يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- **معامل التحديد:** من خلال قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.59$ نلاحظ أن 59% من المشاهدات مشروحة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وهي: معدل البطالة *TCHE* والنمو الاقتصادي *GDP* و ميزان التجاري *BP* و التضخم *INF* ومعدل الإنفاق العام *G* وباقي 41 % تدخل ضمن هامش الخطأ.
- **معامل تصحيح الخطأ:** من خلال المعادلة أيضا، يتضح بأن حد قوة الإرجاع($Co\,\text{int}$) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة سالبة (3.07–) كما أنه معنوي، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت (بالقيمة المطلقة) تقدر ب (2.10) وهي أكبر من القيمة المجدولة، وهذا ما يُدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير المتغيرات المستقلة على معدل البطالة، أي أنه عن حدوث أي صدمة قد يستغرق معدل البطالة (1/1.18=0.84) سنة حتى يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل.
- **اختبار فيشر:** بلغت إحصائية فيشر ما قيمته 5.91 وهي أكبر من المجدولة أي أن المتغيرات المستقلة وهي مجتمعة تؤثر على معدل البطالة.

النموذج الثالث: معادلة التضخم *INF*

D(INF) = - 2.23974503482*(GDP(-1) + 0.065040845185*TCHE(-1) + 0.090986185933*INF(-1) + 0.234747133844*BP(-1) + 0.202221391473*G(-1) - 23.704389667) + 0.381452969504*D(GDP(-1)) - 0.0629476188563*D(TCHE(-1)) + 0.0920763808945*D(INF(-1)) + 0.554271279173*D(BP(-1)) + 0.32150338997*D(G(-1))

أ. التفسير الاقتصادي: من خلال النموذج الذي يفسر معدل التضخم *INF* بدلالة القيمة السابقة لمعدل التضخم *INF* و الإنفاق العام *G* ، يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- نلاحظ أن معدل التضخم *INF* يتأثر بصفة مباشرة بمعدل التضخم للفترة السابقة، حيث يرتبط معدل التضخم في السنة t ارتباط طردي مع معدل التضخم في السنة السابقة لها $t-1$، بما أن زيادة معدل التضخم في الفترة السابقة يؤثر بالإيجاب على *INF* الفترة الحالية t فإنه إذا زاد *INF* للفترة السابقة يرتفع *INF* للفترة الحالية ب0.092؛
- هناك علاقة طردية بين معدل التضخم *INF* و معدل الإنفاق العام *G* للفترة السابقة حيث إذا زاد *G* للفترة السابقة يزيد *INF* للفترة الحالية ب 0.321، وهذا منطقي لأن زيادة معدل الإنفاق العام *G* يؤثر بصفة مباشرة على زيادة معدل التضخم *INF* .

ب. التحليل والاختبارات الإحصائية: من خلال النموذج الذي يفسر معدل التضخم *INF* يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- **معامل التحديد:** من خلال قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.40$ أي أن 40% من المشاهدات مشروحة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وهي: معدل التضخم *INF* ؛ النمو الاقتصادي *GDP* ؛ البطالة *TCHE* ؛ الميزان التجاري *BP* ومعدل الإنفاق العام *G* وباقي 41 % تدخل ضمن هامش الخطأ.
- **معامل تصحيح الخطأ:** من خلال المعادلة أيضا، يتضح بأن حد قوة الإرجاع($Co\,\text{int}$) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة سالبة (2.23–) كما أنه معنوي، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت (بالقيمة المطلقة) تقدر بـ (2.29)وهي أكبر من القيمة المجدولة، وهذا ما يُدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير المتغيرات المستقلة على معدل التضخم، أي أنه عن حدوث أي صدمة قد يستغرق معدل التضخم (1/2.23=0.44) سنة حتى يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل.
- **إختبار فيشر:** بلغت إحصائية فيشر ما قيمته 2.69 وهي أكبر من المجدولة أي أن المتغيرات المستقلة وهي مجتمعة تؤثر على معدل التضخم.

النموذج الرابع: معادلة رصيد الميزان التجاري *BP*

D(BP) = 1.52426535479*(GDP(-1) + 0.065040845185*TCHE(-1) + 0.090986185933*INF(-1) + 0.234747133844*BP(-1) + 0.202221391473*G(-1) - 23.704389667) - 0.36462757854*D(GDP(-1)) + 0.0810926600018*D(TCHE(-1)) - 0.0918593529369*D(INF(-1)) - 0.544220700931*D(BP(-1)) - 0.396315499133*D(G(-1))

أ. التفسير الاقتصادي: من خلال النموذج الذي يفسر رصيد الميزان التجاري *BP* بدلالة القيمة السابقة لرصيد الميزان التجاريو الإنفاق العام *G* ، يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- نلاحظ أنرصيد الميزان التجار ي *BP* يتأثر بصفة مباشرة برصيد الميزان التجاري للفترة السابقة، حيث يرتبط رصيد الميزان التجاري *BP* في السنةؤ ارتباط طردي مع رصيد الميزان التجاري في السنة السابقة لها$t-1$، بما أن زيادة رصيد الميزان التجاري في الفترة السابقة يؤثر بالإيجاب على *BP* الفترة الحالية *t* فإنه إذا زاد *BP* للفترة السابقة بوحدة واحدة يرتفع *BP* للفترة الحالية ب0.804؛
- هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري *BP* و معدل الإنفاق العام *G* للفترة السابقة حيث إذا زاد *G* للفترة السابقة بوحدة واحدة ينخفض *BP* للفترة الحالية ب 0.396.

ب. التحليل والاختبارات الإحصائية: من خلال النموذج الذي يفسر رصيد الميزان التجاري *BP* يمكننا ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- **معامل التحديد:** من خلال قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.11$ أي أن 11% من المشاهدات مشروحة بدلالة المتغيرات الداخلية المتأخرة وهي: رصيد الميزان التجاري *BP* ؛ النمو الاقتصادي *GDP* ؛ البطالة *TCHE* ؛ التضخم *INF* ومعدل الإنفاق العام *G* ، أما الباقي 89 % تدخل ضمن هامش الخطأ.

• **معامل تصحيح الخطأ:** من خلال المعادلة أيضا، يتضح بأن حد قوة الإرجاع($Co\,\text{int}$) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة موجبة (1.52) كما أنه غير معنوي، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت (بالقيمة المطلقة) تقدر بـ (1.02) وهي أقل من القيمة المجدولة، وهذا ما يشير عدم وجود إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير المتغيرات المستقلة على رصيد ميزان التجاري.

• **اختبار فيشر:** بلغت إحصائية فيشر ما قيمته 1.36 وهي أقل من المجدولة أي أن المتغيرات المستقلة وهي مجتمعة لا تؤثر على رصيد ميزان التجاري.

2. الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي($VECM$) :

أ– اختبار عدم ثبات تباين الخطأ: النتائج مبينة في الملحق رقم (29)، بما أن احتمال المرافق للإحصائية يساوي 0.40 وهو أكبر من 0.05 ،فانه يتم قبول الفرضية العدمية H_0 التي تقر بأن تباين البواقي ثابت في نموذج.

ب– اختبار لاغرانج للارتباط التسلسلي: للتأكد من عدم و جود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج تستخدم اختبار(LM) حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم و جود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج والنتائج ملخصة في الملحق، وتشير النتائج إلى **قبول فرضية العدم أي عدم و جود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%**، النتائج مبينة في الملحق رقم (30).

ج– اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام احصائية $Ljung-box$: للتأكد من أن بواقي النموذج تمثل تشويش ابيض نستخدم اختبار $Ljung-box$ حيث نلاحظ من خلال هذا الاختبار (انظر الملحق (31)) أن إحصائية $Ljung-box$ المحسوبة (Q-Stat) أقل من القيمة المجدولة عند التأخير $p=12$ ($prob \succ 0.05$)، ومنه قبول فرضية العدم أي لا يوجد ذاكرة ضمن سلسلة بواقي النموذج وبالتالي فهي عبارة عن شوشرة بيضاء أي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

د– اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب $Jarque-Bera$: بما أن قيمة احصائية $Jarque-Bera$ تساوي 17.08 أنظر الملحق رقم (32)، وهي اقل من القيمة الحرجة ،كما أن الاحتمال المرافق لهذه الإحصائية يساوي 0.07 وهو اكبر من 0.05 فانه يتم قبول فرضية العدم القائلة بان سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

استنتاج: من خلال نتائج الاختبارات صلاحية النموذج نلاحظ السلوك الجيد للبواقي، وبالتالي يعتبر نموذج تصحيح الخطأ جيد ومقبول.

المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي(*VAR*) واختبار صلاحيته

إن عدم توفر المعلومات الإضافية والمتمثلة في قيود النظرية الاقتصادية يكون من غير الممكن تمييز علاقة التوازن في المدى الطويل، إذ أن شعاع التكامل المتزامن كثيرا ما يكون غير مميز، وبالتالي فإن علاقات التكامل المتزامن قد لا تحتاج لأن يكون لها تفسير اقتصادي ويبقى مجرد مصطلح إحصائي بحت، لهذا سوف نقوم في هذا المطلب بتقدير نموذج *VAR* وذلك من أجل دراسة سلوك المتغيرات وعلاقاتها في المدى القصير.

أولا. تقدير النموذج: إن مختلف الأدوات والمعلييرُ معتمدة لغرض تحديد أفضل درجة تأخير، أفضت إلى اعتماد الدّرجةالمقدّرة بسنة واحدة كأمثل درجة تأخير يمكن من خلالها تقديم أمثل وصف لمختلفالتّفاعلات التي تحدث بين عناصر النّظام المدروس، في هذه الحالة يمكن استخدام طريقة *OLS* لتقدير نموذج(1) *VAR* النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول(04-11): نتائج تقدير النموذج(1) *VAR* باستخدام طريقة *OLS*

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/14/20 Time: 10:15
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DGDP	DINF	DTCHE	DBP	DG
DGDP(-1)	-0.551682	-1.267922	-0.652964	0.884950	-0.941500
	(0.21634)	(0.50848)	(0.21641)	(0.69360)	(0.82086)
	[-2.55010]	[-2.49358]	[-3.01731]	[1.27588]	[-1.14697]
DINF(-1)	0.041435	0.093479	0.065662	-0.113220	0.161037
	(0.08252)	(0.19395)	(0.08255)	(0.26457)	(0.31311)
	[0.50212]	[0.48197]	[0.79546]	[-0.42794]	[0.51432]
DTCHE(-1)	0.080380	0.521695	0.535452	-0.482063	0.256509
	(0.21475)	(0.50475)	(0.21482)	(0.68852)	(0.81485)
	[0.37429]	[1.03357]	[2.49254]	[-0.70014]	[0.31479]
DBP(-1)	-0.116888	0.313724	-0.051924	-0.485657	0.549668
	(0.14841)	(0.34882)	(0.14846)	(0.47581)	(0.56311)
	[-0.78761]	[0.89940]	[-0.34976]	[-1.02069]	[0.97612]
DG(-1)	-0.021689	0.199347	0.002601	-0.374266	0.375412
	(0.12035)	(0.28286)	(0.12039)	(0.38585)	(0.45664)
	[-0.18022]	[0.70475]	[0.02161]	[-0.96999]	[0.82212]
C	0.165752	-0.243176	-0.072611	-1.143738	1.161089
	(0.42656)	(1.00257)	(0.42669)	(1.36759)	(1.61851)
	[0.38858]	[-0.24255]	[-0.17017]	[-0.83632]	[0.71738]
R-squared	0.328709	0.247015	0.406463	0.103678	0.097761
Adj. R-squared	0.160887	0.058768	0.258079	-0.120403	-0.127799
Sum sq. resids	84.59114	467.3077	84.64507	869.5295	1217.873
S.E. equation	2.056589	4.833775	2.057244	6.593669	7.803439
F-statistic	1.958672	1.312189	2.739262	0.462680	0.433416
Log likelihood	-52.22893	-74.44799	-52.23722	-82.52053	-86.90034
Akaike AIC	4.479149	6.188307	4.479786	6.809271	7.146180
Schwarz SC	4.769479	6.478637	4.770116	7.099601	7.436510
Mean dependent	0.135992	-0.780587	-0.330923	-0.606923	0.630001
S.D. dependent	2.245108	4.982396	2.388400	6.229311	7.348019
Determinant resid covariance (dof adj.)	156243.7				
Determinant resid covariance	42080.97				
Log likelihood	-322.8776				
Akaike information criterion	27.14443				
Schwarz criterion	28.59608				

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

ثانيا. اختبارات ضبط وتشخيص النموذج: الهدف من هذه المرحلة يكمن في التحقق من ما إذا كان النموذج المقدر يقدم تمثيلا مناسبا لمختلف مشاهدات متغيرات النظام المدروس، وذلك عن طريق إخضاعه إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية، تحدد مدى صلاحيته وكذا درجة الاعتماد عليه لغرض بلوغ الأهداف المنشودة من وراء بنائه، بالأعتماد على نتائج الجدول السابق تحصلنا على المعادلات التالية:

المعادلة الأولى: معادلة النمو الاقتصادي على النحو التالي:

$$D(GDP)_t = \underset{(0.388)}{0.165} - \underset{(-2.550)}{0.55}D(GDP)_{t-1} + \underset{(0.502)}{0.04}D(INF)_{t-1} + \underset{(0.374)}{0.080}D(TCHE)_{t-1} - \underset{(-0.787)}{0.11}D(BP)_{t-1} - \underset{(-0.180)}{0.02}D(G)_{t-1}$$

$$N = 26 \qquad F_C = 1.958 \qquad R^2 = 32.87\% \qquad (.): t-statistic$$

- **التفسير الإحصائي:** يمكن تقييم معادلة النمو الاقتصادي من خلال النقاط التالية:

✓ من خلال المعنوية الفردية للمعلمات نلاحظ معنوية معلمة القيمة السابقة للنمو الاقتصادي بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، بينما الحد الثابت و باقي المتغيرات غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، وذلك من خلال اختبار ستيودنت بالقيمة المطلقة (القيمة الجدولة لاختبار ستيودنت (1.96).

✓ أن قيمة معامل التحديد ضعيف مما يدل على أن الإنفاق العام، وبقية المتغيرات تفسر النمو الاقتصادي ب 32.87%، أما الباقي فيدخل ضمن هامش الخطأ.

✓ النموذج ككل ليس لديه دلالة معنوي حسب إحصائية فيشر حيث $F_c \prec F_t$ أي أن معادلة النمو الاقتصاد غير مقبولة من الناحية الإحصائية.

- **التفسير الاقتصادي:** من خلال معطيات هذه المعادلة يمكن القول أن:

✓ $D(GDP)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي الحالي والنمو الاقتصادي السابق، حيث أن زيادة $D(GDP)_{t-1}$ ب 10%سيؤدي إلى نقصان في $D(GDP)_t$ ب 55%.

✓ $D(INF)_{t-1}$ جاءت بإشارةمو جبة، أي أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي الحالي ومعدا التضخم المتأخر بزمن، حيث أن زيادة $D(INF)_{t-1}$ ب 10%سيؤدي إلى زيادة في $D(GDP)_t$ ب 4%.

✓ أما $D(TCHE)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين الناتج النمو الاقتصادي الحالي ومعدل البطالة المتأخر بزمن، حيث أن زيادة $D(TCHE)_{t-1}$ ب 10%سيؤدي إلى زيادة في $D(GDP)_t$ ب 8%.

✓ $D(BP)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي الحالي ورصيد الميزان التجاري السابق المتأخر بالزمن، حيث أن زيادة $D(BP)_{t-1}$ ب 10%سيؤدي إلى نقصان في $D(GDP)_t$ ب 11%.

✓ $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي الحالي ومعدل الإنفاق العام السابق المتأخر بالزمن، حيث أن زيادة $D(G)_{t-1}$ ب 10%سيؤدي إلى نقصان في $D(GDP)_t$ ب 2%.

من خلال التفسير السابق نلاحظ ضعف كبير لأثر الإنفاق العام، فقد قدر مضاعف الإنفاق في الجزائر بمقدار ضئيل جدا في حدود 0.2% فقط، وبالنسبة لاتجاه التأثير فإن إشارة النفقات كانت سالبة وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية، أي أن هذه النتيجة تعكس ضعف إنتاجية النفقات العمومية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المعادلة الثانية: معادلة التضخم على النحو التالي:

$$D(INF)_t = \underset{(0.704)}{-0.24} + \underset{(-0.24)}{0.09}D(INF)_{t-1} \underset{(0.48)}{-1.26}D(GDP)_{t-1} + \underset{(-2.493)}{0.52}D(TCHE)_{t-1} + \underset{(1.033)}{0.313}D(BP)_{t-1} + \underset{(0.899)}{0.19}D(G)_{t-1}$$

$$N = 26 \qquad F_C = 1.312 \qquad R^2 = 24.70\% \qquad (.): t-statistic$$

- **التفسير الإحصائي:** يمكن تقييم معادلة التضخم من خلال النقاط التالية:

✓ من خلال المعنوية الفردية للمعلمات نلاحظ أن معنوية معلمة النمو الاقتصادي لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بقية المتغيرات غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، وذلك من خلال اختبار ستيودنت بالقيمة المطلقة (القيمة الجدولة لاختبار ستيودنت (1.96).

✓ أن قيمة معامل التحديد ضعيف مما يدل على أن الإنفاق العام، وبقية المتغيرات تفسر التضخم ب 24.70%، أما الباقي فيدخل ضمن هامش الخطأ.

✓ النموذج ككل ليس لديه دلالة معنوي حسب إحصائية فيشر $F_c \prec F_t$ أي أن معادلة التضخم غير مقبولة من الناحية الإحصائية.

- **التفسير الاقتصادي:** من خلال معطيات هذه المعادلة يمكن القول أن:

✓ $D(INF)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين التضخم الحالي التضخم السابق، حيث أن زيادة $D(INF)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(INF)_t$ ب 9%.

✓ $D(GDP)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين التضخم الحالي ومعدل النمو الاقتصادي المتأخر بزمن، حيث أن زيادة $D(GDP)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى نقصان في $D(INF)_t$ ب 126%.

✓ أما $D(TCHE)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين التضخم الحالي ومعدل البطالة المتأخر بزمن، حيث أن زيادة $D(TCHE)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(INF)_t$ ب 52%.

✓ $D(BP)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين التضخم الحالي ورصيد الميزان التجاري السابق المتأخر بالزمن، حيث أن زيادة $D(BP)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(INF)_t$ ب 31%.

✓ $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين التضخم الحالي ومعدل الإنفاق العام السابق المتأخر بالزمن، حيث أن زيادة $D(G)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(INF)_t$ حوالي 20%.

المعادلة الثالثة: معادلة البطالة على النحو التالي:

$$D(TCHE)_t = -0.07 + 0.53D(TCHE)_{t-1} - 0.65D(GDP)_{t-1} + 0.0655D(INF)_{t-1} - 0.05D(TCHE)_{t-1} + 0.002D(G)_{t-1}$$
$$(0.021)\ (-0.17)\qquad (2.49)\qquad (-3.017)\qquad (0.795)\qquad (-0.349)$$

$$N = 26 \qquad F_C = 2.739 \qquad R^2 = 40.64\% \qquad (.): t-statistic$$

- **التفسير الإحصائي:** يمكن تقييم معادلة البطالة من خلال النقاط التالية:

✓ من خلال المعنوية الفردية للمعلمات نلاحظ أن معنويةمعلمات كل من القيمة السابقة للبطالة وقيم معدل النمو الاقتصادي لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بقية المتغيرات غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، وذلك من خلال اختبار ستيودنت بالقيمة المطلقة (القيمة الجدولة لاختبار ستيودنت (1.96).

✓ أن قيمة معامل التحديد ضعيف مما يدل على أن الإنفاق العام، وبقية المتغيرات تفسر البطالة ب 40.64%، أما الباقي فيدخل ضمن هامش الخطأ.

✓ النموذج ككل ليس لديه دلالة معنوي حسب إحصائية فيشر $F_c \prec F_t$ أي أن معادلة البطالة غير مقبولة من الناحية الإحصائية.

- **التفسير الاقتصادي:** من خلال معطيات هذه المعادلة يمكن القو ل أن:

✓ $D(TCHE)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة موجبة بين البطالة الحالية والبطالة السابقة، حيث أن زيادة $D(TCHE)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(TCHE)_t$ ب 53.5%.

✓ $D(GDP)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين البطالة الحالية ومعدل النمو الاقتصادي المتأخر بزمن، حيث أن زياد $D(GDP)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى نقصان في $D(TCHE)_t$ ب 65%.

✓ أما $D(INF)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين البطالة الحالية ومعدل التضخم المتأخر بزمن، حيث أن زيادة $D(INF)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(TCHE)_t$ ب 6.5%.

✓ $D(BP)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين البطالة الحالية ورصيد الميزان التجاري السابق المتأخر بزمن، حيث أن زيادة $D(BP)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى نقصان في $D(TCHE)_t$ ب 5.1%.

✓ $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين البطالة الحالية ومعدل الإنفاق العام السابق المتأخر بالزمن، حيث أن زيادة $D(G)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(TCHE)_t$ ب 0.2%.

من خلال التفسير الاقتصادي نلاحظ أن:اتجاه تأثير الإنفاق العام على معدل البطالة كان سالبا وهذا ما يتعارض مع التوقعات الاقتصادية، أما فيما يخص حجم التأثير يبقى ضعيفا جدا. وهذا نتيجة ضعف القطاعات الانتاجية، وبالتالي فإن زيادة النفقات تنعكس على زيادة العرض الكلي وبالتالي يمكن زيادة مستوى التوظيف في الجزائر، ولكن بزيادة شبه معدومة.

المعادلة الرابعة: معادلة رصيد الميزان التجاري على النحو التالي:

$$D(BP)_t = \underset{(-0.969)}{-1.14} \underset{(-0.83)}{-0.48D(BP)_{t-1}} + \underset{(-1.02)}{0.88D(GDP)_{t-1}} - \underset{(1.27)}{0.115D(INF)_{t-1}} \underset{(-0.427)}{-0.48D(TCHE)_{t-1}} \underset{(-0.700)}{-0.37D(G)_{t-1}}$$

$$N=26 \qquad F_C=0.462 \qquad R^2=10.36\% \qquad (.): t-statistic$$

- **التفسير الإحصائي:** يمكن تقييم معادلة رصيد الميزان التجاري من خلال النقاط التالية:

✓ من خلال المعنوية الفردية للمعلمات نلاحظ أن أن كل معلمات المتغيرات بما فيها الحد الثابت غير معنوية ليس لديها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وذلك من خلال اختبار ستيودنت بالقيمة المطلقة (القيمة الجدولة لاختبار ستيودنت (1.96).

✓ أن قيمة معامل التحديد ضعيف جدا مما يدل على أن الإنفاق العام، وبقية المتغيرات تفسر رصيد الميزان التجاري ب 10.36%، أما الباقي فيدخل ضمن هامش الخطأ.

✓ النموذج ككل ليس لديه دلالة معنوي حسب إحصائية فيشر $F_c \prec F_t$ أي أن معادلة رصيد الميزان التجاري غير مقبولة من الناحية الإحصائية.

- **التفسير الاقتصادي:** من خلال معطيات هذه المعادلة يمكن القول أن:

✓ $D(BP)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري الحالي ورصيد الميزان التجاري السابق، حيث أن زيادة $D(BP)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى نقصان في $D(BP)_t$ ب 48%.

✓ $D(GDP)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزان التجاري الحالي ومعدل النمو الاقتصادي المتأخر بزمن، حيث أن زيادة $D(GDP)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(BP)_t$ ب 88.5%.

✓ أما $D(INF)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري الحالي ومعدل التضخم المتأخر بزمن، حيث أن زيادة $D(INF)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى نقصان في $D(BP)_t$ ب 11.32%.

✓ $D(TCHE)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري الحالي ومعدل البطالة المتأخر بزمن، حيث أن زيادة $D(TCHE)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى نقصان في $D(BP)_t$ ب 48.56%.

✓ $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري الحالي ومعدل الإنفاق المتأخر بزمن، حيث أن زيادة $D(G)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى نقصان في $D(BP)_t$ ب 37%.

تؤكد نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للميزان التجاري على الأثر العكسي للانفاق الحكومي على الوضعية الصافية للميزان التجاري، حيث تتطابق هذه النتيجة مع الأساس النظري، يرجع ذلك إلى النمو الكبير الذي شهدته النفقات الاجمالية في الجزائر بدوره ساهم في نمو الواردات مما أدى إلى التأثير السلبي على وضعية الميزان التجاري، كذلك يرجع السبب إلى ضعف العرض الكلي للإنتاج المحلي مما استدعى الاستنجاد بالسلع الأجنبية لتغطية فائض الطلب في البلد.

ثالثا. إختبار تأكيد نموذج الانحدار الذاتي *VAR*: بعدما قمنا بعرض معادلات نموذج الانحدار الذاتي *VAR*، نقوم باختبار تأكيد النموذج من خلال معرفة هل أن البواقي مستقرة أم لا ؟.

1. اختبار استقرارية النموذج: من خلال الشكل أدناه نلاحظ أن كل الجذور العكسية لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، حيث أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن النموذج المقدر يحقق شرط الإستقرار.

الشكل (04-10): نتائج اختبار إستقرارية النموذج

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DGDP DINF DTCHE DBP DG
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 09/15/20 Time: 10:06

Root	Modulus
0.495949	0.495949
-0.306602	0.306602
-0.017088 - 0.192118i	0.192876
-0.017088 + 0.192118i	0.192876
-0.188167	0.188167

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

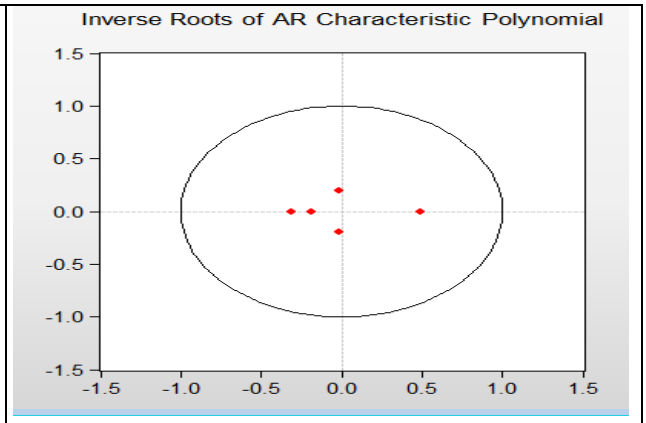

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10

2. دراسة بواقي المعادلات: بتطبق إختبار الجذر الوحدوي(*ADF*) على بواقي المعادلات يوضح أنها مستقرة، النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-12): نتائج الجذر الأحادي للبواقي الأخرى

Resid 05	Resid 04	Resid 03	Resid 02	Resid 01	
-4.758	-4.919	-5.321	-6.654	-5.076	t_{cal}
-3.612	-3.603	-3.603	-3.603	-3.603	t_{tab}
0.0045	0.0030	0.0012	0.0001	0.0021	Prob
0.1376	0.3680	0.5767	0.0671	0.1572	$trend_{prop}$

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملاحق من 34 إلى 38.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ:

أن كل القيم t_{cal} المحسوبة أكبر من القيم المجدولة t_{tab} في جميع المعادلات عند مستوى معنوية 5% أي أنه لا يوجد جذر أحادي، وهذا ما تؤكده قيمة الاحتمال حيث نلاحظ أن جميع قيم الاحتمال الخاصة بالمعادلات أقل من 0.05.

أما فيما يخص مركبة الاتجاه العام غير معنوية لأن $(prob \succ 0.05)$ في جميع المعادلات.

3. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام احصائية $Ljung - box$: للتاكد من ان بواقي النموذج تمثل تشويش ابيض نستخدم اختبار $Ljung - box$ حيث نلاحظ من خلال هذا الاختبار أن احصائية $Ljung - box$ المحسوبة (Q-Stat) أقل من القيمة المجدولة عند التأخير $p = 12$ $(prob \succ 0.05)$، ومنه قبول فرضية العدم أي لا يوجد ذاكرة ضمن سلسلة بواقي النموذج وبالتالي فهي عبارة عن شوشرة بيضاء أي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا. النتائج مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04–11): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 09/15/20 Time: 10:40
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	8.220046	NA*	8.548847	NA*	NA*
2	37.88871	0.0474	40.68990	0.0247	25
3	66.77703	0.0565	73.34627	0.0174	50
4	85.58528	0.1893	95.57420	0.0548	75
5	107.1438	0.2944	122.2657	0.0646	100
6	124.8844	0.4861	145.3285	0.1032	125
7	140.1611	0.7062	166.2335	0.1727	150
8	164.9942	0.6948	202.1034	0.0785	175
9	182.2643	0.8108	228.5166	0.0813	200
10	195.3908	0.9237	249.8472	0.1226	225
11	215.0753	0.9464	283.9669	0.0688	250
12	225.3506	0.9872	303.0496	0.1178	275

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

4. إختبار التوزيع الطبيعي باستخدام احصائية $Jarque - Bera$: نقوم خلال هذا الاختبار بمعرفة هل أن البواقي ε_t تخضع للقانون الطبيعي أم لا، النتائج مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04–12): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.908325	2	0.3851
2	1.981924	2	0.3712
3	0.730144	2	0.6941
4	6.735144	2	0.0345
5	0.634578	2	0.7281
Joint	11.99011	10	0.2857

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

نلاحظ من خلال نتائج إختبار *Jarque – Bera* المبينة في الشكل أعلاه أن قيمة احصائية *Jarque – Bera* تساوي 11.99 وهي اقل من القيمة الحرجة،كما أن الاحتمال المرافق لهذه الإحصائية يساوي 0.2857 وهو اكبر من 0.05 فانه يتم قبول فرضية العدم القائلة بان سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

5. اختبار غياب الارتباط الذاتي للأخطاء: إن من أهم الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها في النماذج المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى هو غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، ولغرض التأكد من هذا الشرط سنعمد إلى اختبار مضاعف لاغرانج، وذلك بالاعتماد على احصائية LM ، حيث نتائج الاختبار مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-13): نتائج اختبار مضاعف لاغرانج للإرتباط الذاتي لأخطاء النموذج

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 09/15/20 Time: 10:55
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Lags	LM-Stat	Prob
1	34.76715	0.0925
2	34.28775	0.1019
3	30.21807	0.2162
4	18.42908	0.8236
5	20.97672	0.6939
6	18.71275	0.8107
7	14.18248	0.9585
8	24.53831	0.4885
9	19.36944	0.7791
10	19.94940	0.7495
11	26.34005	0.3896
12	19.88065	0.7531

Probs from chi-square with 25 df.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

أثبتت نتائج الاختبار المبينة في الشكل أعلاه أنه لا يوجد مشكل ارتباط ذاتي واضح لدى بواقي النموذج المقدر، إذ أن المعنوية الإحصائية المرتفعة لإحصائية اختبار LM المرافقة لمختلف درجات التأخير، كما أن نلاحظ أن قيم الاحتمال أكبر من 5% ($prop\ (LM - Stat) \succ 0.05$)، هذه النتيجة تقودنا إلى قبول الفرضية الصفرية عند كل من هذه التأخيرات مع مستوى معنوية 5%، مما يعني أن النموذج محدد بشكل تام.

نتيجة:بعد قبول فرضية التوزيع غير الطبيعي للبواقي، وبعد إجراء اختبار Ljung-Box، كذلك غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، يمكن القول أن البواقي Resid تمثل صدمات عشوائية (Bruit Blanc).

رابعا. تحليل دوال الاستجابة الدفعية: " Analyse of Impulse response functions": من خلال نموذج *VAR* المقدر والذي يمكننا من تحديد أثر الصدمات التي تحدث في الإنفاق العام على مؤشرات التوازن الاقتصادي والمتمثلة في متغيرات المربع السحري ل"كالدور"، وبالتالي يعتبر هذا الجزء المهم من الدراسة والذي يمكننا من دراسة مدى تأثير الإنفاق العام على المتغيرات الأربعة الممثلة للمربع السحري (النمو الاقتصادي؛ التضخم؛ البطالة والميزان التجاري)، بالاعتماد على تحليل دوال الاستجابة الدفعية، ونتيجة لذلك نكون قد

تحصلنا على مقدار الاستجابة للمتغيرات محل الدراسة بمقابل حدوث صدمة في الإنفاق العام والتي تقدر بوحدة واحدة، والموضحة في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (04-14): استجابة متغيرات المربع السحري لـ" كالدور" لصدمة تحدث في الإنفاق العام

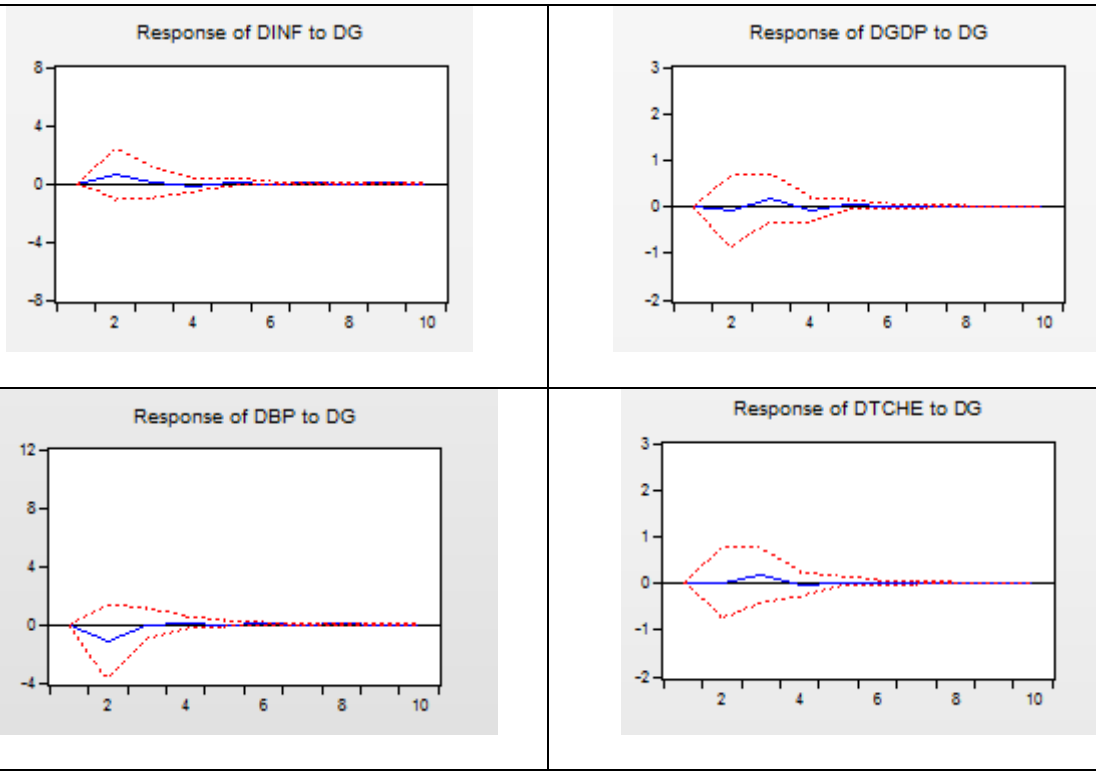

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

من خلال نتائج دوال الاستجابة الدفعية والمتمثلة في الشكل أعلاه نستنتج ما يلي:

- **بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على النمو الاقتصادي**: إن إحداث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بمقدار (1%) ستؤدي إلى أثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث تكون هذه الاستجابة متناقصة في المرحلة الأولى(على المدى القصير)لتبدأ في التزايد في المر حلة الثانية، ثم لتصبح سالبة في المرحلة الثالثة على المدى الطويل، حيث يبدأ تأثير هذه الصدمة ابتداء من السنة الثانية بمقدار (0.069-%)، أما في السنة الثالثة يزداد تأثر النمو الاقتصادي ب (0.179%) مقابل زيادة ب (1%) من الإنفاق العام، بينما ابتداء من السنة الرابعة نلاحظ تذبذب في التزايد والانخفاض إلى غاية السنة العاشرة، النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-13): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على النمو الاقتصادي

Period	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
GDP	0.00	-0.69	0.17	-0.08	0.02	-0.007	0.003	-0.0007	0.00	-0.0004

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملحق رقم (39).

أثبتت نتائج دوال الاستجابة الخاصة بأثر صدمة في الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وجود ضعف كبير في فعالية السياسة الإنفاقية في الجزائر، على الرغم من معدلات الإنفاق المرتفعة خاصة خلال العقدين الأخيرين شهدت الجزائر ضعف كبير في معدلات النمو الاقتصادي.

- **بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على معدلات التضخم**: إن إحداث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بمقدار (1%) ستؤدي إلى أثار موجبة على معدلات التضخم، حيث تكون هذه الاستجابة متناقصة في المرحلة الأولى(على المدى القصير) لتبدأ في التزايد في المرحلة الثانية، ويرجع ذلك للإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في التسعينات بحيث تم تخفيض معدلات الإنفاق العام بعد أزمة انخفاض أسعار البترول، أما في المرحلة الثانية فقد كان للصدمة الموجبة أثر بالغ في زيادة معدلات التضخم وذلك راجع لانتهاج سياسة توسعية في الإنفاق العام في بداية الألفية الثالثة مما أثر ذلك على معدلات التضخم.

حيث يبدأ تأثير هذه الصدمة ابتداء من السنة الثانية بمقدار (0.638%)، أما في السنة الثالثة ينخفض تأثر التضخم ب (0.0157%) مقابل زيادة ب (1%) في الإنفاق العام، إن التأثيرات التي أحدثها الإنفاق العام في معدلات التضخم كانت أثار معنوية سالبة، حيث كان ذلك خلال السنوات التالية (4؛ 6؛ 8؛ 10) والمقدر ب (0.15%؛ 0.02%؛ 0.001%؛ 0.0009%) على التوالي، أما باقي السنوات فقد شهدت أثر معنوي إيجابي، النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-14): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات التضخم

Period	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
GDP	0.00	0.638	0.015	-0.15	0.07	-0.020	0.007	-0.0017	0.0009	-0.0009

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملحق رقم (40).

أثبتت نتائج دوال الاستجابة الخاصة بأثر صدمة في الإنفاق العام على معدلات التضخم تذبذبا بين الصعود والنزول، حيث شهدت معدلات التضخم بداية التسعينيات أعلى درجات ب 31.66% سنة 1992، لتعرف بعد ذلك انخفاضا حيث بلغت قيمتها حوالي 0.33% سنة 2000، وذلك نتيجة تطبيق السياسة التقشفية المعتمدة خلال هذه الفترة، بينما شهدت معدلات التضخم نهجا تصاعديا لكن بوتيرة بطيئة ابتدأ من فترة تطبيق البرامج التنموية، وذلك راجع لمنسوب الإنفاق العام الذي تم ضخه في الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة.[1]

- **بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على معدلات البطالة**: إن إحداث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بمقدار (1%) ستؤدي إلى أثار موجبة على معدلات البطالة في المرحلة الأولى، حيث نلاحظ زيادة في معدلات البطالة وذلك خلال ثلاث سنوات الأولى ليصل إلى أكبر قيمة وذلك في السنة الثالثة بقيمة قدرها

[1] محمد بن عزة، **مرجع سابق**، ص 273.

(0.157%)، لكن اتجاه تأثير صدمة في الإنفاق العام على معدل البطالة في السنة الرابعة شهد تأثيرا سالبا بقيمة قدرها (0.03-%)، لكن ابتداء من السنة الخامسة أصبح التأثير موجبا، رغم أن تأثير صدمة الإنفاق في الآجل الطويل لا يتطابق مع التوقعات النظرية إلا أن تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر كان بنسب متواضعة بحيث أن الزيادة المفرطة والمرتفعة للإنفاق العام لم يكن لها الأثر المماثل الذي كان من المتوقع الوصول إليه، نتائج تقدير دوال الاستجابة لمعدلات البطالة مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-15): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات البطالة

Period	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
GDP	0.00	0.008	0.157	-0.031	0.022	0.0004	0.0035	0.0005	0.0006	0.0002

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 أنظر الملحق رقم (41).

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن حدوث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام خلال السنة الأولى يكون له أثر معدوم على معدل البطالة، أما في السنة الثانية والثالثة يكون له أثر معنوي موجب يقدر ب(0.008%)؛ (0.157) على التوالي، لكن بالنسبة للمدى المتوسط فهناك أثر سالب يقدر ب (-% 0.031) وذلك خلال السنة الرابعة، أما بالنسبة للمدى الطويل هناك أثر إيجابي لكن بقيم متدنية، وبالتالي ظاهريا نلاحظ أن هناك آثار إيجابية، لكن المتتبع لقطاع الشغل وبالرغم من انخفاض معدلات البطالة الذي يرجع إلى تكثيف البرامج الاستثمارية من جهة وإطلاق آليات للتشغيل ساهمت في امتصاص عدد كبير من البطالين إلا أن المتمعن في نسب البطالة فإنها تحوي عدد كبير من العاملين بمناصب شغل مؤقتة، يمكن تفسير هذه النتائج بالضعف الذي يتميز به الجهاز الإنتاجي والذي لا يستجيب غالبا لصدمات السياسة الإنفاقية، مما ينعكس في الأخير على ضعف مناصب العمل المستحدثة، وتؤكد هذه النتيجة على ضعف تأثير السياسة الانفاقية على معدل البطالة، بالإضافة إلى أنّ معدل البطالة في الجزائر يخضع بشكل كبير لعوامل أخرى خارج أطر السياسة الاقتصادية كنمو الناتج وعدد السكان.[1]

- **بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على رصيد الميزان التجاري**: إن إحداث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بمقدار (1%) ستؤدي إلى أثار سالبة على رصيد الميزان التجاري في المرحلة الأولى (المدى القصير)، أما بالنسبة للمدى المتوسط نلاحظ تذبذب في قيم الاستجابة وذلك ابتداء من السنة الرابعة، حيث هناك أثر إيجابي تارة وأثر سلبي تارة أخرى، وفيما يخص المدى الطويل نلاحظ أثر معنوي سالب ابتداء من السنة التاسعة، نتائج تقدير دوال الاستجابة لرصيد الميزان التجاري مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-16): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات رصيد الميزان التجاري

Period	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
GDP	0.00	-1.197	-0.005	0.097	-0035	0.006	-0.0034	0.0005	-0.0005	-0.0009

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10 انظر الملحق رقم (42).

[1] محمد عوامر، **مرجع سابق**، ص 234.

إن تحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري ل"كالدور" أثبتت أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن وذلك من خلال ملاحظة عدم حدوث آثار إيجابية مستمرة على المدى القصير والمتوسط والطويل لسياسة الإنفاق العام، بل هناك تذبذب كبير حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات التي برمجت في فترة التسعينات، بالإضافة إلى البرامج التنموية التي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة التي كان لها من الآثار الايجابية لكن ليس عند الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

خامسا. اختبار تحليل التباين: سنحاول فيما يلي تحديد الأهمية النسبية لصدمة متغير الإنفاق في تفسير التقلبات التي تشهدها متغيرات التوازن، وذلك من خلال عملية تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ لهذه المتغيرات خلال مختلف الآفاق الزمنية، حيث يقيس هذا الاختبار مقدار التغير الحاصل في متغيرات التوازن الاقتصادي (النمو الاقتصادي؛ التضخم؛ البطالة وميزان المدفوعات) والذي يعود إلى حدوث صدمة في متغيرة الإنفاق العام في النموذج، ويمكن كتابة خطأ التنبؤ لفترة معينة بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، أو بعبارة أخرى: تحليل تباين الخطأ يهدف إلى تحديد وحساب مدى مساهمته في تباين الخطأ، والشكل التالي يوضح نتائج تفكيك تباين خطأ التنبؤ لكل متغيرة من المتغيرات المدروسة بالنسبة لبعد زمني يمتد الى عشر سنوات، حيث من خلال نتائج تحليل التباين نلاحظ ما يلي:

- **بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على النمو الاقتصادي:** يبين الشكل أدناه نتائج تحليل مكونات تباين معدل النمو الاقتصادي على مدى 10 فترات زمنية، وهي كافية لالتقاط أثر تغير الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (04-15): تحليل مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي

Variance Decomposition

Variance Decomposition of DGDP:

Period	S.E.	DGDP	DINF	DTCHE	DBP	DG
1	2.056589	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.409613	91.52660	1.082335	0.862894	6.445160	0.083007
3	2.463709	88.84713	1.039549	0.941086	8.562778	0.609457
4	2.469959	88.57006	1.038194	0.945807	8.723299	0.722642
5	2.470582	88.53363	1.037671	0.953499	8.738938	0.736265
6	2.470658	88.53068	1.037838	0.954387	8.739854	0.737243
7	2.470668	88.52996	1.037834	0.954766	8.740049	0.737390
8	2.470670	88.52988	1.037840	0.954833	8.740048	0.737398
9	2.470670	88.52986	1.037840	0.954854	8.740049	0.737400
10	2.470670	88.52985	1.037841	0.954858	8.740048	0.737400

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

من خلال النتائج المدرجة في الشكل أعلاه يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الظرفية لمعدل النمو الاقتصادي في المدى القصير تتعلق بصدمات معدل النمو الاقتصادي نفسه بنسبة كبيرة جدا، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن 100 % من الخطأ في التنبؤ في تباين معدل النمو

الاقتصادي يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 91.52 % مقابل 0.083 % التي تعزى إلى متغيرة الإنفاق العام، أما بقية الأثر فيعزى لباقي المتغيرات والمتمثلة في (معدل التضخم؛ معدل البطالة وميزان المدفوعات) بنسب التالية على التوالي (1.08%؛ 0.86%؛ 6.44%)، لتصل النسبة في الفترة السادسة إلى 88.53 % التي تعزى إلىمتغير ة معدل النمو الاقتصادي نفسها مقابل 0.73 % التيتعز ى إلى متغير ة الإنفاق العام، وتبقى ثابتة تقريبا عند هذه النسبة إلى غاية الفترة العاشرة.

وهذا ما يدل على أن حدوث صدمة في الإنفاق العام لها أثر ضعيف في تحديد القيم المستقبلية لمتغيرة النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على التضخم:** يبين الشكل أدناه نتائج تحليل مكونات تباين معدل التضخم على مدى 10 فترات زمنية، وهي كافية لالتقاط أثر تغير الإنفاق العام على معدل التضخم.

الشكل رقم (04-16): تحليل مكونات التباين لمعدلات التضخم

Variance Decomposition

Variance Decomposition of DINF:

Period	S.E.	DGDP	DINF	DTCHE	DBP	DG
1	4.833775	3.807209	96.19279	0.000000	0.000000	0.000000
2	5.481491	18.77520	75.77537	2.636540	1.457909	1.354985
3	5.577559	19.96348	73.23812	2.646336	2.842555	1.309506
4	5.597147	20.08764	72.73275	2.670928	3.133408	1.375282
5	5.599283	20.07981	72.67763	2.686749	3.162149	1.393662
6	5.599550	20.08174	72.67109	2.689044	3.163325	1.394805
7	5.599592	20.08146	72.67003	2.689899	3.163640	1.394980
8	5.599600	20.08148	72.66983	2.690068	3.163643	1.394986
9	5.599602	20.08147	72.66978	2.690117	3.163647	1.394988
10	5.599602	20.08147	72.66977	2.690127	3.163646	1.394988

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

من خلال النتائج المدرجة في الشكل أعلاه يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الظرفية لمعدلات التضخم في المدى القصير تتعلق بصدمات المتغيرة نفسها بنسبة كبيرة جدا، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن 96.19 % من الخطأ في التنبؤ في تباين معدلات التضخم يعزى للمتغير نفسها خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 75.77 % مقابل 1.35 % و التي تعزى إلى متغيرة الإنفاق العام، أما بقية الأثر فيعزى لباقي المتغيرات والمتمثلة في (معدل النمو؛ معدل البطالة وميزان المدفوعات) بنسب التالية على التوالي (18.77%؛ 2.63%؛ 1.45%)، لتصل النسبة في الفترة الخامسة إلى 72.67 % التي تعزى إلىمتغير ة معدل التضخم نفسها مقابل 1.39 % و التيتعز ى إلى متغير ة الإنفاق العام، وتبقى ثابتة تقريبا عند هذه النسبة إلى غاية الفترةالعاشر ة، وهذا ما يدل على أن حدوث صدمة في الإنفاق العام لها أثر ضعيف في تحديد القيم المستقبلية لمتغيرة التضخم في الجزائر.

بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على البطالة: يبين الشكل أدناه نتائج تحليل مكونات تباين معدل البطالة على مدى 10 سنوات مستقبلية.

الشكل رقم (04-17): تحليل مكونات التباين لمعدلات البطالة

Variance Decomposition

Variance Decomposition of DTCHE:

Period	S.E.	DGDP	DINF	DTCHE	DBP	DG
1	2.057244	10.84284	0.043061	89.11410	0.000000	0.000000
2	2.549872	20.06775	2.191639	75.78250	1.957052	0.001066
3	2.627006	18.92263	2.257077	75.44979	3.012254	0.358240
4	2.643134	18.94972	2.287371	75.41085	2.983687	0.368375
5	2.646875	18.90923	2.291583	75.43517	2.989497	0.374522
6	2.647791	18.90651	2.293527	75.43818	2.987518	0.374263
7	2.648013	18.90466	2.293870	75.43961	2.987484	0.374377
8	2.648068	18.90438	2.293973	75.43989	2.987390	0.374366
9	2.648081	18.90428	2.293996	75.43998	2.987378	0.374369
10	2.648084	18.90426	2.294002	75.43999	2.987373	0.374368

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

من خلال النتائج المدرجة في الشكل أعلاه يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الظرفية لمعدلات البطالة في المدى القصير تتعلق بصدمات المتغيرة نفسها بنسبة كبيرة جدا، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن 89.11 % من الخطأ في التنبؤ في تباين معدلات البطالة يعزى للمتغيرة نفسها خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 75.78 % مقابل 0.001 % التي تعزى إلى متغيرة الإنفاق العام وهي نسبة تعتبر شبه معدومة، أما بقية الأثر فيعزى لباقي المتغيرات والمتمثلة في (معدل النمو؛ معدل التضخم وميزان المدفوعات) بالنسب التالية على التوالي (20.06%؛ 2.19%؛ 1.95%)، لتصل النسبة في الفترة الخامسة إلى 75.43 % والتي تعزى إلى متغيرة معدل البطالة نفسها مقابل 0.37 % والتي تعزى إلى متغيرة الإنفاق العام، وتبقى ثابتة تقريبا عند هذه النسبة إلى غاية الفترة العاشرة.

هذه النتيجة تدل على أن حدوث صدمة في الإنفاق العام لها أثر ضعيف جدا في تحديد القيم المستقبلية لمتغيرة البطالة في الجزائر.

بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على ميزان المدفوعات: يبين الشكل أدناه نتائج تحليل مكونات تباين ميزان المدفوعات على مدى 10 سنوات مستقبلية.

الشكل رقم (04-18): تحليل مكونات التباين لميزان المدفوعات

Variance Decomposition

Variance Decomposition of DBP:

Period	S.E.	DGDP	DINF	DTCHE	DBP	DG
1	6.593669	0.001265	1.168747	0.991679	97.83831	0.000000
2	6.959212	4.135526	2.279996	2.123791	88.49755	2.963136
3	6.988116	4.292884	2.261177	2.155672	88.35153	2.938741
4	6.991804	4.317322	2.259005	2.168342	88.30009	2.955241
5	6.992213	4.317024	2.258915	2.174227	88.29231	2.957522
6	6.992287	4.317656	2.259002	2.175297	88.29051	2.957537
7	6.992302	4.317640	2.259003	2.175609	88.29020	2.957549
8	6.992305	4.317655	2.259006	2.175677	88.29011	2.957547
9	6.992306	4.317656	2.259006	2.175696	88.29010	2.957547
10	6.992306	4.317656	2.259006	2.175700	88.29009	2.957547

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 10.

من خلال النتائج المدرجة في الشكل أعلاه يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الظرفية لميزان المدفوعات في المدى القصير تتعلق بصدمات المتغيرة نفسها بنسبة كبيرة جدا، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن 97.83 % من الخطأ في التنبؤ في تباين ميزان المدفوعات يعزى للمتغيرة نفسها خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 88.49 % مقابل 2.96 % التي تعزى إلى متغيرة الإنفاق العام، أما بقية الأثر فيعزى لباقي المتغيرات والمتمثلة في (معدل النمو؛ معدل التضخم معدل البطالة) بالنسب التالية على التوالي (4.13%؛ 2.27%؛ 2.12%)، لتصل النسبة في الفترة الخامسة إلى 88.29 %و التي تعزى إلى المغيرة نفسها مقابل 2.95 % و التيتعزى إلى مغيرة الإنفاق العام، وتبقى ثابتة تقريبا عند هذه النسبة إلى غاية الفترة العاشرة.

هذه النتيجة تدل على أن حدوث صدمة في الإنفاق العام لها أثر ضعيف جدا في تحديد القيم المستقبلية لميزان المدفوعات في الجزائر.

خلاصة الفصل الرابع:

تم التوصل في هذا الفصل التطبيقي إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- أظهرت نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية أن متغير الإنفاق العام له علاقة ارتباط قوية وسالبة برصيد الميزان التجاري، غير أن له ارتباط موجب وضعيف مع معدل التضخم، وارتباط عكسي وضعيف مع معدل النمو ومعدل البطالة.
- عدم استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة في الأصل، ولكنها تستقر بعد أخذ الفروق الأولى؛
- دلت نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار جوهانس على وجود علاقة تكاملية وحيدة بين المتغيرات؛
- أكدت نتائج اختبارات صلاحية النموذج، أن نموذج تصحيح الخطأ جيد ومقبول.
- من خلال نموذج *VAR* المقدر كانت النتائج على النحو التالي:

✓ $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي الحالي ومعدل الإنفاق العام السابق المتأخر بالزمن، حيث أن زيادة $D(G)_{t-1}$ ب 10%سيؤدي إلى نقصان في $D(GDP)_t$ ب 2%، هذه النتيجة تعكس ضعف إنتاجية النفقات العمومية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

✓ $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين التضخم الحالي ومعدل الإنفاق العام السابق المتأخر بالزمن، حيث أن زيادة $D(G)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(INF)_t$ حوالي 20%؛

✓ $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين البطالة الحالية ومعدل الإنفاق العام السابق المتأخر بالزمن، حيث أن زيادة $D(G)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(TCHE)_t$ ب 0.2%، هذه النتيجة تؤكد ضعف القطاعات الإنتاجية وبالتالي فإن زيادة النفقات تنعكس على زيادة العرض الكلي وبالتالي يمكن زيادة مستوى التوظيف في الجزائر، ولكن بزيادة شبه معدومة؛

✓ $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري الحالي ومعدل الإنفاق المتأخر بزمن، حيث أن زيادة $D(G)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى نقصان في $D(BP)_t$ ب 37%.

تؤكد نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للميزان التجاري على الأثر العكسي للانفاق الحكومي على الوضعية الصافية للميزان التجاري، حيث تتطابق هذه النتيجة مع الأساس النظري، يرجع ذلك إلى النمو الكبير الذي شهدته النفقات الإجمالية في الجزائر بدوره ساهم في نمو الواردات مما أدى إلى التأثير السلبي على وضعية الميزان التجاري، كذلك يرجع السبب إلى ضعف العرض الكلي للإنتاج المحلي مما استدعى الاستنجاد بالسلع الأجنبية لتغطية فائض الطلب في البلد.

أكدت نتائج الدراسة على ضعف أثر السياسة الانفاقية على مؤشرات التوازن الداخلي، لكن تأثيرها على متغير التوازن الخارجي كان أكبر.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على تحقيق توازن الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات والتطورات الاقتصادية، وللوصول لهذا الهدف تم القيام بدراسة الموضوع من خلال الجانب النظري الذي حاولنا من خلاله توضيح أهمية السياسة الانفاقية في تحقيق التوازن الاقتصادي، فقد اعتمدت الدراسة في توضيح دور الإنفاق العام على ما جاء في النظرية الاقتصادية الكلية، تحديدا من خلال نماذج $IS-LM$ ؛ $IS-LM-BP$ ، بعد التطرق للمفاهيم الأساسية للتوازن، وتصنيفاتها وأبرز مصادرهاو انعكاساتهاالخطير ة التي تتجسد في كل من تدهور معدلات النمو الاقتصادي، تفاقم مشكلة البطالة، ارتفاع التضخم، واختلال التوازن الخارجي، ولتحقيق هدف الدراسة تم القيام بدراسة قياسية في الفصل التطبيقي، من خلال القيام بدراسة أثر الإنفاق العام على أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي، حيث تم الاعتماد على متغيرات المربع السحري ل"كالدور" كمؤشر للتوازن الاقتصادي، ولتحديد دور السياسة الانفاقية وأهميتها في الوصول لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، تم الاستعانة ببيانات إحصائية لمؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2017، وباستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج VAR ، وبالاستعانة ببرمجية $Eviews\,10$ ، حيث خلال هذه الدراسة تم الوصول إلى جملة من النتائج والاقتراحات، نوردها في ما يلي:

✓ السياسة المالية أصبحت من أهم السياسات الاقتصادية الكلية المعاصرة نظرا لما شهدته من تطورات جوهرية في بنيتها عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحيادية والتدخل في جميع المجالات، وهذا نتيجة تعاقب الأزمات والاختلالات التي تعصف باستقرار الاقتصاد الوطني من حين إلى أخر؛

✓ رغم اختلاف مفهوم وأهداف السياسة المالية بحسب مدى تطور المجتمعات، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمحور في كيفية الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية؛

✓ السياسة المالية تمتلك أدوات ذات أهمية بالغة والمتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية بالإضافة إلى الموازنة العامة، فهي أداة مالية في يد الدولة للقيام بدور فعال وقوي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث تستطيع استخدامها للتأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم الوصول إلى الوضع المرغوب الذي تستهدفه الدولة؛

✓ السياسة الانفاقية من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية و المالية حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة سعيا و راء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن كما أن تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات العمومية أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها؛ أنواعها؛ تقسيماتها والقواعد التي تحكمها والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه؛

✓ ترشيد الإنفاق العام يعتبر وسيلة هامة في يد الدولة للخروج من المعضلة التي تعاني منها في ظل قصور وشح مصادر التمويل من خلال تخصيص أمثل للموارد والرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة، وذلك باعتماد

أحدث التصنيفات ضمن الميزانية العامة مع التقيد التام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي ترغب فيها كل دولة حيث أن إنفاق مبلغ من المال على مشروع معين لم يعد انجازا في حد ذاته وإنما الإنجاز هو مدى تحقيقه للأهداف المحددة من خلال إنفاق المبلغ نفسه؛

✓ مفهوم التوازن الاقتصادي قد تطور بتطور الدور الاقتصادي للدولة، وارتبط ارتباطا وثيقا بالإيديولوجيات الفكرية للمدارس الاقتصادية، ففي إطار هذا التطور والارتباط تباينت وتعددت المفاهيم والأوضاع التوازنية للاقتصاد، من حيث النوع المرغوب فيه والأدوات المستعملة لتحقيق ذلك؛

✓ يعتبر التوازن الاقتصادي بأنه من بين المفاهيم الأساسية في النظرية الاقتصادية الكلية، حيث نجده على رأس قمة هرم أهداف السياسة الاقتصادية، فإدارة النمو والتحكم في تقلبات الأسعار وخفض معدلات البطالة، وزيادة الناتج الوطني، ما هي إلا انعكاس للتوازن والاستقرار الاقتصاديين؛

✓ إن التوازن الاقتصادي في الأسواق المختلفة، الإنتاجية؛ النقدية والمالية هو مؤشر لبداية الاستقرار الاقتصادي، فلا معنى للتوازن بين العرض والطلب في سوق الإنتاج، فالتوازن ليس هدفا في حد ذاته، بقدر ما هو مؤشر لتتبع التغيرات الحاصلة في أجزاء الاقتصاد الكلي، ومن ثم معرفة كيفية استخدام الأداة الاقتصادية المناسبة للتفاعل والتأثير الإيجابي في كل عناصر وأجزاء الاقتصاد الكلي؛

✓ بما أن هذا الفصل كان متعلقا بمفهوم التوازن الاقتصادي الكلي فإنه كان لابد من الوقوف عند التحليل "الكينزي" الحديث وذلك ضمن ما يعرف بنماذج $IS-LM$ ونماذج $IS-LM-BP$ ، وهي النماذج التي تحاول شرح الطريقة التي يتوازن بها الاقتصاد الكلي، ولعل أبرز ما تقدمه هذه النماذج إضافة إلى شرحها لكيفية تحقق حالات التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي هي قدرتها على توضيح أثر صدمات السياسات الاقتصادية الكلية في تصحيح حالات الاختلال وإعادة التوازن للاقتصاد الكلي. وبما أن الدراسة تختص بالسياسة الإنفاقية فقد تم التركيز على أهمية الدور الذي يمكنأنّ تقوم به، حيث أنها تبقى أداة رئيسية لمواجهة التقلبات التي تظهر على الأداء الاقتصادي الكلي في الأجل القصير؛

✓ يعبر المربع السحري لـ"كالدور" عن الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية منتهجة، حيث تعتبر متغيراته أساس استقرار كل دولة مهما كان تصنيفها، وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع والذي يعبر عن قوة الدولة؛ ومعدلات البطالة منخفضة والتي تعكس الوجه الحقيقي للحالة الاجتماعية؛ كذلك معدل التضخم الذي هو دليل على قيمة العملة والقوة الشرائية التي تكون بحوزة الأعوان الاقتصاديين للبلد واقتصاد وطني مفتوح يواكب العالم الخارجي ممثلا بمؤشر جيد لميزان المدفوعات؛

✓ استعرضنا من خلال هذا البحث مختلف الدراسات السابقة للموضوع والتي تعطي نظرة عامة حول طبيعة الدراسة في كيفية تأثير السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي، وتم تقسيمها إلى دراسات محلية و أخرى أجنبية حيث غطت الفترة ما بين 2007 و2019؛

✓ اعتمدت الجزائر على المنهج التقليدي في ميزانيتها، وتم الاعتماد على التقسيم الإداري والوظيفي من خلال نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ومن خلال تحليلنا لتطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة شهدت النفقات العام تطور ملحوظ وذلك ما يترجم اعتماد الدولة على السياسة الإنفاقية في القيام بدورها على مختلف الأصعدة؛

✓ أن تأثير صدمة 1986 كان كبيرا على الاقتصاد الجزائري وولد انعكاسات خطيرة على معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو الأمر الذي استوجب تبني إصلاحات اقتصادية جذرية كان لابد منها لأجل التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق، وتماشيا مع مستجدات البيئة الاقتصادية الدولية من أجل إعادة التوازنات الداخلية والخارجية سواء كانت بإرادة داخلية أو نتيجة ضغوط خارجية؛

✓ لم تحقق تلك الإصلاحات علاجا للاختلالات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري في تلك المرحلة، ومنذ سنة 2000 بدأ الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة وهذا نتيجة انتعاش أسواق البترول، وهو ما أسهم في إطلاق خطط تنموية جديدة بمخصصات مالية ضخمة ساعدت على إعادة التوازن جزئيا للمؤشرات التوازن الكبرى لكن تراجع أسعار البترول مجددا منذ منتصف 2014 كشف الستار عن فشل تلك المخططات في القضاء النهائي على الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والناجمة عن سيطرة قطاع المحروقات على الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية لتبني نموذج نمو جديد يقوم على التخلص التدريجي من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات. وقد كانت مؤشرات التوازن الكبرى الممثلة بمؤشر النمو الاقتصادي، معدلي البطالة والتضخم، ورصيد الميزان التجاري، في قلب كل تلك التغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، التي انعكست عليها سلبا في الكثير من الأحيان، مما جعل من شكل مربع "كالدور" للاقتصاد الجزائري أكثر ابتعادا عن وضعه المثالي.

تم التوصل في الفصل التطبيقي إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

✓ أظهرت نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية أن متغير الإنفاق العام له علاقة ارتباط قوية وسالبة برصيد الميزان التجاري، غير أن له ارتباط موجب وضعيف مع معدل التضخم، وارتباط عكسي وضعيف مع معدل النمو ومعدل البطالة؛

✓ عدم استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة في الأصل، ولكنها تستقر بعد أخذ الفروق الأولى؛

✓ دلت نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار "جوهانس" على وجود علاقة تكاملية وحيدة بين المتغيرات؛

✓ أكدت نتائج اختبارات صلاحية النموذج، أن نموذج تصحيح الخطأ جيد ومقبول.

من خلال نموذج *VAR* المقدر كانت النتائج على النحو التالي:

- $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي الحالي ومعدل الإنفاق العام السابق المتأخر بالزمن، حيث أن زيادة$D(G)_{t-1}$ ب 10%سيؤدي إلى نقصان في $D(GDP)_t$ ب 2%، هذه النتيجة تعكس ضعف إنتاجية النفقات العمومية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين التضخم الحالي ومعدل الإنفاق العام السابق المتأخر بالزمن، حيث أن زيادة$D(G)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(INF)_t$ حوالي 20%؛

- $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين البطالة الحالية ومعدل الإنفاق العام السابق المتأخر بالزمن، حيث أن زيادة$D(G)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى زيادة في $D(TCHE)_t$ ب 0.2%، هذه النتيجة تؤكد ضعف القطاعات الإنتاجية، وبالتالي فإن زيادة النفقات تنعكس على زيادة العرض الكلي وبالتالي يمكن زيادة مستوى التوظيف في الجزائر، ولكن بزيادة شبه معدومة؛

- $D(G)_{t-1}$ جاءت بإشارة سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري الحالي ومعدل الإنفاق المتأخر بزمن ، حيث أن زيادة$D(G)_{t-1}$ ب 10 % سيؤدي إلى نقصان في $D(BP)_t$ ب 37%.

أكدت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للميزان التجاري على الأثر العكسي للإنفاق الحكومي على الوضعية الصافية للميزان التجاري، حيث تتطابق هذه النتيجة مع الأساس النظري، يرجع ذلك إلى النمو الكبير الذي شهدته النفقات الإجمالية في الجزائر بدوره ساهم في نمو الواردات مما أدى إلى التأثير السلبي على وضعية الميزان التجاري، كذلك يرجع السبب إلى ضعف العرض الكلي للإنتاج المحلي مما استدعى الاستنجاد بالسلع الأجنبية لتغطية فائض الطلب في البلد.

من خلال نموذج *VAR* المقدر والذي من خلاله تمكنا من تحديد أثر الصدمات التي تحدث في الإنفاق العام على مؤشرات التوازن الاقتصادي والمتمثلة في متغيرات المربع السحري لـ"كالدور"، وبالتالي يعتبر هذا الجزء المهم من الدراسة والذي يمكننا من دراسة مدى تأثير الإنفاق العام على المتغيرات الأربعة الممثلة للمربع السحري (النمو الاقتصادي؛ التضخم؛ البطالة والميزان التجاري)، حيث بالاعتماد على تحليل دوال الاستجابة الدفعية، تحصلنا على مقدار الاستجابة للمتغيرات محل الدراسة بمقابل حدوث صدمة في الإنفاق العام والتي تقدر بوحدة واحدة، والمبينة في النتائج التالية:

- **بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على النمو الاقتصادي:** إن إحداث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بمقدار (1%) ستؤدي إلى أثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث تكون هذه الاستجابة متناقصة في المرحلة الأولى (على المدى القصير) لتبدأ في التزايد في المرحلة الثانية، ثم لتصبح سالبة في المرحلة الثالثة على المدى الطويل، حيث يبدأ تأثير هذه الصدمة ابتداء من السنة الثانية بمقدار (0.069-%)، أما في السنة الثالثة

يزداد تأثر النمو الاقتصادي ب (0.179%) مقابل زيادة بـ (1%) من الإنفاق العام، ينما ابتداء من السنة الرابعة نلاحظ تذبذب في التزايد و الانخفاض إلى غاية السنة العاشرة؛

- **بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على معدلات التضخم**: إن إحداث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بمقدار (1%) ستؤدي إلى أثار موجبة على معدلات التضخم، حيث تكون هذه الاستجابة متناقصة في المرحلة الأولى(على المدى القصير) لتبدأ في التزايد في المرحلة الثانية، حيث يبدأ تأثير هذه الصدمة ابتداء من السنة الثانية بمقدار (0.638%)، أما في السنة الثالثة ينخفض تأثر التضخم ب (0.0157%) مقابل زيادة ب (1%) في الإنفاق العام، إن التأثيرات التي أحدثها الإنفاق العام في معدلات التضخم كانت أثار معنوية سالبة، حيث كان ذلك خلال السنوات التالية (4؛ 6؛ 8؛ 10) والمقدر ب (0.15%؛ 0.02%؛ 0.001%؛ 0.0009%) على التوالي، أما باقي السنوات فقد شهدت أثر معنوي إيجابي؛

- **بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على معدلات البطالة**: إن إحداث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بمقدار (1%) ستؤدي إلى أثار موجبة على معدلات البطالة في المرحلة الأولى، حيث نلاحظ زيادة في معدلات البطالة وذلك خلال ثلاث سنوات الأولى ليصل إلى أكبر قيمة وذلك في السنة الثالثة بقيمة قدرها (0.157%)، لكن اتجاه تأثير صدمة في الإنفاق العام على معدل البطالة في السنة الرابعة شهد تأثيرا سالبا بقيمة قدرها (0.03-%)، لكن ابتداء من السنة الخامسة أصبح التأثير موجبا، رغم أن تأثير صدمة الإنفاق في الآجل الطويل لا يتطابق مع التوقعات النظرية إلا أن تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر كان بنسب متواضعة بحيث أن الزيادة المفرطة والمرتفعة للإنفاق العام لم يكن لها الأثر المماثل الذي كان من المتوقع الوصول إليه؛

- **بالنسبة لأثر صدمة عشوائية للإنفاق العام على رصيد الميزان التجاري**: إن إحداث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بمقدار (1%) ستؤدي إلى أثار سالبة على رصيد الميزان التجاري في المرحلة الأولى (المدى القصير)، أما بالنسبة للمدى المتوسط نلاحظ تذبذب في قيم الاستجابة وذلك ابتداء من السنة الرابعة، حيث هناك أثر إيجابي تارة وأثر سلبي تارة أخرى، وفيما يخص المدى الطويل نلاحظ أثر معنوي سالب ابتداء من السنة التاسعة.

إن تحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري ل"كالدور" أثبتت أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن وذلك من خلال ملاحظة عدم حدوث آثار إيجابية مستمرة على المدى القصير والمتوسط والطويل لسياسة الإنفاق العام، بل هناك تذبذب كبير حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات التي برمجت في فترة التسعينات، بالإضافة إلى البرامج التنموية التي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة التي كان لها من الآثار الايجابية لكن ليس عندالأهداف المسطرة من قبل الدولة.

1- اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى** والتي مفادها أن الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة أمام الصدمات الخارجية، وذلك نتيجة ضعف كفاءة وفاعلية السياسة الاقتصادية المنتهجة في البلد؛ مقبولة فقد تبين لنا من خلال تتبع مسار الاقتصاد الجزائري ضعف فعالية السياسات الاقتصادية التي تم انتهاجها في السابق، والتي أدت لتبني العديد من الإصلاحات بدوافع ذاتية أو بإملاءات خارجية، وبمأنّ درجة انكشاف الاقتصاد الجزائري قد زادت حد منذفترة سبعينيات القرن الماضي وصولا إلى العقد الأول من القرن الحالي،فإنّ هذا الأمريعدّ مؤشرا وضحا على مدى انعكاس ضعف كفاء السياسات الاقتصادية على زياد تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمات النفطية في ظل زياد تبعيته لقطاع المحروقات، وهو ما يتجسد في زياد حد الاختلالات التي تعصف بتوازناته الداخلية والخارجية؛

- **الفرضية الثانية** والتي تعبر عن التبعية التامة لتغيرات التي تطرأ على أسعار البترول السلطات الجزائرية لانتهاج سياسة مالية كينزية مسايرة للدورة الاقتصادية، مما يجعل عائقا أمام تحقيق التوازنات الكبرى في الاقتصاد الوطني؛، فقد تم **اثباتها**، حيث تأكد لنا من خلال دراسة تطور الاقتصاد الجزائريبأنّ الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كان سببا رئيسيا في تأثره بتقلبات (صدمات) أسعار النفط، والتي أدت إلى اختلالات هيكلية على مستوى توازناته الداخلية والخارجية؛

- **الفرضية الثالثة** التي تفترض أن المحطات الرئيسية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ستؤدي إلى بروز اختلافات جوهرية في النتائج القياسية لآثار الإنفاق العام على مؤشرات التوازن الاقتصادي، فقد تم **نفيها**، حيث لم تؤكد نتائج الدراسة القياسية علىقدرة السياسة الإنفاقية في التأثير على مؤشرات التوازن الكبرى للاقتصاد الجزائري، فمتغير النفقات كانت قيمتهصغيرة جدا، في حينأنّ تأثيره على التضخم والبطالة كان قريبا من الصفر، بينما كان تأثير السياسة الإنفاقية على مؤشر التوازن الخارجي معتبرا .وتؤكد هذه النتائج على عدم انعكاس السياسة الإنفاقية المنتهجة في السابق على تلك المؤشرات في ظل الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري؛

- أما **الفرضية الأخيرة** والتي تنص على أن الصدمات الموجبة الحاصلة في الإنفاق العام ستولد آثارا موجبة على النمو الاقتصادي؛ التضخم؛ البطالة وميزان المدفوعات. مقبولة جزئيا، استنادا لما تم التوصل إليه من خلال نتائج دوال الاستجابة الدفعية ، حيث أن إحداث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام بمقدار (1%) أدت إلى حدوث أثار موجبة على معدلات التضخم والبطالة.

2- الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، يمكن طرح الاقتراحات التالية:

- تخفيض الإنفاق العام من خلال العمل على تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في الوقت نفسه على الرفع من كفاءة المؤسسات العمومية بخصوص الخدمات التي لا يمكن وضعها تحت تصرف الخواص؛

– إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تمكن الدولة من زيادة الإنتاج وذلك لتعزيز النمو؛

– إعادة النظر في قائمة السلع والخدمات المدعمة، وذلك من خلال ترشيد وإعادة هيكلة نفقات الدعم، وذلك من خلال العمل على توجيه الدعم للمستحقين الحقيقيين وبصورة مباشرة؛

– التركيز والحرص على رقابة النفقات العامة خلال مراحل تنفيذها، وذلك من خلال وضع مخطط لإدارة الإنفاق العام بزيادة الشفافية ودقة رفع التقارير المالية العامة؛

– العمل على توسيع وتنويع مصادر تمويل الإنفاق، وذلك بالتركيز على تطوير مختلف القطاعات والتقليص من الاعتماد على الجباية البترولية؛

– ضرورة التنسيق الجيد بين مختلف أدوات السياسات الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بشكل أكثر فعالية وكفاءة، بدل التركيز على السياسة المالية لوحدها.

3– آفاق الدراسة:

لا يمكن لأي دراسة أن تلم بكل الجوانب المتعلقة بموضوع بحثها، حيث يجد الباحث نفسه مجبرا على التركيز على جانب محدد فقط من موضوع بحثه، وعلى هذا؛ تم القيام في هذه الدراسة بالبحث في أثر الإنفاق العام على متغيرات التوازن الكبرى للاقتصاد الجزائري، غير أنه يبقى للموضوع جزئيات أخرى لم يتسع لنا المقام للتعرض لها، حيث يمكن النظر في دراسة أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر من خلال نماذج التوازن العام؛ والتي تعتبر من النماذج الحديثة في القياس الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أحمد شعبان محمد على، **علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي**، ط 1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
2. أحمد الجبير، **المالية العامة والتشريع المالي**، الطبعة الأولى، الأفاق المشرقة ناشرون، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، 2011.
3. السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
4. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007.
5. جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
6. بن داود ابراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
7. رانية عثمان المشارقة، **برنامج التحليل الإحصائي Spss Release 7.5**، مكتبة الراتب العلمية، عمان، الأردن، 1999.
8. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل الكلي)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003.
9. عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبعة الرمال، ولاية الوادي، الجزائر، 2020.
10. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
11. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الاتفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)**، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، 2010.
12. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
13. محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.
14. سالم محمد الشوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن،ط1، 2015.
15. عبد الباسط علي جازم الزبيدي، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دراسة مقارنة**، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية، 2015.
16. عبد الرحمن محمد السلطان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى محدثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2018، ص 04.
17. عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، ج1، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
18. محمد عباس محرزي، **اقتصادية المالية العامة**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.
19. محمد حصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015.
20. رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
21. نعيم الظاهر، **مدارس الفكر الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

22. محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**،ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2009 .

23. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

24. فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.

25. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006.

26. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

27. مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.

28. عبد الرحيم فؤاد فارس، وليد إسماعيل السيفو، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2015.

29. ضياء محمد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

30. خبابة عبد الله، **الوقائع الاقتصادية:العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2009.

31. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006.

32. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

33. محمد شريف إلمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن** منشورات برتي، دالي إبراهيم، الجزائر، 1994.

34. عبد الحميد عبد المطلب، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

35. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

36. طالب محمد عوض، **ندخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004.

37. زاهد محمد ذيري، **إدارة الأعمال الدولية**، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

38. محمدي فوزي أبو السعود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2015.

39. ب.برنيه، اسيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، **ترجمة**: عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية، القاهرة، مصر، ط1، 1989.

40. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2014.

41. مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط1، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.

42. حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2005.

43. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2000.

44. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان-، 2006.

45. مروان محمد السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2009.

46. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي- بين النظرية والتطبيق**، طبعة الحادية عشر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

47. عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

48. موسى شقري نوري وأخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار الميسرة، عمان، 2012.

49. محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، **اقتصاديات تحويلية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

50. يلس شاوش بشير، **المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

51. زين العابدين البشير، **تحليل السلاسل الزمنية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016.

52. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

53. عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

ب. الأطروحات

54. أحمد سلامي، **الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

55. أحمد هيشر التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974- 2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016/2015.

56. إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**، أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015.

57. ايت يحي سمير، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014/2013.

58. إدريس عبدلي، **فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1964-2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة المدية، 2016/2015.

59. بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، ص10، 2015.

60. بوري محي الدين، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000–2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة سيدي بلعباس، 2018/2017.

61. بن يوسف نوة، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2016/2015.

62. بوزينة نسيمه، **ترشيد النفقات العمومية بتفعيل آليات إدارة الصفقات: نحو نموذج ابرام الصفقات العمومية بالادارة الالكترونية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك ونقود، جامعة البليدة 02، 2018-2019.

63. جبوري محمد، **تأثير أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2013/2012.

64. محمد عوامر، **دور صدمات السياسة المالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980– 2017)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتنمية مستدامة، جامعة خميس مليانة، 2019/2018.

65. فاطمة محفوظ، **أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري ل Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة البويرة، 2019/2018.

66. لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر– تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014.

67. سعد أولاد العيد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2013.

68. محمد بن عزة، **ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2015.

69. طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2016.

70. دنان راضية، **ترشيد الإنفاق العام ضمن سياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة الجزائر(1990–2014)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.

71. شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر– (2000–2010)**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

72. ضيف أحمد، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2014-2015.

73. كريز نسرين، **دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر– (2007–2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، 2018-2019.

74. لمين بليلة، ت**رشيد الإنفاق العام بهدف الإقلال من ظاهرة الفقر مع الإشارة إلى واقع الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.

75. فوزي محيريق، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي، دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2013-2014.

76. قيجاتي عبد الحميد، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر(2014/1980)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2016-2017.

77. شليق عبد الجليل، **التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر "خلال الفترة 1990-2014"(دراسة تحليلية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة ورقلة، 2018.

78. محمد عبد المومن، **السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية(حالة الجزائر: 1963-2011)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 03، 2017.

79. كبير مولود، **الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2017/2016.

80. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر؛ مصر؛ السعودية- دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014.

81. عمير شلوفي، التضخم **والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2017- 2018.

82. ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990-2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2017.

83. عمير حمه، **النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر – دراسة قياسية-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة عنابة، 2018-2019.

84. زهير حمبلي، **دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر 2000/2016-** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2019/2018.

85. عقبي لخضر، **أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2016-2017.

86. عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

87. زكريا خلف الله، **قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة(1990-2016)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2018/2017.

ج. رسائل الماجيستير

88. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، نيل شهادة الماجستير، الفرع الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

89. سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006.

90. بلقاسم رابح، **محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية –دراسة مقارنة–**،دراسة ماجستير، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1998.

91. بلبوخاري سامي، **استخدام التحليل العاملي للمتغيرات في تحليل الاستبيانات التسويق دراسة تطبيقية على بعض البحوث**، نيل شهادة الماجستير، العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

92. سرين جميل حسن الوحيدي، **الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

د. المقالات العلمية

93. أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970– 2011)**، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.

94. ابراهيم خويلد، احمد سلامي، وليد صاحب، **معدلات التضخم المحفزة للنمو الاقتصادي: مقاربة نموذج العتبة من الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، المجلد 02، 2019.

95. بن جلول خالد، **دراسة إحصائية لمحددات الفقر في الجزائر باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، سبتمبر 2019.

96. أمينة مولاي، ميمون كافي، **استخدام التحليل في مركبات أساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى إدارة المعرفة وأثره على الأداء (بالاستعانة بسلم أندرسن وبطاقة الأداء المتوازن)– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية سعيدة–**، مجلة الباحث، عدد 15، 2015.

97. بروين محمد حمة خان، **دراسة إحصائية لتحديد تأثير بعض العواملالا جتماعيةوالا قتصادية على ظاهرة الطلاق في محافظة السليمانية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007، العراق.

98. بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، **أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، العدد 05، أفريل 2014.

99. بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي، **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003– 2012)**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، العراق، 2014.

100. بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، **ترشيد النفقات العامة (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع.

101. محمد عبد الحسين محمد، استخدام **التحليل العاملي من الدرجات العليا في تحديد أهم العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية للأطفال دون سن السادسة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد4، 2011.

102. علي سيف علي المزروعي، الياس نجمة، **آثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990– 2009)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

103. حسين علي عبد الله، **تحليل العوامل المؤثرة في مستوى ضمان جودة كليات جامعة ذي قار**، مجلة جامعة ذي قار، المجلد9، العدد3، أيلول 2014.

104. نهاد شريف خلف، **استخدام التحليل العاملي المؤثرة على صحة الطفل في محافظة صلاح الدين**، قسم الرياضيات، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، جامعة تكريت، المجلد 18، العدد 1، العراق، 2012.

105. نوال محمود حمود، **استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4 العدد 7، الأردن، 2011.

106. دجلة إبراهيم العزاوي، زينة ياوز عبد القادر، **مقارنة الأساليب المستخدمة في تحديد عدد المركبات الرئيسية مع التطبيق العملي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، عدد 45، 2007، ص 03.

107. كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، **تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974– 2010**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 29، 2013.

108. هني محمد نبيل، غرابة زهير، **اختبار نموذج السير العشوائي لحركة أسعار الأسهم في إطار كفاءة الأسواق المالية في البورصات العربية الناشئة "دراسة حالة بورصة المغرب والكويت"**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2012.

109. هناء سعد محمد شبيب، **العلاقة التوازنية طويلة المدى بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية لحالة العراق للمدة 2000–2013)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الجلد الأول، العدد 38، 2016.

110. سليماني محمد، بايزيد علي، **دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2014)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 03، أفريل 2015.

111. كروش صلاح الدين، فايزة بلعابد، حنان دودان، **تحليل أثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على التضخم الإقتصادي باستخدام نموذج السببية لجرانجر في الجزائر خلال الفترة (1970–2016)** مجلة البحوث و الدراسات التجارية، مجلد 03 العدد 02، سبتمبر 2019.

112. عبد الصمد سعودي، بلقاسم سعودي، **انعكاس برامج الاستثمارات العمومية على المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور السحري دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري(2001– 2014)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، 2017.

113. عبد الله قوري يحيى، **محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970–2012**، مجلة الباحث، عدد 14، 2014.

114. مسعود ميهوب وبركان يوسف، "**محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (1990–2014)**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 16، 2016.

115. فريد جواد كاظم الدليمي، باسم خميس عبيد، **تحليل الأثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي العام (IS–LM)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 07، العراق، 2014.

116. هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، **شكل التوازن الاقتصادي في ظل سياستي الانكماش المالي والنقدي "دراسة حالة الجزائر 1990– 2016"**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 04، ماي 2019.

117. قرومي حميد، بن لشهب حمزة، **الإنفاق العام ودوره في تحقيق الإستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000–2017**، مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية، العدد 24، جوان 2018.

118. روشو عبد القادر، راتول محمد، **أثر الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001– 2017**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون، جوان 2017.

119. لعايب وليد، **دراسة تحليلية لفعالية السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام أنموذج IS–LM–BP خلال الفترة 1990– 2015**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 07، ديسمبر 2016.

120. دادن عبد الغني، بن كجين عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970– 2008**، مجلة الباحث؛ عدد 10، 2012.

121. هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، **أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990– 2014)**، مجلة الباحث العدد 17، 2017.

122. زكريا مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة قياسية للفترة 2001– 2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017.

123. عقبة عبد اللاوي، إلياس شاهد، **دراسة تحليلية لآليات عمل السياسة النقدية وفق نموذج التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد08، العدد 01، جانفي 2017.

124. كزيز نسرين، حميدة مختار، **ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة –دراسة حالة الجزائر– (2007–2017)**، مجلة الإبداع، المجلد 08، العدد 01.

125. صادق جميلة، دربال عبد القادر، **إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، جوان 2019.

126. حراق مصباح، **فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، ماي 2012.

127. تومي سلامي، **مشروع عصرنة الأنظمة الميزانية....نحو ترشيد الإنفاق العمومي**، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، العدد 17، 2012.

128. ليلية غضابنة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة "1990–2012"**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015.

129. عدنان العربيد، حسين وقاف، **دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(36) العدد(5)، 2014.

130. محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر – المربع السحري لكاردور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي (2010/2014)**، مجلة كلية العلوم لاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016.

131. فوزي محيريق، **ضمان نجاح السياسة الاقتصادية المرتكزة على التكامل المحكم بين السياستين النقدية والمالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني.

132. محمد راتول، صلاح الدين كروش، **"تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000– 2010)"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، العدد 66، 2014.

هـ. الملتقيات العلمية

133. صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001–2014**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013.

134. مبارك بوعشة، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية–**، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، يومي 12/11 مارس 2013.

و. القوامين والمراسيم

135. قانون رقم 90-21 مؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية العدد: 35، 1990.

136. المادة رقم (24) من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

137. المرسوم التنفيذي رقم 98-40 المؤرخ في أول نوفمبر 1998 المتعلق بتحويل ونقل الاختصاصات والمهام وتسيير الهياكل والوسائل والمستخدمين التابعة لميزانية الدولة للتجهيز، الجريدة الرسمية، العدد: 05، 1998، ص 09.

138. المادة 35 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

ز. المواقع الإلكترونية

1. http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database.

ثانيا:المراجع الأجنبية

1. Bourdonnais.R., **Econométrie**, 2 ème édition, Duno , Paris, 1998, p239.
2. Irvin B. Tucker, **Economics for Today**, South-Western Cengage Learning, Ohayow, USA,7th Edition, 2011.
3. Roberto M. Billi and George A. Kahn: **«What Is the Optimal Inflation Rate?** », federal reserve bank of Kansas city, economic review, SECOND quarter, 2008.
4. Alexis jacquemin et l'autres, **fondements de l'économies analyse macro-économique et analyse économiques internationale**, édition payes bleues internationales, paris, 2001.
5. Joseph G. Nellis, David Parker**, Principles of Macroeconomics, Financial Times Managemen**t, First published, 2004.

6. Claude JESSUA, Christian LABROUSSE, Daniel VITRY: **Dictionnaire des sciences économiques**, P.U.F, Paris. 2001.
7. GIUSEPPE FONTANA, **" Mr. Keynes and the classics Again:A Methodological Enquiry**, Atlantic Economic journal, 34(02)February 2006.
8. J.R.Hicks, mr Keynes and the classics, A Suggested Interpretation, Econometrica, Vol 5, N 2, (apr.1937).
9. Daniel. B. Klein, ideological profiles of the john hicks economics lameates ECO journal Watch, vol N10, September 2013.
10. Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie**, Pearson Education, France, 2001.
11. JDaron Acemoglu, "**Introduction to modern economic growth**", Princeton University press, USA, 2009.
12. Waune Nafziger, **Economic development**, 4th edition, Cambridge University press, USA, 2006.
13. Jeanne Baillargeon, **Economie globale, une approche multidisciplinaire**, Décarie Editeur inc, Montréal_ Canada, deuxiéme édition, 1999.
14. Guillochon Berhard, Kawecki Annie, **Economic internationale**, Duhod, Paris, 2009.
15. **R**affaela Giordano, **S**andro **M**omigliano, **S**tefano Neri, **R**oberto Perotti, **The effects of fiscal policy in Italy: Evidence from a VAR model**, European Journal of Political Economy,N 23, January 2007.
16. Ignacio Lozano, Karen Rodríguez, **"Assessing the macroeconomic effects of fiscal policy in Colombia"**, Journal of Financial Economic Policy, Vol. 3 Issue: 3, 2011.
17. Hamid A.TEMMAR, **L'économie de l'Algérie, les stratégies de développement,** Alger: office des publications universitaires, Tome 1,2015.
18. Baltagi.B.H, **Econometrics**, 2nd Edition, Springerverlagl Berlin –Heidelberg, New York , 1999.
19. Dickey. D & Fuller. W, **The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root**, Econometrica, New York University, Vol.49,No.4, July1981.
20. Régis bourbonnais, **exercices pédagogiques d'économétrie**, 2éme édition, économica, paris, 2012.
21. Donald McCarthy, Kaiser Permanente, **An Introduction to Teseing for Unit Roots Using SAS The Case of U.S**, National Health Expenditures, paper 3294, 2015.
22. Johansen,S–Juselius ,K, **Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co-integration With Applications to the Demand For Money**, Edition Ellipses, Bruxelles, 1990.
23. Johansen,S, Estimation and Hypothesis Testing of Co-integration Vectors in Gaussian Autoregressive Models, Edition Ellipses, Bruxelles, 1991.
24. Régis bourbonnais, **"Econometrie"**, Dunod 5éme édition, paris, 2003.

25. Alkhatib Alkswani, M., & Al-Towaijari, H. A, **Cointegration error correction and the demand for money in Saudi Arabia**, Economia Internazionale/International Economics, 52(3), 1999.
26. Régis bourbonnais, **exercices pédagogiques d'économétrie, Op.Cit**, P210
27. John. N. M, George. K, James. M, Gideon. K. T**, The Impact of Public Expenditure Components on Economic Growth in Kenya 1964-2011,** International Journal of Business and Social Science, Vol 4, No 4, April 2013.
28. Vijesandiran, S., & Vinayagathasan, T, **Dynamic relationship between human capital and economic growth in Sri Lanka: A co-integration analysis,** Asian Online Journal, 2(2), 2015.
29. Johnston SJ. Dinardo**, Econométrie** , 4 eme Edition , Econometrica, 1999.
30. Jonas Kibala Kuma, **Le Modèle VAR Structurel: Eléments de théorie et pratiques sur logiciels**, Faculté des Sciences Economiques et de Gestio, Département des Sciences Economiques, Université de Kinshasa, Janvier 2018.
31. Clement Emmanuelle, J.M Germain, **VAR et prévisions cojoncturells**, Annalyes d'économie et de Statistique, N0 32,.1993.
32. Gérald Baillargeon, Probabilités Statistique et Techniques de Régression, LES EDITIONS SMG, Québec Canada, 1989 .
33. Manu Carricano & Fanny Poujol, **Analyse de données avec SPSS**, Pearson Education, France, 2009.
34. Gérard Duthil et WilliamMarois: **« politiques économiques »**, edition ellipses, France, 1997.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج الإحصاء الوصفي

	GDP	INF	TCHE	BP	G
	GDP	INF	TCHE	BP	G
Mean	1.064005	9.215658	18.97807	7.087857	93.84508
Median	1.553940	4.821519	18.67500	5.705000	94.33310
Maximum	5.850521	31.66966	31.84000	26.53000	114.1722
Minimum	-4.232193	0.339163	9.820000	-10.27000	73.10864
Std. Dev.	2.306136	9.619396	7.859818	9.071832	10.85584
Skewness	-0.416379	1.322821	0.123749	0.204268	-0.033768
Kurtosis	3.267656	3.224942	1.359614	2.957968	2.378852
Jarque-Bera	0.892645	8.225024	3.210810	0.196780	0.455451
Probability	0.639977	0.016367	0.200808	0.906295	0.796343
Sum	29.79214	258.0384	531.3860	198.4600	2627.662
Sum Sq. Dev.	143.5931	2498.385	1667.972	2222.050	3181.927
Observations	28	28	28	28	28

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (02): نتائج اختبارات شروط تطبيق التحليل العاملي إلى مركبات أساسية

نتائج اختبار (K-M-O)

G	0.3914
GDP	0.5938
TCHE	0.5529
INF	0.3920
BP	0.4063
KMO	0.4633

نتائج اختبار Bartlett

Test de sphéricité de Bartlett :

Khi² (Valeur o	116.5583
Khi² (Valeur c	18.3070
DDL	10
p-value	< 0.0001
alpha	0.05

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (03): نتائج اختبار ADF للسلسلة GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.830135	0.1994
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:26
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.517540	0.182868	-2.830135	0.0093
C	0.250260	0.797638	0.313752	0.7564
@TREND("1990")	0.027468	0.053899	0.509620	0.6150

R-squared	0.260890	Mean dependent var	0.062743
Adjusted R-squared	0.199298	S.D. dependent var	2.234169
S.E. of regression	1.999179	Akaike info criterion	4.327789
Sum squared resid	95.92117	Schwarz criterion	4.471771
Log likelihood	-55.42515	Hannan-Quinn criter.	4.370602
F-statistic	4.235745	Durbin-Watson stat	2.224817
Prob(F-statistic)	0.026577		

الملحق رقم (04): نتائج اختبار ADF للسلسلة INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.774909	0.6887
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:28
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.246866	0.139087	-1.774909	0.0886
C	4.303504	3.551276	1.211819	0.2374
@TREND("1990")	-0.171786	0.171306	-1.002807	0.3260

R-squared	0.118175	Mean dependent var	-0.409682
Adjusted R-squared	0.044690	S.D. dependent var	5.252037
S.E. of regression	5.133339	Akaike info criterion	6.213829
Sum squared resid	632.4280	Schwarz criterion	6.357811
Log likelihood	-80.88669	Hannan-Quinn criter.	6.256642
F-statistic	1.608150	Durbin-Watson stat	1.634821
Prob(F-statistic)	0.221099		

الملحق رقم (05): نتائج اختبار ADF للسلسلة TCHE

Null Hypothesis: TCHE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.321799	0.4090
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCHE)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:29
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCHE(-1)	-0.216715	0.093339	-2.321799	0.0291
C	7.088334	2.980593	2.378162	0.0257
@TREND("1990")	-0.228914	0.092751	-2.468043	0.0211

R-squared	0.209995	Mean dependent var	-0.285333
Adjusted R-squared	0.144162	S.D. dependent var	2.353969
S.E. of regression	2.177692	Akaike info criterion	4.498848
Sum squared resid	113.8163	Schwarz criterion	4.642830
Log likelihood	-57.73445	Hannan-Quinn criter.	4.541661
F-statistic	3.189786	Durbin-Watson stat	1.439176
Prob(F-statistic)	0.059096		

الملحق رقم (06): نتائج اختبار ADF للسلسلة BP

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.402565	0.8370
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:30
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.190143	0.135568	-1.402565	0.1736
C	1.997036	2.595306	0.769480	0.4491
@TREND("1990")	-0.086427	0.150155	-0.575587	0.5703

R-squared	0.088966	Mean dependent var	-0.661481
Adjusted R-squared	0.013046	S.D. dependent var	6.114917
S.E. of regression	6.074899	Akaike info criterion	6.550647
Sum squared resid	885.7054	Schwarz criterion	6.694629
Log likelihood	-85.43373	Hannan-Quinn criter.	6.593460
F-statistic	1.171840	Durbin-Watson stat	1.887784
Prob(F-statistic)	0.326902		

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (07): نتائج اختبار ADF للسلسلة G

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.542018	0.7889
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:30
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.204239	0.132449	-1.542018	0.1362
C	16.39020	12.63542	1.297164	0.2069
@TREND("1990")	0.213918	0.175675	1.217692	0.2352

R-squared	0.137251	Mean dependent var	0.346986
Adjusted R-squared	0.065355	S.D. dependent var	7.353866
S.E. of regression	7.109499	Akaike info criterion	6.865180
Sum squared resid	1213.080	Schwarz criterion	7.009162
Log likelihood	-89.67993	Hannan-Quinn criter.	6.907993
F-statistic	1.909025	Durbin-Watson stat	1.878430
Prob(F-statistic)	0.170065		

الملحق رقم (08): نتائج اختبار PP للسلسلة GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.666721	0.2567
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.552636
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.928242

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:31
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.517540	0.182868	-2.830135	0.0093
C	0.250260	0.797638	0.313752	0.7564
@TREND("1990")	0.027468	0.053899	0.509620	0.6150

R-squared	0.260890	Mean dependent var	0.062743
Adjusted R-squared	0.199298	S.D. dependent var	2.234169
S.E. of regression	1.999179	Akaike info criterion	4.327789
Sum squared resid	95.92117	Schwarz criterion	4.471771
Log likelihood	-55.42515	Hannan-Quinn criter.	4.370602
F-statistic	4.235745	Durbin-Watson stat	2.224817
Prob(F-statistic)	0.026577		

الملحق رقم (09): نتائج اختبار PP للسلسلة G

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.406959	0.8356
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	44.92887
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	38.57845

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:34
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.204239	0.132449	-1.542018	0.1362
C	16.39020	12.63542	1.297164	0.2069
@TREND("1990")	0.213918	0.175675	1.217692	0.2352

R-squared	0.137251	Mean dependent var	0.346986
Adjusted R-squared	0.065355	S.D. dependent var	7.353866
S.E. of regression	7.109499	Akaike info criterion	6.865180
Sum squared resid	1213.080	Schwarz criterion	7.009162
Log likelihood	-89.67993	Hannan-Quinn criter.	6.907993
F-statistic	1.909025	Durbin-Watson stat	1.878430
Prob(F-statistic)	0.170065		

الملحق رقم (10): نتائج اختبار PP للسلسلة BP

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.402565	0.8370
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	32.80391
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	32.80391

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:34
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.190143	0.135568	-1.402565	0.1736
C	1.997036	2.595306	0.769480	0.4491
@TREND("1990")	-0.086427	0.150155	-0.575587	0.5703

R-squared	0.088966	Mean dependent var	-0.661481
Adjusted R-squared	0.013046	S.D. dependent var	6.114917
S.E. of regression	6.074899	Akaike info criterion	6.550647
Sum squared resid	885.7054	Schwarz criterion	6.694629
Log likelihood	-85.43373	Hannan-Quinn criter.	6.593460
F-statistic	1.171840	Durbin-Watson stat	1.887784
Prob(F-statistic)	0.326902		

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (11): نتائج اختبار PP للسلسلة TCHE

Null Hypothesis: TCHE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.359779	0.3905
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.215417
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.791119

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TCHE)
Method: Least Squares
Date: 10/02/20 Time: 00:53
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCHE(-1)	-0.216715	0.093339	-2.321799	0.0291
C	7.088334	2.980593	2.378162	0.0257
@TREND("1990")	-0.228914	0.092751	-2.468043	0.0211

R-squared	0.209995	Mean dependent var	-0.285333
Adjusted R-squared	0.144162	S.D. dependent var	2.353969
S.E. of regression	2.177692	Akaike info criterion	4.498848
Sum squared resid	113.8163	Schwarz criterion	4.642830
Log likelihood	-57.73445	Hannan-Quinn criter.	4.541661
F-statistic	3.189786	Durbin-Watson stat	1.439176
Prob(F-statistic)	0.059096		

الملحق رقم (12): نتائج اختبار PP للسلسلة INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.873279	0.6403
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	23.42326
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	26.10551

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 10/02/20 Time: 00:54
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.246866	0.139087	-1.774909	0.0886
C	4.303504	3.551276	1.211819	0.2374
@TREND("1990")	-0.171786	0.171306	-1.002807	0.3260

R-squared	0.118175	Mean dependent var	-0.409682
Adjusted R-squared	0.044690	S.D. dependent var	5.252037
S.E. of regression	5.133339	Akaike info criterion	6.213829
Sum squared resid	632.4280	Schwarz criterion	6.357811
Log likelihood	-80.88669	Hannan-Quinn criter.	6.256642
F-statistic	1.608150	Durbin-Watson stat	1.634821
Prob(F-statistic)	0.221099		

الملحق رقم (13): نتائج اختبار ADF للسلسلة DGDP

Null Hypothesis: DGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.389091	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGDP)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:37
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDP(-1)	-1.487591	0.177324	-8.389091	0.0000
C	1.160517	0.855265	1.356910	0.1880
@TREND("1990")	-0.066546	0.052315	-1.272034	0.2161

R-squared	0.754667	Mean dependent var	0.013754
Adjusted R-squared	0.733333	S.D. dependent var	3.862142
S.E. of regression	1.994401	Akaike info criterion	4.326732
Sum squared resid	91.48564	Schwarz criterion	4.471897
Log likelihood	-53.24751	Hannan-Quinn criter.	4.368534
F-statistic	35.37502	Durbin-Watson stat	2.191906
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (14): نتائج اختبار ADF للسلسلة DINF

Null Hypothesis: DINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.319265	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINF)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:38
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.014099	0.190646	-5.319265	0.0000
C	-2.614273	2.183552	-1.197257	0.2434
@TREND("1990")	0.126078	0.133489	0.944479	0.3547

R-squared	0.555167	Mean dependent var	-0.386170
Adjusted R-squared	0.516486	S.D. dependent var	7.329483
S.E. of regression	5.096570	Akaike info criterion	6.203180
Sum squared resid	597.4257	Schwarz criterion	6.348345
Log likelihood	-77.64134	Hannan-Quinn criter.	6.244982
F-statistic	14.35239	Durbin-Watson stat	2.213729
Prob(F-statistic)	0.000090		

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (15): نتائج اختبار ADF للسلسلة DTCHE

Null Hypothesis: DTCHE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.487987	0.0618
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTCHE)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:39
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTCHE(-1)	-0.723722	0.207490	-3.487987	0.0020
C	0.163323	1.024458	0.159424	0.8747
@TREND("1990")	-0.027126	0.064101	-0.423172	0.6761

R-squared	0.350330	Mean dependent var	0.034385
Adjusted R-squared	0.293837	S.D. dependent var	2.819846
S.E. of regression	2.369616	Akaike info criterion	4.671499
Sum squared resid	129.1468	Schwarz criterion	4.816664
Log likelihood	-57.72949	Hannan-Quinn criter.	4.713302
F-statistic	6.201294	Durbin-Watson stat	1.921573
Prob(F-statistic)	0.007014		

الملحق رقم (16): نتائج اختبار ADF للسلسلة DBP

Null Hypothesis: DBP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.108262	0.0018
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DBP)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:40
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBP(-1)	-1.073646	0.210178	-5.108262	0.0000
C	1.166085	2.748017	0.424337	0.6753
@TREND("1990")	-0.126359	0.170104	-0.742833	0.4651

R-squared	0.531665	Mean dependent var	0.196923
Adjusted R-squared	0.490940	S.D. dependent var	8.985376
S.E. of regression	6.410924	Akaike info criterion	6.662051
Sum squared resid	945.2988	Schwarz criterion	6.807216
Log likelihood	-83.60666	Hannan-Quinn criter.	6.703853
F-statistic	13.05507	Durbin-Watson stat	1.992622
Prob(F-statistic)	0.000163		

الملحق رقم (17): نتائج اختبار ADF للسلسلة DG

Null Hypothesis: DG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.898197	0.0031
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DG)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:40
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG(-1)	-1.468386	0.299781	-4.898197	0.0001
D(DG(-1))	0.378459	0.202436	1.869519	0.0756
C	-4.624028	3.474353	-1.330903	0.1975
@TREND("1990")	0.357790	0.214984	1.664265	0.1109

R-squared	0.593677	Mean dependent var	-0.295126
Adjusted R-squared	0.535631	S.D. dependent var	10.56131
S.E. of regression	7.196961	Akaike info criterion	6.930841
Sum squared resid	1087.721	Schwarz criterion	7.125862
Log likelihood	-82.63552	Hannan-Quinn criter.	6.984932
F-statistic	10.22769	Durbin-Watson stat	2.135100
Prob(F-statistic)	0.000235		

الملحق رقم (18): نتائج اختبار PP للسلسلة DGDP

Null Hypothesis: DGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-17.07216	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.518679
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.516212

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DGDP)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:41
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDP(-1)	-1.487591	0.177324	-8.389091	0.0000
C	1.160517	0.855265	1.356910	0.1880
@TREND("1990")	-0.066546	0.052315	-1.272034	0.2161

R-squared	0.754667	Mean dependent var	0.013754
Adjusted R-squared	0.733333	S.D. dependent var	3.862142
S.E. of regression	1.994401	Akaike info criterion	4.326732
Sum squared resid	91.48564	Schwarz criterion	4.471897
Log likelihood	-53.24751	Hannan-Quinn criter.	4.368534
F-statistic	35.37502	Durbin-Watson stat	2.191906
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (19): نتائج اختبار PP للسلسلة DINF

Null Hypothesis: DINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.863247	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.97791
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	11.58826

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DINF)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:42
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF(-1)	-1.014099	0.190646	-5.319265	0.0000
C	-2.614273	2.183552	-1.197257	0.2434
@TREND("1990")	0.126078	0.133489	0.944479	0.3547

R-squared	0.555167	Mean dependent var	-0.386170
Adjusted R-squared	0.516486	S.D. dependent var	7.329483
S.E. of regression	5.096570	Akaike info criterion	6.203180
Sum squared resid	597.4257	Schwarz criterion	6.348345
Log likelihood	-77.64134	Hannan-Quinn criter.	6.244982
F-statistic	14.35239	Durbin-Watson stat	2.213729
Prob(F-statistic)	0.000090		

الملحق رقم (20): نتائج اختبار PP للسلسلة DTCHE

Null Hypothesis: DTCHE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.487987	0.0618
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.967184
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.967184

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DTCHE)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:42
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTCHE(-1)	-0.723722	0.207490	-3.487987	0.0020
C	0.163323	1.024458	0.159424	0.8747
@TREND("1990")	-0.027126	0.064101	-0.423172	0.6761

R-squared	0.350330	Mean dependent var	0.034385
Adjusted R-squared	0.293837	S.D. dependent var	2.819846
S.E. of regression	2.369616	Akaike info criterion	4.671499
Sum squared resid	129.1468	Schwarz criterion	4.816664
Log likelihood	-57.72949	Hannan-Quinn criter.	4.713302
F-statistic	6.201294	Durbin-Watson stat	1.921573
Prob(F-statistic)	0.007014		

الملحق رقم (21): نتائج اختبار PP للسلسلة DBP

Null Hypothesis: DBP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.145762	0.0017
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	36.35765
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	28.17932

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DBP)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:43
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBP(-1)	-1.073646	0.210178	-5.108262	0.0000
C	1.166085	2.748017	0.424337	0.6753
@TREND("1990")	-0.126359	0.170104	-0.742833	0.4651

R-squared	0.531665	Mean dependent var	0.196923
Adjusted R-squared	0.490940	S.D. dependent var	8.985376
S.E. of regression	6.410924	Akaike info criterion	6.662051
Sum squared resid	945.2988	Schwarz criterion	6.807216
Log likelihood	-83.60666	Hannan-Quinn criter.	6.703853
F-statistic	13.05507	Durbin-Watson stat	1.992622
Prob(F-statistic)	0.000163		

الملحق رقم (22): نتائج اختبار PP للسلسلة DG

Null Hypothesis: DG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.662950	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	50.04944
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20.08877

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DG)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:44
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DG(-1)	-1.074726	0.209778	-5.123168	0.0000
C	-2.064689	3.290299	-0.627508	0.5365
@TREND("1990")	0.188354	0.204672	0.920272	0.3670

R-squared	0.535486	Mean dependent var	0.142353
Adjusted R-squared	0.495094	S.D. dependent var	10.58563
S.E. of regression	7.521810	Akaike info criterion	6.981658
Sum squared resid	1301.286	Schwarz criterion	7.126823
Log likelihood	-87.76155	Hannan-Quinn criter.	7.023460
F-statistic	13.25706	Durbin-Watson stat	1.960610
Prob(F-statistic)	0.000148		

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (23): نتائج إختبار λ_{trace}

Date: 09/09/20 Time: 10:06
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: G GDP INF TCHE BP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.848557	100.2544	76.97277	0.0003
At most 1	0.661552	51.17819	54.07904	0.0886
At most 2	0.363571	23.01018	35.19275	0.5277
At most 3	0.236078	11.26125	20.26184	0.5171
At most 4	0.151118	4.259710	9.164546	0.3748

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (24): نتائج إختبار Max-Eigen

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.848557	49.07618	34.80587	0.0005
At most 1	0.661552	28.16801	28.58808	0.0565
At most 2	0.363571	11.74893	22.29962	0.6793
At most 3	0.236078	7.001543	15.89210	0.6693
At most 4	0.151118	4.259710	9.164546	0.3748

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (25): تقدير معادلة النمو الاقتصادي

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 09/09/20 Time: 10:41
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.650370	3.713922	2.059917	0.0495
G	-0.070183	0.039322	-1.784831	0.0860

R-squared	0.109150	Mean dependent var	1.064005
Adjusted R-squared	0.074887	S.D. dependent var	2.306136
S.E. of regression	2.218106	Akaike info criterion	4.499934
Sum squared resid	127.9199	Schwarz criterion	4.595091
Log likelihood	-60.99907	Hannan-Quinn criter.	4.529024
F-statistic	3.185622	Durbin-Watson stat	1.119393
Prob(F-statistic)	0.085962		

الملحق رقم (26): تقدير معادلة البطالة

Dependent Variable: TCHE
Method: Least Squares
Date: 09/09/20 Time: 10:49
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.67922	13.39099	1.693617	0.1023
G	-0.039439	0.141781	-0.278168	0.7831

R-squared	0.002967	Mean dependent var	18.97807
Adjusted R-squared	-0.035380	S.D. dependent var	7.859818
S.E. of regression	7.997650	Akaike info criterion	7.064922
Sum squared resid	1663.023	Schwarz criterion	7.160079
Log likelihood	-96.90891	Hannan-Quinn criter.	7.094012
F-statistic	0.077378	Durbin-Watson stat	0.091097
Prob(F-statistic)	0.783084		

الملحق رقم (27): تقدير معادلة التضخم

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 09/09/20 Time: 10:53
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-21.91883	15.21937	-1.440193	0.1617
G	0.331765	0.161139	2.058870	0.0497

R-squared	0.140182	Mean dependent var	9.215658
Adjusted R-squared	0.107112	S.D. dependent var	9.619396
S.E. of regression	9.089633	Akaike info criterion	7.320895
Sum squared resid	2148.157	Schwarz criterion	7.416053
Log likelihood	-100.4925	Hannan-Quinn criter.	7.349986
F-statistic	4.238947	Durbin-Watson stat	0.349708
Prob(F-statistic)	0.049655		

الملحق رقم (28): تقدير معادلة رصيد الميزان التجاري

Dependent Variable: BP
Method: Least Squares
Date: 09/09/20 Time: 10:55
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	77.44276	6.838348	11.32478	0.0000
G	-0.749692	0.072403	-10.35445	0.0000

R-squared	0.804826	Mean dependent var	7.087857
Adjusted R-squared	0.797320	S.D. dependent var	9.071832
S.E. of regression	4.084141	Akaike info criterion	5.720849
Sum squared resid	433.6855	Schwarz criterion	5.816007
Log likelihood	-78.09189	Hannan-Quinn criter.	5.749940
F-statistic	107.2147	Durbin-Watson stat	0.508293
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (29): اختبار عدم ثبات تباين الخطأ

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 09/09/20 Time: 11:44
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
183.9576	180	0.4043

الملحق رقم (30): اختبار لاغرانج للارتباط التسلسلي

VEC Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 09/09/20 Time: 11:46
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Lags	LM-Stat	Prob
1	20.41118	0.7249

Probs from chi-square with 25 df.

الملحق رقم (31): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VEC Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 09/09/20 Time: 11:47
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	6.986457	NA*	7.265915	NA*	NA*
2	41.00790	0.6809	44.12248	0.5512	46
3	64.22366	0.7024	70.36638	0.4989	71
4	88.68432	0.6892	99.27443	0.3891	96
5	112.4689	0.6980	128.7220	0.2985	121
6	134.5538	0.7418	157.4323	0.2448	146
7	152.2741	0.8451	181.6812	0.2736	171
8	175.8807	0.8459	215.7797	0.1585	196
9	194.7145	0.8982	244.5843	0.1323	221
10	208.9481	0.9584	267.7139	0.1632	246
11	230.8540	0.9632	305.6842	0.0723	271
12	243.2111	0.9889	328.6330	0.0931	296

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

الملحق رقم (32): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.701554	2	0.7041
2	0.302439	2	0.8597
3	0.988646	2	0.6100
4	11.92596	2	0.0026
5	3.164861	2	0.2055
Joint	17.08346	10	0.0725

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (33): نتائج تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: G GDP INF TCHE BP
Exogenous variables:
Date: 09/09/20 Time: 10:01
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-294.4262	NA	88613.20*	25.55410	26.77297*	25.89216*
2	-277.1255	20.76085	202226.4	26.17004	28.60779	26.84617
3	-243.7490	26.70117	207317.9	25.49992*	29.15655	26.51412

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (34):نتائج إختبار ADF على بواقي المعادلة الرابعة

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.919355	0.0030
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID04)
Method: Least Squares
Date: 10/02/20 Time: 00:00
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID04(-1)	-1.045166	0.212460	-4.919355	0.0001
C	2.541902	2.847372	0.892719	0.3817
@TREND("1990")	-0.158063	0.171962	-0.919171	0.3680

R-squared	0.523814	Mean dependent var	0.344363
Adjusted R-squared	0.480524	S.D. dependent var	8.456950
S.E. of regression	6.095320	Akaike info criterion	6.565086
Sum squared resid	817.3644	Schwarz criterion	6.711351
Log likelihood	-79.06358	Hannan-Quinn criter.	6.605654
F-statistic	12.10020	Durbin-Watson stat	2.013415
Prob(F-statistic)	0.000285		

الملحق رقم (35): نتائج إختبار ADF على بواقي المعادلة الخامسة

Null Hypothesis: RESID05 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.758943	0.0045
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID05)
Method: Least Squares
Date: 10/02/20 Time: 00:01
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID05(-1)	-1.433385	0.301198	-4.758943	0.0001
D(RESID05(-1))	0.352708	0.207001	1.703893	0.1039
C	-5.657620	3.656730	-1.547180	0.1375
@TREND("1990")	0.350554	0.218082	1.607442	0.1236

R-squared	0.589772	Mean dependent var	-0.357677
Adjusted R-squared	0.528237	S.D. dependent var	10.15142
S.E. of regression	6.972501	Akaike info criterion	6.872837
Sum squared resid	972.3153	Schwarz criterion	7.069179
Log likelihood	-78.47404	Hannan-Quinn criter.	6.924926
F-statistic	9.584444	Durbin-Watson stat	2.135194
Prob(F-statistic)	0.000395		

الملحق رقم (36): نتائج إختبار ADF على بواقي المعادلة الثانية

Null Hypothesis: RESID02 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.654236	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID02)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:59
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID02(-1)	-1.293764	0.194427	-6.654236	0.0000
C	-3.536255	1.927904	-1.834249	0.0802
@TREND("1990")	0.224445	0.116527	1.926127	0.0671

R-squared	0.668643	Mean dependent var	-0.199426
Adjusted R-squared	0.638519	S.D. dependent var	6.783725
S.E. of regression	4.078596	Akaike info criterion	5.761549
Sum squared resid	365.9688	Schwarz criterion	5.907815
Log likelihood	-69.01937	Hannan-Quinn criter.	5.802117
F-statistic	22.19681	Durbin-Watson stat	1.867059
Prob(F-statistic)	0.000005		

الملحق رقم (37): نتائج إختبار ADF على بواقي المعادلة الأولى

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.076218	0.0021
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 10/01/20 Time: 23:59
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-1.086257	0.213989	-5.076218	0.0000
C	1.138284	0.886504	1.284014	0.2125
@TREND("1990")	-0.078139	0.053358	-1.464442	0.1572

R-squared	0.539730	Mean dependent var	-0.116475
Adjusted R-squared	0.497887	S.D. dependent var	2.624869
S.E. of regression	1.859980	Akaike info criterion	4.191176
Sum squared resid	76.10959	Schwarz criterion	4.337441
Log likelihood	-49.38969	Hannan-Quinn criter.	4.231743
F-statistic	12.89900	Durbin-Watson stat	1.814446
Prob(F-statistic)	0.000196		

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (38): نتائج إختبار ADF على بواقي المعادلة الثالثة

Null Hypothesis: RESID03 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.321642	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID03)
Method: Least Squares
Date: 10/02/20 Time: 00:00
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID03(-1)	-1.160947	0.218156	-5.321642	0.0000
C	0.389210	0.895005	0.434869	0.6679
@TREND("1990")	-0.030741	0.054249	-0.566672	0.5767

R-squared	0.566568	Mean dependent var	0.022055
Adjusted R-squared	0.527166	S.D. dependent var	2.769867
S.E. of regression	1.904643	Akaike info criterion	4.238632
Sum squared resid	79.80860	Schwarz criterion	4.384898
Log likelihood	-49.98291	Hannan-Quinn criter.	4.279200
F-statistic	14.37886	Durbin-Watson stat	2.006745
Prob(F-statistic)	0.000101		

الملحق رقم (39): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على النمو الاقتصادي

Response of DGDP:

Period	DGDP	DINF	DTCHE	DBP	DG
1	2.056589	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
	(0.28520)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)
2	-1.041486	0.250685	0.223834	-0.611736	-0.069423
	(0.43586)	(0.41595)	(0.42324)	(0.46108)	(0.38532)
3	0.280438	-0.016007	0.083791	0.381481	0.179370
	(0.42991)	(0.24864)	(0.18583)	(0.34322)	(0.26044)
4	-0.102457	0.015424	0.024048	-0.111506	-0.084220
	(0.27244)	(0.09644)	(0.09406)	(0.18300)	(0.12365)
5	0.022319	9.33E-05	0.022328	0.034967	0.029219
	(0.14037)	(0.03044)	(0.03802)	(0.09515)	(0.05504)
6	-0.012425	0.003753	0.007603	-0.009429	-0.007903
	(0.06177)	(0.01027)	(0.02048)	(0.04691)	(0.02604)
7	0.001300	0.000571	0.004859	0.004049	0.003059
	(0.02529)	(0.00428)	(0.01063)	(0.02100)	(0.01256)
8	-0.001647	0.000655	0.002048	-0.000808	-0.000745
	(0.00986)	(0.00201)	(0.00612)	(0.00863)	(0.00545)
9	-0.000117	0.000213	0.001134	0.000465	0.000351
	(0.00382)	(0.00097)	(0.00339)	(0.00340)	(0.00226)
10	-0.000274	0.000142	0.000526	-3.28E-05	-4.83E-05
	(0.00147)	(0.00050)	(0.00190)	(0.00131)	(0.00089)

الملحق رقم (40): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات التضخم

Response of DINF:

Period	DGDP	DINF	DTCHE	DBP	DG
1	0.943170	4.740866	0.000000	0.000000	0.000000
	(0.93892)	(0.65744)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)
2	-2.179855	0.540574	0.890053	0.661857	0.638067
	(0.99765)	(0.96257)	(0.97542)	(1.07599)	(0.90969)
3	0.754410	-0.125435	0.176234	0.668013	0.015727
	(0.75102)	(0.55071)	(0.71554)	(0.67648)	(0.52875)
4	-0.287393	0.044606	0.116177	-0.311995	-0.153208
	(0.45297)	(0.23345)	(0.36469)	(0.36570)	(0.24472)
5	0.048458	0.010373	0.074824	0.098793	0.078046
	(0.25170)	(0.09691)	(0.18115)	(0.18715)	(0.12139)
6	-0.034749	0.011322	0.028284	-0.021527	-0.020006
	(0.12202)	(0.03554)	(0.09978)	(0.08846)	(0.05160)
7	0.002047	0.002329	0.016754	0.010661	0.007839
	(0.05427)	(0.01542)	(0.05415)	(0.04104)	(0.02458)
8	-0.005083	0.002213	0.007441	-0.001900	-0.001736
	(0.02272)	(0.00783)	(0.02966)	(0.01781)	(0.01082)
9	-0.000663	0.000805	0.003988	0.001367	0.000994
	(0.00965)	(0.00403)	(0.01607)	(0.00742)	(0.00486)
10	-0.000897	0.000489	0.001881	-2.34E-05	-9.53E-05
	(0.00420)	(0.00215)	(0.00872)	(0.00300)	(0.00199)

الملحق رقم (41): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات البطالة

Response of DTCHE:

Period	DGDP	DINF	DTCHE	DBP	DG
1	0.677419	0.042690	1.942044	0.000000	0.000000
	(0.39237)	(0.38091)	(0.26931)	(0.00000)	(0.00000)
2	-0.919716	0.375066	1.075048	-0.356713	0.008327
	(0.47044)	(0.45547)	(0.43682)	(0.45584)	(0.38533)
3	-0.033280	0.115185	0.528820	0.283965	0.157014
	(0.32920)	(0.33453)	(0.43272)	(0.35513)	(0.29320)
4	-0.134073	0.063520	0.247807	-0.023759	-0.031821
	(0.19679)	(0.14710)	(0.31356)	(0.16563)	(0.13220)
5	-0.030226	0.027346	0.128948	0.031584	0.022439
	(0.10828)	(0.07170)	(0.20828)	(0.07737)	(0.05782)
6	-0.026951	0.015730	0.062217	0.002501	4.26E-05
	(0.05620)	(0.03895)	(0.12928)	(0.03902)	(0.02865)
7	-0.009606	0.007141	0.031402	0.005719	0.003519
	(0.02985)	(0.02157)	(0.07738)	(0.01923)	(0.01473)
8	-0.005903	0.003719	0.015387	0.001409	0.000591
	(0.01625)	(0.01184)	(0.04492)	(0.00918)	(0.00710)
9	-0.002580	0.001789	0.007691	0.001128	0.000656
	(0.00896)	(0.00648)	(0.02553)	(0.00455)	(0.00351)
10	-0.001387	0.000906	0.003796	0.000429	0.000215
	(0.00494)	(0.00353)	(0.01428)	(0.00230)	(0.00174)

المصدر: مخرجات برنامج EViews10

الملحق رقم (42): قياس أثر الصدمة العشوائية للإنفاق العام على معدلات رصيد الميزان التجاري

Response of DBP:

Period	DGDP	DINF	DTCHE	DBP	DG
1	0.023449	-0.712832	-0.656618	6.522012	0.000000
	(1.29312)	(1.28933)	(1.28231)	(0.90444)	(0.00000)
2	1.415031	-0.772066	-0.772929	-0.568578	-1.197942
	(1.30227)	(1.30325)	(1.32690)	(1.47338)	(1.24613)
3	-0.305803	0.001029	-0.155339	-0.534269	-0.005625
	(0.92084)	(0.50050)	(0.72148)	(0.70822)	(0.51361)
4	0.118997	-0.010221	-0.085471	0.142880	0.097887
	(0.37724)	(0.20598)	(0.28365)	(0.37068)	(0.20468)
5	-0.010042	-0.009225	-0.054782	-0.035203	-0.035828
	(0.12891)	(0.05898)	(0.16270)	(0.16508)	(0.09366)
6	0.018808	-0.008102	-0.023357	0.006348	0.006184
	(0.05421)	(0.02407)	(0.08359)	(0.05008)	(0.03712)
7	0.001113	-0.002293	-0.012532	-0.005356	-0.003484
	(0.02408)	(0.01178)	(0.04667)	(0.01806)	(0.01373)
8	0.003064	-0.001548	-0.005869	0.000466	0.000562
	(0.01150)	(0.00639)	(0.02458)	(0.00707)	(0.00470)
9	0.000773	-0.000663	-0.003039	-0.000727	-0.000507
	(0.00540)	(0.00322)	(0.01335)	(0.00329)	(0.00223)
10	0.000614	-0.000366	-0.001467	-8.06E-05	-9.70E-06
	(0.00273)	(0.00174)	(0.00712)	(0.00140)	(0.00094)

المصدر: مخرجات برنامج EViews10